وزارة التعليم العالي والبحث العالي

جامعة الحاج لخضر باتنة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

تخصص : اقتصاد التنمية

# دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية

## - دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة باتنة -

## خلال الفترة (2005 - 2009 )

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

**إعداد الطالب :**

محمد حمازة

**إشراف الدكتور:**

عمر الشريف

| الاسم واللقب | الدرجة العلمية | الجامعة | الملاحظة |
|---|---|---|---|
| كمال عايشي | أستاذ محاضر | جامعة باتنة | رئيسا |
| عمر الشريف | أستاذ محاضر | جامعة باتنة | مقررا |
| عيسى مرازقة | أستاذ محاضر | جامعة باتنة | ممتحنا |
| حسين يحيوش | أستاذ محاضر | جامعة قسنطينة | ممتحنا |

**السنة الجامعية 2011 / 2012**

وزارة التعليم العالي والبحث العالي

جامعة الحاج لخضر باتنة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

تخصص : اقتصاد التنمية


# دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية

## ـ دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة باتنة ـ

## خلال الفترة (2005 ـ 2009 )

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية


**إعداد الطالب :**

محمد حمازة

**إشراف الدكتور:**

عمر الشريف


| الاسم واللقب | الدرجة العلمية | الجامعة | الملاحظة |
|---|---|---|---|
| كمال عايشي | أستاذ محاضر | جامعة باتنة | رئيسا |
| عمر الشريف | أستاذ محاضر | جامعة باتنة | مقررا |
| عيسى مرازقة | أستاذ محاضر | جامعة باتنة | ممتحنا |
| حسين يحيوش | أستاذ محاضر | جامعة قسنطينة | ممتحنا |

**السنة الجامعية 2011 / 2012**

# إهداء

# تشكرات

"اللهم أني أسألك خير المسألة و خير الدعاء و خير النجاح و خير العلم و خير العمل و خير الثواب و خير الممات و ثبتني و ثقل موازيني و حقق إيماني و ارفع درجاتي و تقبل صلاتي و اغفر خطيئاتي و أسألك العلا من الجنة".

أتقدم بالتشكر إلى من علمني سر البحث عن الحقيقة العلمية لإنارة من يطلع على هذه المذكرة، الدكتور المشرف: **"عمر الشريف "** على مساعدته لنا و توجيهاته القيمة لإتمام هذا العمل المتواضع.
و أتمنى أن تكون هذه المذكرة مفيدة لمن يطلع عليها و تزيد له قدر من المعرفة و أتقدم بالأخص بكل الاحترام والعرفان إلى الأستاذ الوفي **" بوقنة سليم "** الذي سعى جاهدا لتقديم الخدمة والمعرفة .

# إهداء

بسم الله و الصلاة و السلام على أشرف خلق الله.
الحمد لله الذي وفقني لهذا و لولاه لما وفقت، فلك الحمد و الشكر يا رب العالمين أهدي ثمرة جهدي.
* إلى الذين قال فيهما الله **"و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"**
* إلى الذين برضاهما يرضى عنا خالق الأكوان
* إلى هبة الرحمان والداي الكريمان.حفظهما الله و أمدهما بالصحة و العافية
* إلى من تحت أقدامها مفتاح الجنان، إلى نبض الحياة و نبض الحنان، إلى آية وجودي و أطيب قلب

**"إلى أمي العزيزة "دليلة".**

* إلى الذي قدم النفس و النفيس من أجل توفير متطلباتي و تلبية رغباتي، إلى الذي لا أجد له مثيلا، إلى الذي أراد لي دوما الأفضل و الأحسن

**إلى أبي الفاضل "قدور".**

* إلى من قاسموني دفء العائلة و كانوا معي تحت سقف واحد أخوتي وأخواتي أنار الله دربهم و ثبت خطاهم .
* إلى من ساندوني بدعائهم أخوالي و خالاتي ، أعمامي وعماتي .

# فهرس الجداول

فهرس الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | المشاريع المرحلة لغاية عام 1992 والمشاريع الجديدة النشأة بعد عام 1992 ولغاية عام 2002 في منطقة النهروان | 25 |
| 02 | قروض المصرف الصناعي | 29 |
| 03 | التوزيع النسبي لاستعمالات الأرض ضمن مستوطنة النهروان الصناعية | 33 |
| 04 | تطور أعداد المناطق الصناعية في الهند للمدة 1956- 1990 | 41 |
| 05 | مساحة المناطق الصناعية حسب حجمها | 44 |
| 06 | أحجام المناطق الصناعية في ولاية كوجارات لعام 2001 | 44 |
| 07 | نسب المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال مرحلة الأزمة 1986 - 1988 | 105 |
| 08 | أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1994-1998) | 108 |
| 09 | نتائج الدراسة المتعلقة بالفقر في الجزائر (1998 - 2000) | 110 |
| 10 | تطور معدل البطالة خلال الفترة (1990-2000) | 111 |
| 11 | تطور نفقات التسيير للجماعات المحلية خلال الفترة (1995 - 1999) | 112 |
| 12 | تطور العجز المالي للبلديات (1986 - 2000) | 113 |
| 13 | حجم و هيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع التربية الوطنية خلال الفترة 2005 – 2009 | 120 |
| 14 | حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع التعليم العالي خلال الفترة ( 2005-2009 ) | 121 |
| 15 | حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع الصحة خلال الفترة ( 2005 - 2009 ) | 122 |
| 16 | حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع الشباب والرياضة خلال الفترة ( 2005-2009 ) | 123 |

| | | |
|---|---|---|
| 17 | حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع التكوين المهني خلال الفترة ( 2005-2009 ) | 125 |
| 18 | حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع العدالة خلال الفترة ( 2005-2009 ) | 126 |
| 19 | بعض المتغيرات الاقتصادية الداخلية خلال الفترة 2003-2009 | 126 |
| 20 | هيكل توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو على مختلف القطاعات | 127 |

# فهرس المحتويات

فــهــرس الــمــحــتــويات


**مقدمة** .......................................................................................أ

**الفصل الأول :** دراسة نظرية للمناطق الصناعية ومراحل تطورها ..................................01

**المبحث الأول :** ماهية المناطق الصناعية .............................................................02

**المطلب الأول :** نشأة المناطق الصناعية في العالم ............................................02

**المطلب الثاني :** أهداف وسياسات المناطق الصناعية ..........................................05

**المبحث الثاني :** برنامج المنطقة الصناعية ............................................................09

**المطلب الأول :** تخطيط المناطق الصناعية ......................................................09

**المطلب الثاني :** التنظيم والإشراف والتمويل والخدمات في المناطق الصناعية ............17

**المبحث الثالث :** تجارب بعض الدول من إنشائها ....................................................21

**المطلب الأول :** التوطين الصناعي في منطقة النهروان الصناعية ..............................21

**المطلب الثاني :** التجربة الهندية في بناء المناطق الصناعية .......................................37

**الفصل الثاني :** التأصيل النظري للتنمية المحلية ........................................................51

**المبحث الأول :** ماهية التنمية المحلية ..........................................................................52

**المطلب الأول :** مفهوم التنمية المحلية ......................................................................52

**المطلب الثاني :** أهداف التنمية المحلية ومستلزماتها ..............................................59

**المبحث الثاني :** نظريات التنمية واستراتيجياتها .........................................................65

**المطلب الأول :** نظريات التنمية ..............................................................................66

**المطلب الثاني :** إستراتيجية التنمية المحلية .............................................................71

**المبحث الثالث :** تخطيط التنمية المحلية وتمويلها ...................................................80

**المطلب الأول :** تخطيط التنمية المحلية ..................................................................81

**المطلب الثاني :** تمويل التنمية المحلية ....................................................................90

**الفصل الثالث :** دراسة ميدانية لواقع التنمية المحلية في ولاية باتنة..................................103

فـهــرس الـمـحـتـويات

**المبحث الأول :** واقع التنمية المحلية في الجزائر ....................................................104
**المطلب الأول :** أثر أزمة التسعينات على التنمية المحلية .....................................105
**المطلب الثاني :** واقع التنمية المحلية بعد الأزمة ..................................................117
**المبحث الثاني :** معوقات التنمية وحلولها..............................................................130
**المطلب الأول :** معوقات التنمية..............................................................................131
**المطلب الثاني :** الحلول المقترحة لعملية التنمية ..................................................135
**المبحث الثالث :** واقع المناطق الصناعية بمدينة باتنة...............................................138
**المطلب الأول :** تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية..................................138
**المطلب الثاني :** المنطقة الصناعية بمدينة باتنة......................................................140
**المطلب الثالث :** مشاكل المناطق الصناعية في مدينة باتنة .....................................148
**خاتمة**..........................................................................................................155
**المراجع**.......................................................................................................159

# مقدمة

إن العصر الراهن يحتم على بلادنا مواكبة التطورات الحاصلة في مختلف المجالات من أجل تنمية شاملة مستدامة تسعى للوفاء بالحاجات المادية والمعنوية لأفراد المجتمع وفي جميع نواحي الحياة المختلفة مع الحفاظ على الاستمرارية والأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في جميع النشاطات.

أصبح الاهتمام بالتنمية المحلية من الرهانات الكبرى التي تواجه مختلف الدول لتحقيق التنمية المستدامة عبر مختلف التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وبالنظر إلى الوضعية الحالية على مستوى العالمي أو على مستوى الدول في طريق النمو والجزائر كذالك ، نلاحظ أن واقع التنمية المحلية يقتضي استغلال عقلاني لكل الموارد وتسيير صحيح لكل الإمكانيات المتاحة على مستوى كل إقليم بالاعتماد على المشاريع المحلية وعلى كل الموارد المتاحة.

إن المناطق الصناعية تعتبر احد هذه الموارد التي ما إن أحسن استغلالها فإنها حتما سوف تساهم في تحقيق التنمية المرجوة حيث تعتبر المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على المستويين البيئي والتنموي كونها تنهي متاعب المنشآت المخالفة ضمن التجمعات السكانية من جهة، وتحقق إمكانية إقامة المشاريع الصغيرة أو المتوسطة والتي تعد شرايين الصناعات الكبيرة من جهة أخرى..

انطلقت إستراتيجية المناطق الصناعية من قناعة الدولة بضرورة " تعزيز القدرة التنافسية للصناعة وتحقيق التكامل في مختلف قطاعاتها" نظرا لما تواجهه من تحديات اقتصادية واجتماعية إقليمية ودولية فرضتها التطورات الاقتصادية العالمية أساسا على ثورة المعلومات والاتصالات وما أدت إليه من اختزال للزمن والمسافات في المعاملات وزيادة المكون المعرفي في كلفة المعدات والخدمات وظهور عنصر التجديد كأساس ثالث لزيادة الترويج للمنتجات إضافة الى الجودة والسعر.

**من العرض السابق تظهر إشكالية البحث مطروحة كما يلي:**

ما هو اثر تنمية المناطق الصناعية وتطويرها على التنمية المحلية في الجزائر؟

ولدراسة هته الإشكالية يستوجب طرح التساؤلات الفرعية التالية:

*ما هي أهمية تطوير و تنمية المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المحلية قي الولاية؟

* ما هو واقع المناطق الصناعية في الولاية و ما مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية؟

* ما المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية المحلية و المناطق الصناعية؟

**فرضية البحث الرئيسية:**

هناك علاقة قوية بين تنمية و تطوير المناطق الصناعية كأداة للتنمية المحلية.

**الفرضيات الجزئية:**

ولاختبار فرضية البحث توجب إدراج مجموعة من الفرضيات الثانوية والتي ستكون على النحو التالي:

- تعتبر المناطق الصناعية المحدد الأساسي للتنمية المحلية.
- تتميز المناطق الصناعية بولاية باتنة بالتسيير العقلاني وبالاستقرار المؤسساتي.
- أداة تمويل المناطق الصناعية يعتبر أهم عائق لتنمية هذه المناطق.
- التنمية المحلية في الولاية متوازنة في القطاع الزراعي ، الصناعي والخدمي.

**أهمية البحث :**

تساهم أهمية البحث في إبراز القيمة الحقيقية المرجوة من البحث فهي توضح حجم المشكلة المبحوثة وجديتها وتبرز أهمية هذه الدراسة في :

- ما المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية المحلية و المناطق الصناعية ؛
- أهمية المناطق الصناعية وضرورة الاهتمام بها والمحافظة عليها ؛
- تبيان دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية في الولاية ؛
- واقع المناطق الصناعية في الولاية وما مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية .

**الهدف من البحث :**

يهدف الموضوع إلى دراسة وتحليل واقع المناطق الصناعية ومختلف جوانب التنمية المحلية وكذالك إبراز أهم المشاكل والمعوقات التي توجه تحقيق التنمية المحلية بالمعايير المطلوبة وتقييم علاقة واثر تنمية المناطق الصناعية على التنمية المحلية.

**منهج البحث :**

للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث يتم وصف واقع المناطق الصناعية ومدى تأثيره إيجاباً أو سلباً على التنمية المحلية ، كما تم اعتماد على منهج دراسة حالة من أجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع التنمية المحلية آخذين بذلك حالة المنطقة الصناعية لولاية باتنة نموذجا لذلك .

**هيكلة البحث :**

تتضمن هيكلة البحث ثلاثة فصول تهدف الى تغطية الجانب النظري والتطبيقي له وهي مقسمة على النحو التالي:

**الفصل الأول:** ستتم دراسة التأصيل النظري للمناطق الصناعية وذلك من خلال دراسة تعريف المناطق الصناعية ، أهداف وسياسات المناطق الصناعية ، برامج المناطق الصناعية وتجارب بعض الدول من إنشائها .

**الفصل الثاني:** يتناول التأصيل النظري للتنمية المحلية من خلال مفهوم التنمية المحلية و أهدافها ، نظريات التنمية المحلية واستراتيجياتها ، تخطيط التنمية المحلية وتمويلها .

**الفصل الثالث:** عبارة عن دراسة ميدانية لواقع التنمية المحلية في ولاية باتنة بصفة عامة وواقع المناطق الصناعية بالولاية بصفة خاصة ، وأثرها على التنمية المحلية بالولاية.

**صعوبات البحث :**

تتمثل الصعوبات التي واجهت انجاز هذا البحث في قسمين :

صعوبات واجهت الطالب في انجاز القسم النظري وانحصرت خصوصا في ندرة مراجع الفصل الأول الذي تناول التأصيل النظري للمناطق الصناعية .

أما الفصل التطبيقي فتمثلت الصعوبات في عدم المقدرة على جمع كل الوثائق المتعلقة بالمناطق الصناعية إضافة إلى صعوبة اجراء المقابلات مع المسئولين حول موضوع البحث .

# الفصل الأول

# التأصيل النظري للمناطق الصناعية

إن المناطق الصناعية تعتبر احد هذه الموارد التي ما إن أحسن استغلالها فإنها حتما سوف تساهم في تحقيق التنمية التي فرضها العصر الراهن على بلادنا لمواكبة التطورات الحاصلة في مختلف المجالات من أجل تنمية شاملة مستدامة تسعى للوفاء بالحاجات المادية والمعنوية لأفراد المجتمع ، حيث تعد المناطق الصناعية أسلوبا حديثا في تجميع المشاريع الصناعية وإنشائها بشكل يؤمن تقليل التكاليف الاقتصادية للمصانع القائمة فيها من خلال تقليل تكاليف النقل والإنتاج والتسويق والخدمات الأخرى ، وإن اهتمامات الدول بالمناطق الصناعية له أسباب عديدة ومهمة منها ، التطور الحاصل في العمليات الصناعية ، وظهور صناعات جديدة تنفث السموم وتسبب تلوث البيئة ، الأمر الذي يحتم تجميعها خارج حدود المدن ، وهو أحد الأهداف التي يقوم عليها إنشاء المنطقة فضلا عن الأهداف الأخرى كأن تكون المنطقة أداة للقضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية في الأقاليم الأقل تطورا وفي المناطق الريفية ، وبالتالي فإن المنطقة الصناعية يمكن أن تكون جسرا يربط بين التنمية الصناعية الإقليمية من ناحية وبين التخطيط الحضري من ناحية أخرى.

**المبحث الأول : ماهية المناطق الصناعية**

من أجل استغلال عقلاني لكل الموارد وتسيير صحيح لكل الإمكانيات المتاحة على مستوى كل إقليم ظهرت المناطق الصناعية والتي تعتبر أحد هذه الموارد والتي ما إن أحسن استغلالها فإنها حتما سوف تساهم في تحقيق الهدف المرجو .

**المطلب الأول : نشأة المناطق الصناعية في العالم**

لقد كان الاعتقاد السائد في الدول الرأسمالية قائمًا على أساس حرية المشروعات الفردية ، دون أي تدخل من الدولة ، وكان هذا كفيلاً بتحقيق نوع من المنافسة كاملة ، فضلاً عن أن قوى السوق سوف تحقق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية ، غير أن هذه النظرة قد تغيرت في المدة التي أعقبت فترة الكساد الاقتصادي في الثلاثينات ، وبدأت حكومات هذه الدول في التدخل بشكل أو بآخر في الحياة الاقتصادية التي ساءت آنذاك ، والحد من ظاهرة البطالة التي تفشت خلال تلك الفترة، وفي سبيل ذلك أخذت حكومات الدول الرأسمالية بإنفاق 20% - 30% من ناتجها القومي في تلك الفترة من أجل خلق أوضاع اقتصادية أفضل ، كما تطورت في تلك الفترة سياسات التنمية الإقليمية كانعكاس مباشر لمشاكل التنمية المكانية بين أقاليم البلد الواحد ، واهتمت البلدان المختلفة في تطوير واستخدام العديد من السياسات لمعالجة هذه المشاكل وبصورة تنسجم مع طبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في تلك البلدان [1] .

(1) مي ثامر رجب عبود العزاوي ، أثر المناطق الصناعية في التنمية الإقليمية - دراسة تطبيقية على مستوطنة النهروان الصناعية في العراق ، مذكرة ماجستير ، جامعة بغداد ، 2000 ، ص 7 .

تعد مشكلة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ظاهرة عالمية ، في مختلف الأنظمة الاقتصادية ، ومراحل تطورها وتعود أساسًا إلى تركز النشاطات الاقتصادية بشكل عام والنشاط الصناعي بشكل خاص في مناطق معينة ، مما أدى إلى وجود مناطق متطورة ، وأخرى أقل تطورًا ضمن البلد الواحد وبالتالي حدوث تباين كبير في مستويات المعيشة والدخل بين تلك المناطق [(1)].

وعلى هذا الأساس بدأ دور سياسات التنمية الإقليمية في بعض البلدان يزداد في توجيه التنمية المكانية لإزالة الآثار السلبية ، التي خلفها التركز الصناعي في مناطق محددة ولمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نجمت من التباين الإقليمي في مستوى التصنيع واتجهت بعض الدول إلى إعادة توزيع القوى العاملة لمعالجة مشكلة البطالة من خلال سياسة تهجير الأيدي العاملة ونشر الصناعات وتشجيع الاستثمارات في المناطق الأقل تطورًا ، بهدف تنميتها وإزالة حدة الفوارق المكانية بينها وبين المناطق المتطورة من خلال سياسة نقل الاستثمارات وسياسة أقطاب النمو .

يعد إنشاء المناطق الصناعية أحد أدوات سياسة نقل الاستثمارات في تنمية مناطق معينة مختارة ، ويعود تاريخ إنشائها إلى أوائل القرن التاسع عشر عندما أقيمت أول منطقة صناعية في العالم هي منطقة ترافورد بارك في المملكة المتحدة قرب مانجستر عام 1896 من قبل القطاع الخاص ، ثم تلى ذلك إنشاء مناطق صناعية أخرى منها منطقة شيكاغو عام 1899، ومنطقة نابولي عام 1904 ، وفي الأربعينات أقيمت منطقتي كونتاجيم و سانتالوزا في البرازيل [(2)] .

وفي الواقع أن ظاهرة إنشاء المناطق الصناعية في العالم لم تأخذ بالانتشار إلا في منتصف القرن العشرين بعد عام 1950 ، إذ أدخلت المنطقة الصناعية ضمن الخطط والبرامج لكل من الدول المتقدمة والنامية ، وهذا يعود إلى نمو الصناعات الصغيرة ، بسبب عدم ارتباطها إلى حد كبير في توطنها بمصادر المادة الخام التي تستخدمها خاصة بعد التطورات التكنولوجية في مجال الصناعة والنقل ، ثم أن هذه الخامات تستخدم بكميات قليلة يسهل نقلها بمختلف الوسائل .

كما أن التطورات التكنولوجية التي أدخلت في مجال الطاقة واستخدام الآلات والتغيرات الجوهرية في العمليات الصناعية المتعلقة بالصناعات الصغيرة وتطور معداتها ، قد شجعت على تطوير الوحدات الصناعية التقليدية ، وذلك بإيجاد منشآت جديدة لها بدلاً من المنشآت التقليدية في مواقع أخرى مما شجع على بناء المناطق الصناعية ، فضلاً عن استقلال معظم الدول النامية في

---

(1) حسن جبار هميم العسكر ، المؤشرات التخطيطية المستمدة من معايير انتقال الصناعة ، رسالة ماجستير ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، 1990 ، ص 24 .

(2) حبيب محمد فرحان ، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط ومساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، 1990 ، ص 21 .

قارات العالم ، آسيا ، أمريكا اللاتينية وإفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية والتي حاولت جاهدة رفع مستواها الاقتصادي عن طريق التصنيع وإقامة هذه المناطق ، حتى وصل عددها 12 ألف منطقة صناعية في العالم بحلول عام 1996 ، و ما أن حل عام 2001 حتى بلغ عددها 20 ألف منطقة صناعية في العالم ، وهذا يؤكد الدور التنموي الذي تلعبه المنطقة الصناعية في تحقيق عدد من الأهداف ، أهمها تطوير الصناعة الصغيرة .

**1 ـ تعريف المنطقة الصناعية**

تعرف المنطقة الصناعية على أنها قطعة أرض مجهزة بالخدمات الإقتصادية والتسهيلات الاجتماعية الضرورية للعمل الصناعي ، ومهيأة لإقامة المشاريع الصناعية فيها بشكل يساعد على إنعاش وتطوير وتكييف هذه المشاريع فهي أداة تطويرية ووسيلة تنموية في آن واحد [1] .

وتعرف أيضا على أنها قطعة أرض تتبع هيئة عامة أو خاصة تتولى تنميتها وفقا لخطة معينة ، وتقسم إلى أقسام تبنى عليها مبان عادية أو خاصة مع توفير الخدمات الضرورية ، وتكون المناطق الصناعية على أنماط كأن تكون تجمعا للصناعات الصغيرة واليدوية في المراكز الريفية ، أو كأن تتخذ شكل الميدان الصناعي في المراكز الحضرية، وتقسم المناطق الى صناعات ثقيلة أو صناعات خفيفة أو كليهما أو قد تخصص للصناعات المساعدة ، كما أن للمنطقة الصناعية إدارة موحدة ومستمرة [*] .

ويعرف البعض المنطقة الصناعية بأنها مكان تتجمع فيه الصناعات المختلفة في مساحة من الأرض ، خططت لإقامة المصانع والورش حسب تصميمات محددة ومطابقة لشروط وقوانين إقامة مباني الورش والمصانع ، وتجهز بالبني التحتية اللازمة من شوارع داخلية وطرق خارجية مع توفير المياه والكهرباء وورش الخدمات الفنية المشتركة وغير ذلك من الخدمات العامة وتشمل المنطقة الصناعية على مصانع متنوعة ولها إدارة موحدة تقدم الحوافز والخدمات للمستثمرين .

وتعرف أيضا بأنها قطعة من الأرض تضم مجموعة من المصانع تزود بكافة الخدمات والمرافق العامة ، وتقسم قطعة الأرض هذه إلى أقسام صغيرة ، يخصص كل منها لإنشاء مصنع أو مشغل معين .

يعرف Bale المنطقة الصناعية على أنها مواقع أدخلت عليها التحسينات لتشكل عاملا محفزا لإنشاء الصناعات بكل أنواعها وأحجامها ، وأن الخدمات المقدمة في المنطقة الصناعية

(1) http://www.djazairess.com

(*) مفهوم المنطقة الصناعية هو من تحديد مجمع اللغة العربية في القاهرة ، كما جاء في كتاب محمد محمود إبراهيم الديب ، المستعمرات الصناعية وانشاءا وتخطيطا ، وإن كلمة المنطقة الصناعية كثيرا ما تكون مرادفة للمجمع الصناعي ، وغالبا ما تستخدم المصادر العربية تعبير المجمع الصناعي وتعني به المنطقة الصناعية .

تقتصر على تحديد الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية بتخصيص مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجته ، وحسب تقدير الجهات ذات العلاقة لهذه الحاجة ، فضلا عن مد الطرق دون تقديم أي خدمات أو توجيهات ويصبح كل مشروع مسئول عن إدارة مشروعه لعدم وجود إدارة موحدة ، وتضم المنطقة الصناعية صناعات من الأنواع والأحجام كافة [1] .

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للمناطق الصناعية والتي هي عبارة عن مساحة معينة من الأرض تقع ضمن النسيج الحضري للمدن وتخصص للصناعات المختلفة أي أنها عبارة عن تجمع صناعي غير منظم.

**المطلب الثاني : أهداف وسياسات المناطق الصناعية**

أنشئت المناطق الصناعية في نهاية القرن التاسع عشر في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكانت تديرها وكالات عقارية ، أما في أوائل الخمسينات فقد تأثر إنشاء المناطق الصناعية خاصة في الدول النامية بجملة أهداف وسياسات اقتصادية واجتماعية ، كان الريع التجاري الأقل تأثيرًا فيها .

**1 - أهداف المناطق الصناعية**

ومن الملاحظ أنه يجب التمييز بين السياسات التي تحكم إنشاء المناطق الصناعية في البلدان المتطورة عن هذه السياسات في البلدان النامية ، ففي البلدان الصناعية المتطورة كانت سياسة إقامة المناطق الصناعية جزءًا من الخطة الرامية إلى تصعيد النمو الصناعي بعد الحرب العالمية الثانية بالمناطق المتضررة ، والقضاء على البطالة وقد توافق ذلك مع سياسات تلك البلدان الخاصة بتطوير المناطق ، وتخطيط المدن ونقل الصناعة من الأقاليم المكتظة بالسكان إلى المناطق المأزومة [1] .

أما في البلدان النامية فقد عدت إقامة المناطق الصناعية وسيلة فعالة ومهمة في خطط التنمية من أجل تنشيط الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بتشجيعها على الانتقال إلى المناطق الصناعية للاستفادة من مزايا التسهيلات والخدمات المتوافرة فيها ، وجذب الصناعات الجديدة للتوطن فيها بحيث يتيسر توجيه هذه الصناعات وإرشادها فنيًا.

**1 - 1 - تطوير الصناعات الصغيرة**

إن الهدف الرئيسي من إقامة المناطق الصناعية خاصة في الدول النامية هو النهوض بالصناعات الصغيرة الحجم ، حيث تعد المنطقة الصناعية وسيلة أساسية في حقل تطوير وتحديث وتوسيع وتشجيع هذه الصناعات ، فمن المعلوم أن الدول التي بادرت إلى تأسيس المناطق الصناعية

(1) مي ثامر رجب عبود العزاوي ، مرجع سابق ، ص 05 .

(1) معلومات تم الحصول عليها من شبكة المعلومات العالمية من المصدر الآتي : Industrial Estate-Facts and Figurs U.N.E.P. .

وعلى الأخص الدول المتطورة قد قطعت شوطا كبيرًا في هذا المجال ، حيث حصلت الصناعات الصغيرة فيها على العديد من المميزات، التي أخذت دورها من خلال وجودها في هذه المناطق الصناعية نظرًا لما تقدمه من الخدمات والتسهيلات للمشاريع المتوطنة فيها وتحقق لها العديد من الفوائد منها :

ـ تسهيل عملية تأمين احتياجات هذه المشاريع ، وإعطائها الأهمية ضمن الخطط والبرامج الاقتصادية ، وبالتالي مساعدة المخططين والمسئولين على حصرها وحل مشاكلها بدلاً من تبعثرها بين المناطق .

ـ تتيح المناطق الصناعية تحقيق التكامل في المجالات التقنية والمالية والإدارية والتسويقية للوحدات الصناعية ، وإن تجمعها في موقع واحد يساعد على الوصول إلى اقتصاديات الحجم والحصول على ميزات التخصص [(1)] .

**1 ـ 2 ـ تنمية المناطق الأقل تطورًا**

تعد التنمية الإقليمية إحدى أبعاد التنمية القومية ، وأن الأخذ بأسلوب التنمية الصناعية الإقليمية يؤدي إلى زيادة معدلات النمو لكل مجتمع ، وإغفالها يجعل عملية التنمية قاصرة في الوصول إلى أهدافها المرسومة ، وتؤكد هذه السياسة بصورة خاصة المناطق المتخلفة والنائية ، حيث تبين من تجارب الدول النامية أن النشاطات الاقتصادية لاسيما الصناعية فيها تميل إلى التركز في منطقة حضرية واحدة أو مناطق حضرية قليلة العدد ، تتمتع بمميزات اقتصادية جيدة مما نجم عن ذلك مشكلة الفوارق الإقليمية التي ينبغي تخفيف حدة آثارها تدريجيًا على اعتبار أن ذلك يعد من الأهداف المشروعة والضرورية للتنمية ، بيد أن السياسة الإقليمية لا يمكن أن تهدف إلى تنمية المناطق كافة بدرجات متساوية ، وإنما ترمي تلك السياسة إلى تنمية كل منطقة أو إقليم إلى أقصى درجة ممكنة ، ومن ثم ينبغي أن تسترشد سياسة التنمية ، ويمكن أن تستخدم عددًا من الحوافز والإجراءات المختلفة منها ، تخفيض الضرائب وتقديم المساعدات وتوفير خدمات معينة للعمال وللصناعات ، وللتأثير في توزيع الأنشطة بين أقاليمها المختلفة وداخل تلك الأقاليم ، بهدف تحقيق تكامل بين سكان مناطق الضواحي والنظام الصناعي الإنتاجي وبالتالي فإن هذه الحوافز تساعد على قيام وحدات إنتاجيـة ، تساهم في رفع المستوى المعاشي للإقليم ، والحد من التفاوت بين الأقاليـم .

**1 ـ 3 ـ أهداف ترحيلية**

يعد التلوث البيئي من أهم السلبيات الناتجة عن توقيع المشاريع الصناعية داخل المدن وبالقرب منها ، ويتمثل بتسرب النفايات والغبار والأتربة والغازات الناتجة عن هذه المشاريع وما

(1) مي ثامر رجب عبود العزاوي ، مرجع سابق ، ص 07 .

تطرحه من عوادم إلى البيئة التي تضر بصحة الإنسان وبيئته ، وتضع المنطقة الصناعية مكانًا لعمليات التهجير والترحيل التي تتبعها الدوائر البلدية ، لأصحاب المعمل ، بسبب الزحف العمراني والتوسع السكاني والتلوث البيئي الذي يحدثه النشاط الصناعي في المدينة [1] .

ولابد أن يقترن تخطيط المنطقة الصناعية ، بعملية حماية البيئة من مختلف مظاهر التلوث على أسس ومعايير متبعة في تخطيط المدن ، والحد من المشاكل الكثيرة التي تنتج من العلاقة بين المنطقة الصناعية والمكان الذي نشأت فيه ، والتي من أبرزها تلوث الماء والهواء وعرقلة حركة المرور، فضلاً عن إحداث الضوضاء وتشويه المنظر العام ، نظرًا لما تحويه المخلفات الصناعية من مواد صلبة ومكونات ضارة في صورة مواد عضوية غازية أو سائلة تؤثر سلبًا في خصائص الماء أو الهواء أو التربة [*] .

**1 - 4 ـ جذب الاستثمارات الأجنبية**

تؤدي المناطق الصناعية دورًا في جذب الاستثمارات الأجنبية ، عن طريق إنشاء المناطق الحرة لتنمية الصناعات التصديرية ، كما هو الحال في منطقة شانون Shannon في ايرلندة ، والمنطقة الصناعية في مالطا .

أما في بورتريكو فقد نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع الإجراءات الآتية :

ـ الإعفاءات الضريبية ، وتقديم الحوافز المالية و الفنية للمشروع الأجنبي ؛

ـ إنشاء المناطق الصناعية ، وتقديم الخدمات فيها من توفير للأراضي وتشييد للمباني؛

ـ إنشاء المناطق الحرة ، ومنها منطقة مايا جوز Maya guez الحرة ، التي أنشئت عام 1960 بمساحة 33 ايكر وما يعادل 13.3 هكتارًا ، وتوطنت فيها الصناعات الثقيلة والخفيفة .

استطاعت بورتريكو أن تجذب خلال المدة 1952-1962 أكثر من 700 مصنع من الولايات المتحدة ، استقر عدد كبير منها في المناطق التي أنشأتها الدولة [3] .

**2 ـ سياسات المناطق الصناعية وسياسات التنمية الصناعية والتنمية الحضرية والإقليمية**

إن نمط التحضير في الدولة يمكن تشكيله بطريقة مناسبة ، عندما تكون الدولة في دور تكوين التصنيع ، مما يستدعي ضرورة التنسيق بين سياستي التصنيع والتحضر ، وذلك لتفادي كثير من

---

(1) مي ثامر رجب عبود العزاوي ، مرجع سابق ، ص 22 .

(*) ومن المناطق التي بنيت لأهداف ترحيلية مستوطنة طهران في إيران والهدف من إنشائها ترحيل الصناعات إلى ضواحي طهران لتخفيف الازدحام عنها .

(1) http://www.elaph.com

المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية ، منها على سبيل الذكر مشكلات الإسكان وخدمات المجتمع وهجرة العاملين ، ويمكن أن تلعب المنطقة الصناعية دورًا مهما في كل من التنمية الصناعية والاقتصادية والتخطيط الحضري والإقليمي وتصلح لأن تكون جسرًا يربط بين سياستي التصنيع والتحضر [1] .

ويمكن عد المناطق الصناعية جزءًا من خطة التخطيط الحضري والإقليمي وجزءًا من خطة التنمية الصناعية عن طريق :

- مساهمة المناطق الصناعية في التنمية الصناعية والاقتصادية .
- إسهامات المناطق الصناعية في التخطيط الحضري والإقليمي .

**2 - 1 مساهمة المناطق الصناعية في التنمية الصناعية والاقتصادية**

تشكل المناطق الصناعية إحدى وسائل البرنامج المعد لتطوير القطاع الصناعي ، ولها تأثيرات في مظاهر معينة للتنمية الصناعية أهمها :

- تشجيع التصنيع السريع في القطر وزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ؛
- زيادة الاستخدام القومي والمحلي ، وتدريب العاملين وزيادة المهارة والقدرة الإنتاجية ؛
- تحقيق توزيع متوازن أكثر للعمالة والإنتاج ؛
- جذب الإستثمار الخاص القومي والأجنبي ، وتشجيع الصناعات الصغيرة في القطر؛
- التحفيز على اجراء التغيرات البنيوية لتحقيق التنوع في هيكل الإنتاج والعمالة ؛
- تشجيع الاستخدام الفعال للمصادر من خلال تنمية المجتمعات الصناعية الكبيرة؛
- تقليل فترة إنشاء المشاريع الصناعية من خلال توفير الموضع المناسب .

**2 - 2 إسهامات المناطق الصناعية في التخطيط الحضري والإقليمي**

تشكل المناطق الصناعية جزءا من عدة إجراءات والتي ترمي الى ترشيد سياسة تحديد مواقع الصناعات وتوفير الأرض والخدمات العامة الأساسية للصناعات ، حيث تؤلف كافة هذه الإجراءات خطة الأرض الصناعية والخدمات ، وهذه الخطة بدورها هي جزء من عدة أجزاء خطة التنمية الحضرية وتخدم المنطقة الصناعية بما يأتي :

- تحقيق اللامركزية في الاستيطان ، إذ تمنع نمو مناطق حضرية معينة خاصة مناطق المدن الكبرى على حساب المناطق الأخرى ؛

- زيادة وتوسيع قاعدة الإنتاج والعمل في المناطق الحضرية ، وتعزيز اقتصاد المدن الصغيرة والمتوسطة ؛

(1)حسن جبار هميم العسكر ، مرجع سابق ، ص 32

ـ توفير قاعدة صناعية للمدن الجديدة ؛

ـ منع استغلال الأراضي الجديدة للاستخدام الصناعي في المناطق الحضرية وتنظيم استعمالات الأرض المحلية ؛

ـ توفر المنطقة الصناعية بيئة ملائمة وأكثر جاذبية للنشاط الصناعي من خلال التقليل من تكاليف الأرض وتنميها ؛

ـ تقلل المناطق الصناعية المسافة بين العمل والسكن ، وتبعا لذلك فهي تخفف من العبء الواقع على نظام النقل ؛

ـ دمج السكان القاطنين في أطراف المدن بالنظام الصناعي الإنتاجي ؛

ـ حماية المناطق السكنية من تلوث البيئة [1] .

**المبحث الثاني : برنامج المنطقة الصناعية**

لإقامة مناطق صناعية لابد من وضع برنامج وذلك بغية الوصول الى الهدف المرجو ويتضمن هذا البرنامج تخطيط المناطق الصناعية ، تنظيمها والإشراف عليها ، تمويلها والخدمات التي تحويها .

**المطلب الأول : تخطيط المناطق الصناعية**

يتضمن تخطيط المناطق الصناعية مناقشة عددًا من الجوانب الخاصة بالمنطقة ، منها دراسة الجدوى وموقع المنطقة والنشاط الصناعي القائم فيها ، فضلاً عن حجم المناطق الصناعية والمباني والسكن ثم الجوانب التخطيطية الأخرى المتعلقة بمراب السيارات والتشجير وسيتم البدء بـ :

**1 ـ دراسة الجدوى**

إن إقامة المناطق الصناعية لا يتم بصورة اعتباطية ، بل يقوم على دراسة مسبقة وتوضع لها خطة منسقة ومتكاملة مع جميع خطط التنمية الأخرى ، ويتعاون جميع المختصين في مجال التخطيط الحضري والإقليمي والاجتماعي والاقتصادي ، بما في ذلك الجغرافي والمهندس المعماري ، تتضمن دراسة جدوى المنطقة الصناعية العناصر الآتية :

ـ بيان مساحة المنطقة الصناعية ، ووصف الإقليم الذي وقع عليه الاختيار لتوطين المنطقة الصناعية ، ومزاياه وعيوبه والعوامل التفضيلية على المواقع الأخرى ، مع تحليل الموضع المختار للتوطين ؛

---

(1) http://www.kuna.net.kw

ـ تحديد أنواع وأحجام الصناعات التي تنشأ في المنطقة الصناعية ، وتصميم كامل للمنطقة بما فيه الشوارع الداخلية والطرق الخارجية والسكك الحديدية ومباني المصانع ، ووصف الخدمات المشتركة التي تقدمها المنطقة الصناعية ومبررات ذلك وكيفية تقديمها وتقاضي تكلفتها (1) ؛

ـ وضع خطة تفصيلية طويلة الأمد ، توضح المراحل المختلفة لتنمية المنطقة ، مع وضع خطة تفصيلية لكل مرحلة موضحًا الأرض التي ستمهد والمرافق والخدمات ، مع تحديد الفترة الزمنية التي تستغرقها تنمية المنطقة الصناعية من مرحلة البدء بالتنفيذ إلى مرحلة الإكمال ؛

ـ عرض التوصيات الخاصة ببيع أو تأجير المواقع أو المباني في المنطقة الصناعية ؛

ـ تنظيم الاقتراحات الخاصة بعمليات الإنشاء والتشغيل وإدارة المنطقة ؛

ـ تقدير عام لتكلفة المشروع ، متضمنًا رأس المال الثابت وعائداته بالنسبة لرأس المال المستثمر في المدى القصير والبعيد ، وتقدير عام لتكلفة وتشغيل وإدارة وضبط المشروع ، فضلاً عن تقدير تكلفة المرحلة الأولى للمشروع ، ونسبتها إلى التكلفة الإجمالية مع وضع بيانات تفصيلية عن التمويل ، ومصادره والعملة الصعبة اللازمة لذلك (2) ؛

## 2 ـ المـــوقع

يعد الموقع أحد الأسباب المهمة التي تساهم في نجاح أو فشل المنطقة الصناعية ، ويمكن اعتبار المناطق الصناعية إحدى وسائل تنظيم الأرض بطريقة منظمة والاستفادة القصوى منها .

تصنف المناطق الصناعية تبعًا للموقع إلى مناطق حضرية Urban ، ومناطق الضواحي (Sub or semi-urban) ، ومناطق ريفية Rural ، وتعرف المناطق الصناعية الحضرية بأنها : " تلك المناطق الموجودة في مراكز الأقاليم الرئيسة ، ضمن منطقة حضرية يمكن الوصول إليها وعلى أن لا يقل عدد سكانها عن 500 ألف نسمة ".

تركز الدول النامية التي تفتقر إلى القاعدة الصناعية العريضة على إنشاء المناطق الصناعية في المدن الحضرية والكبرى والمتوسطة ، وترجع أسباب ذلك إلى توفير الإمكانات الأساسية فيها ، وإلى قربها من أماكن سكن العمال والأسواق (3) .

وقد تتخذ المناطق الصناعية الحضرية مواقعها قرب الموانئ والمطارات ، كما هو الحال في منطقة شانون Shannon ، بأيرلندا التي أنشئت سنة 1959 في المنطقة الكمركية الحرة التابعة لهذا المطار ، وتهدف إلى جذب الصناعات الخفيفة والمتوسطة بمساعدة الاستثمارات الأجنبية إليها ،

(1) مي ثامر رجب عبود العزاوي ، مرجع سابق ، ص 60 .

(1) Government of India , Annual Report 2000-2001 Department Atomic Energy , P.19-20

(3) حسن جبار هميم العسكر ، مرجع سابق ، ص 36 .

لكي تستفيد من خدمات النقل الجوي وتبلغ مساحتها 185 ايكر وما يعادل(75) هكتارًا ، أما موقع مناطق الضواحي Sub-urban ، فهي تلك المناطق التي تقع في ضواحي المدن الكبرى أو في المدن الصغيرة التابعة لها .

لقد عرفت دراسات الأمم المتحدة منطقة الضواحي بالشكل الآتي " هو ذلك النمط من المناطق الصناعية الذي يقع في ضواحي المراكز الحضرية الكبرى التي تشكل خليطا من سكان الحضر والريف والتي لا يقل عدد سكانها عن 50 ألف نسمة ".

إن أحد أهداف إقامة مناطق الضواحي ، هو نقل الصناعات من المناطق الحضرية المكتظة إلى مناطق الضواحي لغرض التوسع ، ولتوفير الظروف المثلى للعاملين ، فضلاً على أن هذه المناطق تساعد على استيعاب عدد أكبر من السكان أفضل من المناطق الحضرية المزدحمة .

أما المنطقة الصناعية الريفية فهي " ذلك النمط من المناطق الصناعية المشيدة في منطقة ريفية ، والتي لا يقل عدد سكانها عن 25 ألف نسمة " [(1)].

وتتخذ مواقع المناطق الصناعية الريفية المواقع الآتية:

ـ المركز الريفية التي يسوق فيها الإنتاج الزراعي والتي تتمتع بتوفر المرافق والخدمات ؛

ـ المراكز الريفية التي يتجمع فيها عدد كبير من الصناعات الحرفية ، والتي تتوفر فيها الإمكانات لتطوير وتحسين إنتاج هذه الصناعات ، لاسيما إذا كان الطلب كبيرًا على منتجاتها .

وتتلاءم المناطق الصناعية في المراكز الريفية مع الصناعات المحلية ، مثل مصانع إنتاج الأغذية ومصانع تعليب الأغذية ، والمعاملة الأولية للمواد الأولية الزراعية ومصانع الأجبان ، ومحلات تصليح الآليات الزراعية ، وقد تصاحبها مستودعات التجهيز للمتطلبات الزراعية مثل الأسمدة والوقود ، وبالتالي يكون غرض هذه المناطق هو تطوير الزراعة وتطوير الصناعات الريفية في آن واحد .

يستخلص مما سبق أن موقع المنطقة الصناعية يختلف حسب الهدف والنشاط الصناعي القائمين فيها، فالمنطقة الصناعية المخصصة للصناعات الصغيرة والتي تنشأ لأول مرة في الدول النامية ، بفضل بنائها في المواقع الحضرية الكبيرة وفي ضواحيها ، لضمان نجاحها ، أما في حالة توقيع المناطق المخصصة للصناعات الصغيرة ، فيجب أن يؤخذ بعين بالاعتبار توفير هياكل البناء الأساس والخدمات الإضافية .

(1) Government of India , Annual Report 2000-2001 Department Atomic Energy , P 15-16

**3 ـ النشاط في المنطقة الصناعية**

يمكن تصنيف المناطق الصناعية استنادًا إلى النشاط الصناعي الذي تؤديه إلى ما يأتي [1] :

ـ المناطق الصناعية المركبة أو المختلطة Composite ؛

ـ المناطق الصناعية الوظيفية (المتخصصة في حرفة واحدة) ؛

ـ المناطق الصناعية الحاضنة Nusery ؛

ـ المناطق الصناعية المساعدة Ancillary ؛

ـ المناطق الصناعية البحثية Research .

**3 ـ 1 ـ المنطقة الصناعية المركبة أو المختلطة**

وهي منطقة صناعية تحوي مؤسسات تعمل في صناعات مختلفة ، وهي من أكثر أنواع المناطق الصناعية شيوعًا وانتشارًا في دول العالم لاسيما في الدول النامية ، حيث توفر مأوى لكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، التي تستفيد اقتصاديًا من توطنها في المنطقة ، وعلى الرغم من أنه لا توجد علاقة بين صناعات المنطقة المركبة أو المختلطة إلا أن بعض المصانع قد تبيع إنتاجها للبعض الآخر لكي يستخدم كمادة خام.

**3 ـ 2 ـ المناطق الصناعية الوظيفية (المتخصصة بحرفة واحدة)**

وهي منطقة صناعية تقسم العمليات الخاصة بصناعة واحدة بين عدد من الوحدات ذات الحجم الصغير المتوطنة في المكان نفسه والتي تعمل على وفق برنامج تعاوني منسق يهدف إلى توفير فعاليات ومميزات إنتاج الحجم الكبير للوحدات المتعددة الصغيرة الحجم ، فعلى سبيل المثال قد تقوم إحدى المصانع الموجودة في المنطقة الصناعية الوظيفية بإنتاج أجزاء من سلعة معينة ، ثم يقوم مصنع آخر بشرائها في الموقع نفسه ، ويتم تجميعها في شكل سلعة نهائية ، حيث يكون هدا النوع من المناطق الصناعية ذا علاقة تكاملية بين مشروع وآخر ، وخير مثال على ذلك المناطق الوظيفية للصناعات الخشبية أو لصناعة الألبسة أو لصناعة الأدوات الحديدية في اليابان ، وكذلك المناطق الوظيفية لصناعة أجهزة الراديو والدراجات وقطع غيار السيارات والأجهزة الإليكترونية في الهند .

ويتوجب قبل إنشاء منطقة صناعية وظيفية دراسة العلاقة البنيوية للسوق ، ومنتجات المصانع المتعددة في المنطقة ، ومن أهم المزايا التي تتمتع بها المنطقة الصناعية الوظيفية ما يأتي:

ـ توفر متطلبات ومميزات الإنتاج الكبير للوحدات الصغيرة الحجم ؛

(1) حسن جبار هميم العسكر ، مرجع سابق ، ص 36 .

ـ تؤدي المناطق الصناعية الوظيفية إلى رفع الإنتاجية ، ودعم العلاقات التعاونية المتبادلة بين الصناعات [1] ؛

ـ تشجيع صغار رجال الصناعة على الدخول في ميادين صناعية جديدة ما كان يمكن أن يقتحموها بمصانعهم الصغيرة ، لولا التعاون القائم بينهم في المنطقة الصناعية الوظيفية ؛

ـ تسهيل توفير الأدوات الاحتياطية والمواد الأولية بأسعار تنافسية من خلال عملية الشراء بالجملة مختزلة بذلك العديد من النفقات التي قد يتحملها أصحاب المشاريع، فيما لو تم شراء هذه المواد بصورة منفردة .

**3 - 3 ـ المنطقة الصناعية الحاضنة**

وهي عبارة عن منطقة صناعية تضم مجموعة من المصانع ، أقيمت لتلبية احتياجات المصانع الصغيرة ، وعندما يقف المصنع الصغير على قدميه ينتقل إلى مبنى آخر كبير في المنطقة الصناعية نفسها ، وبالتالي يمكن إقامة مجموعة من المصانع ذات أحجام مختلفة من القياسات الموحدة داخل المنطقة الصناعية [2] .

وفي حالات أخرى تقسم المباني في المنطقة الصناعية إلى مشاغل صغيرة ، وعندما يتدرج المشروع الصناعي بالنمو، يشغل مساحة أكبر، وحين يبلغ حدة المقرر من النمو، فإن عليه أن يخلي المشغل ويبني مصنعه الخاص خارج المنطقة الصناعية ، ويعطي المشغل من ثم إلى الوحدة الصناعية الجديدة ، وقد مارست كندا والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة هذا النوع من المناطق الصناعية الحاضنة .

**3 - 4 ـ المنطقة الصناعية المساعدة**

تعمل المنطقة المساعدة على توطين المصانع الصغيرة والمتوسطة التي تنتج أجزاء سلعة معينة واحد ، وتقدم إنتاجها للمصانع الكبيرة التي تقع خارج المنطقة الصناعية على أساس التعاقد الفرعي ، أي أنها عبارة عن وحدات صناعية صغيرة ، متعاقدة [*] مع وحدات صناعية كبرى قريبة من المنطقة الصناعية ويتضمن التعاقد بين المنطقة الصناعية والمؤسسات الصناعية الكبرى شروطا أهمها :

(1) Government of India , Annual Report 2000-2001 Department Atomic Energy , P.17

(2) مي ثامر رجب عبود العزاوي ، مرجع سابق ، ص 75 - 76 .

(*) التعاقد : عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التعاقد كما يلي:
تقوم علاقة التعقد حينما تطلب الشركة الرئيسية " الطرف المتعاقد " من الشركات الصغيرة " المتعاقد الفرعي " أن تنتج لحسابها أجزاء أو مكونات معينة ، أو أن تقوم بعمليات تجميعية أو شبه تجميعية لبعض هذه الأجزاء والمكونات بغرض إدراجها ضمن منتج معين ، يتم بيعه بواسطة المتعاقد الرئيسي ويمكن أن تشتمل مثل هذه التعاقدات على عمليات تجهيز أو تحويل أو تشطيب مواد بواسطة المتعاقد الفرعي ووضعها تحت المتعاقد الرئيسي .

أن تقوم الوحدات الصناعية الصغيرة في المنطقة الصناعية بتقديم إنتاجها للوحدات الصناعية الكبيرة خارج المنطقة ، لقاء الإشراف الفني والتقني من قبل المؤسسة الصناعية الكبيرة ، فضلاً عن أنها توفر للوحدات الصغيرة بعض احتياجاتها من المناطق الصناعية وذلك مفيد في نمو العلاقات بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة ، ومن السهل تنظيم الإنتاج حيث تكون الوحدات متجمعة في منطقة واحدة ، وخير مثال على ذلك منطقة توياما Toyama في مدينة توياما في اليابان ، والتي أنشأها رجال الأعمال ، وقد تعاقدت مصانع هذه المنطقة التي بلغ عددها 39 مصنعًا صغيرًا ومتوسطًا مع شركة فيجيكوش للصلب ، بتصنيع أجزاء للمعدات الدقيقة التي ينتجها المصنع الكبير خارج المنطقة .

**3 - 5 - المناطق الصناعية البحثية**

مارست هذا النوع من المناطق الصناعية كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، وهي تتوطن بالقرب من الجامعات ، التي تملك برامج فعالة للأبحاث ، ويكون رواد هذا النوع من المناطق الصناعية محدودًا ، لكونه يقتصر على أولئك الباحثين التقنيين المنهمكين في العمل وفي العمليات التطبيقية ، حيث توفر البيئة الجامعية والثقافية ، التي يفضلها هؤلاء الباحثون هدفها الرئيسي في تنشيط الاستخدام الصناعي للكفاءات العلمية والهندسية المتوفرة بالقرب من الجامعات وهي مخصصة بالدرجة الأولى للصناعات الاستكشافية [1].

**4 - حجم المناطق الصناعية بمعيار المساحة**

هناك عدد من الاعتبارات تؤخذ عند تحديد الحجم المناسب للمنطقة الصناعية منها:

- الأهداف المتوخاة من إقامة المنطقة الصناعية وموقعها ؛
- عدد المؤسسات الصناعية التي تضمها المنطقة ، ونوع الصناعة التي ستستقر فيها؛
- تكاليف الأرض وتنميتها ؛
- وضع تصور لحجم العمليات الصناعية المنفذة في المنطقة الصناعية ؛
- حجم العمالة المطلوبة أو توقعات الاستخدام في المنطقة ؛
- تسهيلات النقل التي تستخدم لنقل المواد الأولية و العمال ؛
- مساحة الأرض الفضاء المخصص لأغراض الشحن و لوقوف السيارات .

وتتفاوت أحجام المناطق الصناعية من دولة إلى أخرى ، وعلى العموم يفضل أن تكون المنطقة الصناعية كبيرة الحجم لتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير ، فيما يتعلق بتقديم الخدمات والمرافق العامة والمباني كما يتوزع عنصر المخاطرة بين المصانع العديدة في موقع واحد يسهل

(1) Government of India , Annual Report 2000-2001 Department Atomic Energy , P.20

استيعاب العمالة الفائضة عن المصانع المتوقفة في المنطقة ، ومن ناحية ثانية ، فإن الحجم الكبير له سلبيات منها ، أن كثافة العاملين في منطقة واحدة سيؤدي إلى زيادة الضغط على السكن وخدمات النقل مما يؤدي إلى إضافة أعباء مالية على المنطقة ، وبالتالي تضيع الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على الحجم الكبير(1) .

ومن الصعوبة بالإمكان وضع حد أدنى وحد أقصى لحجم المنطقة الصناعية ، وذلك لتباين الظروف وتعدد أنواع هذه المناطق فمثلاً قد تعد إحدى المناطق صغيرة الحجم بالنسبة لدولة ما إلا أنها تعد كبيرة أو متوسطة الحجم بالنسبة لدولة أخرى ، فعلى سبيل المثال يتراوح الحجم السائد للمناطق في المملكة المتحدة 30-50 ايكر و ما يعادل 12.14 - 20.24 هكتارًا بينما الحجم السائد للمناطق الصناعية المنشأة للصناعات الصغيرة في الهند أقل من 30 ايكر أي ما يعادل 12.14 هكتار .

**4 - 1 ـ تصميم مباني المنطقة الصناعية**

تتحدد نوعية الأبنية في أي منطقة صناعية تبعًا للصناعات المخطط إقامتها فيها ، وتنقسم هذه الأبنية إلى ثلاث نقاط :

ـ المبنى الخاص Custom وهو الذي يبني وفقًا لمواصفات المصنع الذي يشغله، ويتولى بنائه صاحب المصنع أو تتولى المنطقة الصناعية بناؤه وهو يناسب الصناعات الكبيرة .

ـ المبني العادي standard وهو الذي يبنى مقدما قبل الطلب عليه ويمكن التعرف على ثلاثة أنواع منه :

- المبنى العادي التقليدي standard factory ؛
- المبنى الحاضن nursery ؛
- مبنى الورشة workshop .

وليس من الضروري أن توجد كل هذه الأنواع من المباني في المنطقة الواحدة ، كما أن المبنى التقليدي ، عبارة عن مبنى بسيط جدا في تصميمه ويتميز بملامته للصناعات الصغيرة والخفيفة ، ويختلف حجم المبنى العادي من منطقة إلى أخرى ، وتضم المنطقة الواحدة أحجاما مختلفة منه ، وليست هناك قواعد عامة بخصوص أحجام هدا النوع من المباني ، وهذا يرجع إلى أن مساحة المصنع يجب أن تتماشى مع الظروف الفنية والاقتصادية للدولة وتصل مساحة المصنع العادي في المملكة المتحدة إلى 4650 م$^2$ .

(1) Kr. Chondhury. Rabindra “ Planning strategy and the economic policy frames – a study of consistency level with special reference to N.E. India “ In (eds.) Development Planning of north East , India New Delhi , 1990 , P.22.

أما المبنى الحاضن فيعد من المباني الموحدة القياس الصغيرة الحجم ، وهو مخصص للصناعات القابلة للنمو بصورة سريعة ، وهذه المباني تمثل الوحدات الإنتاجية الصغرى في المنطقة، وتصمم أيضا بترك أرض خالية كافية لإمكانات التوسع المناسبة، مع توفير الإضاءة والتهوية الجيدة[1].

أما مباني الورشة فهي تنشأ داخل المنطقة الصناعية ، تخصص للصناعات الحرفية اليدوية ولمواجهة احتياجات العمال الحرفيين الذين يبغون تطوير نشاطهم الصناعي بعيدا عن منازلهم، عوضا عن إنشاء منطقة صناعية كاملة ، ومن ناحية ثانية فإن بعض المناطق قد تكون جميع مبانيها من نمط مباني الورشة ، ويمكن توطين هذا النوع من المناطق الصناعية في المناطق الريفية ، فعلى سبيل المثال أنشأت باكستان منطقة صناعية خصصت للصناعات الحرفية اليدوية على مساحة 16 ايكر ، وما يعادل (6.5)هكتار [2].

مباني الشقق (Flatted factories) هي عبارة عن مبنى ضخم ، يتألف من عدة طوابق ويشمل مجموعة من الشقق تخصص لتوطين الصناعة في المواقع المركزية والمكتظة في المدن الكبرى ، وذلك لندرة الأرض وارتفاع أسعارها ، ويتوطن في هذا النوع من المباني ، الصناعات الصغيرة والحرفية وورش الصيانة والإصلاح كما هو الحال في مصانع الشقق الموجودة في لندن و برمنكهام وروتردام .

**4 - 2 - سكن العاملين في المنطقة الصناعية**

ينبغي تخطيط مساكن للعاملين لاسيما عندما تقام المنطقة الصناعية في منطقة بعيدة عن سكناهم ، وعندما تتولى المنطقة الصناعية توفير السكن للعاملين بجوارها فإن ذلك يتطلب إقامة الخدمات المشتركة والمرافق الأخرى كالمدارس والمنتزهات والمحلات التجارية.

يساعد وجود السكن قرب المنطقة الصناعية على وصول العمال بالدرجات على الإقدام ، وينبغي إيجاد ممرات للمشاة والدراجات ، لتنظيم المرور وللحفاظ على سلامة العاملين ، وقد دلت التجارب على أن تكلفة توفير المساكن والمرافق الاجتماعية لعمال المنطقة ، تبلغ أضعاف تكلفة إنشائها ، وقد تكون المنطقة الصناعية في منطقة بعيدة عن سكنى العاملين ، بسبب احتوائها على صناعات ملوثة ومن الخطورة وجود سكن بداخلها.

---

(1) Government of India , Annual Report 2000-2001 Department Atomic Energy , P.25

(2) UN , India Industrial development review , Vienna , 1995 , P.25.

**5 ـ إجراءات تخطيطية أخرى (مرآب للسيارات وتشجير المنطقة الصناعية)**

إن تخطيط مراب للسيارات يعد من بين المسائل ذات الصلة بتخطيط المناطق الصناعية وتطويرها ، أما تشجير المنطقة الصناعية والاهتمام بالمناطق الخضراء ، فينبغي أن يكون جزءًا من خطة المنطقة الصناعية [1] .

وتتولى إدارة المنطقة الصناعية ، القيام بمثل هذا الإجراء ، وتساعد عمليات التشجير على خلق ظروف عمل طيبة للعمال والموظفين ، وتشجع على جذب المصانع للتوطن فيها حيث أن تشجير المنطقة يعمل على تلطيف درجات الحرارة وتوفير الظل في الأماكن المرتفعة الحرارة ، وبالتالي تبدل بعض الدول الصناعية المتقدمة جهودًا كبيرة لإنشاء مناطق خضراء بداخل المنطقة وإكساء أرضها بالحشائش الخضراء .

**المطلب الثاني : التنظيم ، الإشراف ، التمويل والخدمات في المناطق الصناعية**

يتناول هذا المطلب كل من التنظيم ، الإشراف ، التمويل والخدمات في المناطق الصناعية

**1 ـ التنظيم :**

تشمل دراسة التنظيم سياسة القبول أو الترخيص في المناطق الصناعية ، ثم سياسة البيع والإيجار فيها:

**1 ـ 1 ـ سياسة القبول أو الترخيص :**

يستلزم أن تكون سياسة قبول المصانع في المناطق بحسب الأولويات الموجودة في الخطط القومية والإقليمية والمحلية ، وأن تضع سياسة القبول في اعتبارها إمكانيات واحتياجات التنمية الصناعية الإقليمية [2].

إن اقتصار القبول في المناطق الصناعية على المصانع الجديدة النشأة إلى الرغبة في زيادة الإنتاج وإتاحة فرص العمل لكثير من العمال ، ولا يتحقق هذا الهدف إلا إذا اقتصر القبول بالمناطق الصناعية على المصانع الجديدة النشأة أو المصانع التي لها توسعات فرعية

وتضع بعض الدول شروطا للمصانع المقبولة في مناطقها الصناعية على أساس معيار للعمالة ، فالمصانع التي تستخدم أكبر عدد من العاملين لها أفضلية القبول ، ويتبع هذا الإجراء في جمايكا ، بينما يرى بعض الخبراء أنه ليس من الضروري رسم سياسة القبول في المناطق الصناعية على أساس المعيار السابق ، فعدد العاملين في المصانع القديمة سوف يزداد بعد إعادة التوطين في المنطقة ، بسبب المساعدات الفنية والخدمات المشتركة والظروف المناسبة التي تقدمها المنطقة الصناعية .

(1) UN , India Industrial development review , Vienna , 1992, P.15.

(2) Government of India , Annual Report 2000-2001 Department Atomic Energy , P.20

وقد تمنع بعض المناطق قبول مصانع معينة فيها ، فعلى سبيل المثال قد يمنع المصنع الذي يحتاج لمساحة كبيرة من الأرض أو الذي يستهلك كمية كبيرة من المياه والكهرباء من دخول المنطقة الحاضنة .

**1 - 2 - سياسة البيع أو الإيجار في المنطقة الصناعية**

تختلف سياسات الدول بالنسبة لبيع وتأجير أراضي ومباني المصانع في المناطق الصناعية ، إلا أن الدول النامية تميل إلى الأخذ بسياسة الإيجار التي تعد حافزًا قويًا للمشاريع الصغيرة التي لا تملك رأس المال الكافي للدخول إلى ميدان الاستثمار الصناعي ، وبالتالي تشجع سياسة الإيجار لإشغال المنطقة الصناعية .

تقلل سياسة التأجير من المخاطر التي يتحملها رجال الصناعة ، فضلاً تتيح هذه السياسة الفرصة للمنطقة الصناعية ، رفع القيمة الإيجارية على أصحاب المصانع في المستقبل ، وعلى الرغم من المزايا التي تحققها سياسة التأجير فإن لهذه السياسة سلبيات منها: (1) .

أنها تؤدي إلى تجميد نسب كبيرة من رأس المال المستثمر في أراضي ومباني المصانع بدلاً من إعادة استثمارها من جديد ، ثم إن باستطاعة صاحب المصنع ترك المنطقة والرحيل عنها نتيجة لعدم إحساسه بالمسؤولية طالما أنه لم يستثمر أمواله في أراضي ومباني المصنع المؤجر إما في حالة وجود شروط معينة في عقد الإيجار فإن ذلك قد يؤدي بصاحب المصنع إلى عدم ترك المنطقة الصناعية .

أما سياسة بيع أراضي ومباني المنطقة الصناعية فإنها تمكن الهيئة المشرفة على المنطقة من استعادة رأس المال المستثمر بصورة سريعة بحيث يمكن إعادة استثماره في بناء مناطق صناعية أخرى داخل الدولة ، فضلاً عن بيع المباني للمصانع يقلل الأعباء المالية المطلوبة من الحكومة لإنشاء مناطق أخرى ، وتجري بعض الأحيان محاولات للجمع بين سياستي البيع والإيجار فقد تؤجر الهيئة المالكة للمنطقة الصناعية الأرض والمباني للمصانع لمدة معينة من الزمن ، قد تكون لمدة خمس سنوات على سبيل المثال، وبعد انقضاء المدة المتفق عليها ، تخير الهيئة الشاغل ، أما بالشراء الفوري أو الشراء بالتقسيط على أن تسدد الأقساط في مدة زمنية محددة .

تستخدم بعض الدول أكثر من سياسة في شراء أو تأجير أراضي ومباني في المنطقة، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية هناك سياسة الشراء الفوري أو سياسة الشراء بالتقسيط لمدة زمنية متفق عليها أو سياسة تأجير أراضي المصنع فقط.

(1) Government of India , Annual Report 2000-2001 Department Atomic Energy , P.26

أما في جمايكا فتتبع سياسة الإيجار مع منح فرصة الشراء في الوقت الذي يشاء فيه صاحب المصنع ، أما قيمة الإيجار فتكون بحدود 10% من قيمة الأرض والبناء ، ويتحمل المستأجر بعض التكاليف مثل الضرائب والتأمين وأجور الماء [1].

وفي ايرلندا تقوم الهيئة المالكة للمنطقة الصناعية، بتأجير الأرض لمدة 25 سنة ، وللشاغل الحق في شراء المصنع بعد خمس سنوات من إشغاله ، أما فورًا أو الشراء بالتقسيط .

وفي الكويت تؤجر الأرض لمدة 50 سنة ، بأجور زهيدة وبعد انقضاء المدة تخير الهيئة المالكة للمنطقة الصناعية الشاغل إما بالتأجير أو الشراء الفوري أو الشراء بالتقسيط على أن يسدد المبلغ خلال مدة 20 سنة .

وفي الدانمرك تقوم الهيئة المالكة للمنطقة الصناعية ببيع الأرض والمباني بصورة فورية أو البيع بالتقسيط لمدة 20 سنة .

يستخلص مما سبق بأن سياسة التأجير لأرض ومباني المنطقة الصناعية تساعد على حل مشكلة التمويل التي تعترض رجال الصناعة خاصة الصغار منهم ، وتخفف من الأعباء المالية الملقاة على عاتقهم ، وتمكن صاحب المشروع من استثمار أمواله الخاصة في شراء المعدات والقيام بالعمليات الإنتاجية بشكل فوري بدلاً من تجميد هذه الأموال في شراء الأرض وإقامة المباني [2].

**2 ـ الإشراف والتمويل**

يشير خبراء الأمم المتحدة ، إلى أن الإشراف عن المناطق ينبغي أن يكون من مسؤولية الحكومة سواء في المناطق التي بنيت من قبل القطاع العام أو الخاص أو التعاوني أو الأجنبي ، أما التمويل فقد يكون في بناء المناطق عامًا أو خاصًا أو مساعدًا.

**2 - 1 ـ التمويل الحكومي**

ويقصد به الحكومات المركزية أو السلطات المحلية أو البلدية والشركات والمؤسسات التي تمتلكها الحكومة ، وكذلك اللجان والهيئات التي أنشأتها الدولة ، وتتولى الحكومات والهيئات التابعة لها ، إنشاء وتمويل المناطق وإدارتها مثل ماليزيا وايرلندا واليونان وجمايكا وسنغافورة وباكستان وسيلان والمكسيك .

بعد الإشراف والتمويل الحكومي المحرك الأول لإقامة المناطق الصناعية في الأقطار خاصة النامية ، تكون الاستثمارات الخاصة بالمناطق الصناعية بشكل اعتمادات مدرجة في الميزانية ، أو كمخصصات تستخدم مباشرة في إقامة المناطق الصناعية في نيجيريا التي حصلت على منح مالية

(1) Government of India , Annual Report 2000-2001 Department Atomic Energy , P.28

(2) UN , India Industrial development review , Vienna , 1995 , P.25.

حكومية أو قروض بفائدة منخفضة أو بلا فائدة ، فضلاً عن ذلك حضيت هذه المناطق بمساعدات نقدية أو عينية مثل تمهيد الأرض وإنشاء المرافق العامة .

**2 - 2 ـ تمويل القطاع الخاص**

ويقصد به جمعية تعاونية أو شركة محددة ، أو جمعية صناعية فضلاً عن الهيئات الخاصة المتنوعة مثل البنوك وشركات التأمين واتحادات الصناعة وغرف التجارة والصناعة والجمعيات التعاونية [1].

إن أول منطقة صناعية أنشأت في العالم كانت تابعة للقطاع الخاص وهي منطقة ترافورد بارك الصناعية Traford Park في المملكة المتحدة ، حيث كان الهدف من إنشائها ، تحقيق الربح المادي المباشر لهذا القطاع ، أما في الأقطار النامية فلم تحظ الاستثمارات الخاصة المعدة لتمويل وإنشاء المناطق الصناعية أهمية كبيرة ، حيث أن إنشاء مثل هذه المناطق يقتضي تخصيص رؤوس أموال صناعية ضخمة وفترات طويلة للاستيراد ، بينما يفتش القطاع الخاص عن الربح السريع في هذه الأقطار ، فضلاً عن ذلك أن معظمها يشكو من قلة الاستثمارات ورؤوس الأموال ، على عكس الدول الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ، حيث قامت المؤسسات الخاصة فيها بتمويل المناطق الصناعية ، فعلى سبيل المثال قدمت إدارة السكك الحديدية في الولايات المتحدة استثمارات كبيرة لتمويل إنشاء المناطق الصناعية ، وذلك بسبب الفائدة المتأتية من زيادة كميات الشحن .

**2 - 3 ـ تموين القطاع المختلط**

ويمثل إشراف وتمويل القطاع المختلط جمعيات تعاونية أو شركة محددة أو جمعية صناعية مدعومة من الحكومة من خلال توفير قروض طويلة الأجل .

إن المناطق الصناعية ذات إشراف وتمويل القطاع المختلط هو مؤسسة خاصة تقدم التسهيلات والحوافز للوحدات الصناعية على أساس البيع بالتقسيط ، وتمر هذه المساعدات إلى الصناعات من خلال المناطق الصناعية .

**3 ـ خدمــات المناطق الصناعية**

تقدم المناطق الصناعية خدمات ومزايا اقتصادية ، تكتسبها المشاريع الصناعية ، مما يؤدي إلى تخفيض في التكاليف وزيادة في المنافع ، وذلك عن طريق انخفاض كلف الطاقة والنقل

(1) Government of India , Annual Report 2000-2001 Department Atomic Energy , P.29

والخدمات الاستشارية والتدريب وخدمات التسويق ، مما يساعد على تنشيط الإنتاج الصناعي ويعطيه ميزة القبول في اجتذاب صناعات أخرى ، وتصنف الخدمات في المناطق الصناعية إلى: (1)

**3 - 1 - الخدمات المشتركة**

تقدم المناطق الصناعية خدمات مشتركة إلى جميع المشاريع ، ويرتبط حجم الخدمات المشتركة بدرجة تطور المنطقة والصناعات القائمة فيها ، وتختلف الخدمات المقدمة على أساس أهداف كل منطقة وموقعها والنشاط الصناعي القائم فيها ، وتشمل الخدمات الطبية وخدمات الأمن والإطفاء وخدمات تصريف النفايات والخدمات المصرفية .

**3 - 2 - تسهيلات الإنتاج المشتركة**

وتتألف من وحدات للسباكة والطلي بالكهرباء ، ووحدات للآلات والأعمال الخشبية ومختبرات لمراقبة الجودة ، والتي يعد وجودها ضروريًا .

أما الأسباب التي دعت إلى توفير هده التسهيلات فهي تحسين نوعية الإنتاج وتقليل كلفة المشاريع الصناعية من خلال توفير هذه المعدات التي ستكون مكلفة جدًا في حالة شرائها بصورة منفردة ، ورفع مستوى مهارة العمال ، فضلاً عن توفير رؤوس الأموال الخاصة (2) .

**3 - 3 - الخدمات الترفيهية**

وتشمل خدمات التسلية والملاعب الرياضية والمطعم المركزي بإشراف إدارة العاملين في المنطقة ، وكذلك صالة لعرض المنتجات لأغراض الدعاية ، فضلاً عن إنشاء صالة خاصة تخصص لأصحاب المشاريع الصناعية وللعاملين ، لطرح المشكلات التي تواجههم ، وكذلك مكتب مركزي للخدمات العامة بما فيها مكتب الترجمة وأعمال المحاسبة .

**المبحث الثالث : تجارب بعض الدول من إنشائها**

يتناول هذا المبحث دراسة عن تجربة التوطن الصناعي في كل من منطقة النهروان الصناعية (دراسة موقع وطبوغرافية منطقة النهروان الصناعية والإجراءات التمهيدية قبل مرحلة التوطين) والهند (نشأة المناطق الصناعية وتنظيمها وتمويلها) .

**المطلب الأول : التوطين الصناعي في منطقة النهروان الصناعية**

يتناول هذا المطلب دراسة للتوطين الصناعي في منطقة النهروان الصناعية ، والإجراءات التمهيدية قبل مرحلة التوطين ، ومفهوم التوطن والتوطين وعلاقته بإستراتيجية نقل الاستثمارات ، ومبررات التوطين في المنطقة ، دراسة محفزات الانتقال إلى المنطقة واستعمالات الأرض فيها ودراسة الجانب الإداري للمنطقة .

---

(1) Government of India , Annual Report 2000-2001 Department Atomic Energy , P.30

(2) UN , India Industrial development review , Vienna , 1995 , P.25.

### 1 ـ موقع وطبوغرافية منطقة النهروان (*)

يعد الموقع عنصرا أساسيا له أهميته المتميزة ، وأحد الأسباب المهمة التي تساهم في نجاح أو فشل المنطقة الصناعية ، ويفضل خبراء الأمم المتحدة قيام المنطقة التي تنشأ لأول مرة في المراكز الحضرية الكبيرة أو في ضواحيها ، ولكن موقع المنطقة يختلف حسب هدف الإنشاء (1) .

تقع منطقة النهروان في الضواحي الحضرية لإقليم مدينة بغداد (*) في ناحية الوحدة التابعة إداريا لقضاء المدائن ضمن محافظة بغداد في الجزء الشرقي منها وعلى هذا الأساس فإن منطقة النهروان الصناعية من ناحية الموقع يمكن أن تصنف ضمن مستوطنات الضواحي .

يدخل القسم الشمالي من المنطقة في محافظة ديالي ، حيث يتبع هذا القسم ناحية بلدروز ، بمساحة قدرها 15 كم² وبنسبة تبلغ 15% من المساحة الكلية للمنطقة أما بقية أقسام المنطقة 85 كم² فهي تقع ضمن الحد الإداري لمحافظة بغداد .

تبعد المنطقة الصناعية عن مركز مدينة بغداد مسافة 65 كم عبر طريق يمتد 30 كم من داخل الحدود الإدارية لمدينة بغداد وحتى جسر ديالي في حين يمتد الجزء الباقي من هذا الطريق مسافة 35 كم من جسر ديالي وحتى مدخل المنطقة ، كما ترتبط المنطقة بطرق ترابية برية مع قرى بلدروز وكنعان وهذه الطرق صالحة للسير باستثناء الأيام الممطرة .

أما طبوغرافية أراضي المنطقة ، فهي تميل قليلا إلى الانحدار من الغرب الى الشرق ومن الشمال الى الجنوب ، ويبلغ ارتفاع أراضيها في ناحية الغرب 34.01م ، بينما يبلغ هذا الارتفاع في ناحية الشرق 31.80م ، ويكون الانحدار واضحا أيضا من الشمال الى الجنوب حيث يكون معدل الارتفاع في الشمال 34.40م في حين يكون هذا المعدل في الجزء الجنوبي من المنطقة 32.63م ، كما أن مثل هذا الانحدار الخفيف يساعد على إقامة المنشآت الصناعية فيها.

### 2 ـ الإجراءات التمهيدية قبل مرحلة التوطين في منطقة النهروان الصناعية

لأسباب بيئية ولأسباب تتعلق بالتخطيط العمراني والنواحي الجمالية لمدينة بغداد، اقترح مجلس أمانة بغداد عام 1970 ترحيل معامل الطابوق الواقعة في منطقة التاجي ومنطقة الشاعورة

---

(*) كانت منطقة النهروان قديما أرضا زراعية ، ومنطقة آهلة بالسكان ، وقد دلت على ذلك التلال الأثرية الموجودة في المنطقة ، والتي تحتوي لمساكن قديمة مندثرة ، وحتى منتصف الثمانينات لم تكن هذه المنطقة مسكونة ، إلا في الجزء الشمالي من منطقة النهروان ، حيث توجد قرية صغيرة تسمى بزة أبو عاكولة ، وتعود من الناحية الإدارية لناحية بلدروز ، وتمتد قنوات مياه السقي ومياه الشرب إلى حدود هذه القرية .

(1) http://www.egovernmentinstitute.com

(*) تم تقسيم إقليم مدينة بغداد الكبرى إلى أربعة حلقات رئيسية مبنية على مبدأ إمكانية الوصول إليها:

1- حلقة المدينة الداخلية : وهي بنصف قطر 12 – 15 كم .
2- منطقة الضواحي تمتد إلى حوالي 25 كم من مركز المدينة .
3- المنطقة العازلة وهي بنصف قطر 50 – 60 كم .
4- المنطقة الحضرية الخارجية وتمتد مسافة 60 كم وهي بنصف قطر يتراوح من 100 – 120 كم .

وأم جدر الى خارج مدينة بغداد ، خلال سقف زمني مدته خمس سنوات من تاريخ صدور القرار ، وقد جرت سلسلة من الاتصالات بين اتحاد الصناعات العراقي وأمانة بغداد ووزارة الصناعة حول هذا الموضوع وحدد اتحاد الصناعات المدة بعشر سنوات بدلا من خمس سنوات لاعتبارات تتعلق بإيجاد المواقع البديلة وآلية الترحيل وإيصال الخدمات الى هذه المواقع ، كما تم تشكيل العديد من اللجان التي قامت بالتحريات اللازمة والزيارات الميدانية والدراسات لاختيار المواقع الجديدة وأثمرت الجهود عن تحديد موقع في الجانب الشرقي من محافظة بغداد " منطقة النهروان " لإنشاء منطقة صناعية عليها وتخصص لمعامل الطابوق الواقعة في مناطق الشاعورة وأم جدر والتاجي والشماعية.

تعد منطقة النهروان أحد المشاريع الهامة التي نفذت في إطار خطة التنمية القومية 1981-1985 وتم وضع حجر الأساس للمنطقة الصناعية في بداية الثمانينات ضمن برامج الاحتفالات بذكرى تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي وقبل ترحيل معامل الطابوق الى المنطقة تم اجراء لقاءات متعددة مع أصحاب مشاريع الطابوق ، لغرض مناقشة وتوضيح الجدوى الإقتصادية وعوائد الإستثمار الناتجة من نقل هذه المشاريع الى المنطقة الصناعية في النهروان (*) .

أما صناعة الدباغة فنظرا للمشاكل العديدة التي تولدها هذه الصناعة للبيئة والمحيط فقد تم في عام 1987 وبتوجيه من ديوان الرئاسة تخصيص مساحة من الأراضي ضمن المنطقة المذكورة لترحيل مشاريع الدباغة من مدينة بغداد الى منطقة النهروان وقد بدأ ترحيل هذه المشاريع من عام 1989 الى غاية عام 1992 .

ولكل مرحلة من مراحل منطقة النهروان الصناعية إدارة خاصة بها تختلف من حيث عدد الجهات المشاركة فيها :

ففي المرحلة الأولى وهي **مرحلة اختيار وتخصيص الأرض للمنطقة الصناعية** ، حيث قامت لجنة متخصصة مؤلفة من وزارات الصناعة والمعادن والزراعة والإصلاح الزراعي والدفاع والصحة وأمانة العاصمة ومركز بحوث البناء بمتابعة واختيار الموقع بين عدة مواقع مقدمة ، وتحت إشراف المؤسسة العامة للتنمية الصناعية ، وكان اسم اللجنة هو لجنة ترحيل معامل الطابوق .

وفي **مرحلة تهيئة المنطقة الصناعية لمرحلة التخطيط والتصميم** ، ألفت لجنة فرعية في بداية عام 1979 في ديوان المؤسسة العامة للتنمية الصناعية واتحاد الصناعات العراقي ومديرية التنظيم والمساعدات العامة ، لتقوم بالأعمال اللازمة كافة لتسليم المنطقة وتنظيمها وتقدير تكاليفها المالية.

(*) بلغت تكاليف إنشاء مستوطنة النهروان الصناعية آنذاك 30 مليون دينار عراقي أي ما يعادل 90 مليون دولار ، في وقت كان فيه الدينار العراقي = 3 دولارات .

أما في **مرحلة التخطيط** فقد قام فريق من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" (*) بمهمة اجراء المسوحات لمنطقة النهروان والمناطق المحيطة بها ، وتم تجهيز الخرائط الطبوغرافية في هذا المجال فضلا عن أعمال أخرى ، تناول فيها الفريق التخطيط لمناطق صناعية أخرى .

أما في **مرحلة تنفيذ المخطط** ، فكان الجهاز الإداري والتنفيذي مؤلفا من فريق اليونيدو المذكور مع لجنة التنفيذ فضلا عن عدد من المهندسين والفنيين والإداريين العاملين في المديرية العامة للتنمية الصناعية.

**3 ـ مفهوم التوطن والتوطين وعلاقته بإستراتيجية نقل الاستثمارات الصناعية في منطقة النهروان**

يقصد بالتوطن الصناعي قوة الجذب الذاتية لمنطقة ما لنشاط صناعي معين نتيجة لتوفر عامل الموقع الذي له القدرة على الجذب الصناعي ، وهو عملية تلقائية تعتمد على عوامل معينة مثل المواد الأولية والعمل ومصادر الوقود والطاقة والنقل والسوق ورؤوس الأموال حيث تتضافر هذه العوامل فيما بينها على جذب الصناعة في مكان معين ، وتهدف هذه العملية أساسا الى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح .

أما مفهوم التوطين فهو يختلف عن التوطن في كونه عملية تخطيطية مقصودة وعاملا مهما في التأثير على المواقع الصناعية بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية بصورة أفضل فيما لو تركت الحرية في اختيار مواقع المنشآت بشكل يتفق مع مصالح المستثمرين ، وبالتالي فإن التوطين الصناعي يعد أحد أدوات السياسة الموقعية التي تؤثر في توزيع النشاط الصناعي .

أما علاقة إستراتيجية نقل الاستثمارات بمفهوم التوطين ، فيمكن القول أن هذه الإستراتيجية لا تختلف اختلافا كبيرا وتعبر عن المعنى نفسه ، وهي تقوم على تشجيع الاستثمارات الصناعية بعيدا عن المدن الكبيرة المتطورة الى المواقع الأخرى ، ويتم ذلك بنقل الاستثمارات إليها ، أو بالتوقيع على استثمارات جديدة فيها فضلا عن توفير كافة الظروف الملائمة والمحفزة لتنمية هذه الاستثمارات (2) .

ويعد بناء المناطق لأهداف ترحيلية أحد أساليب إستراتيجية نقل الاستثمارات وقد اتبع هذا الأسلوب في عدد من الدول النامية منها على سبيل المثال المكسيك حيث قامت الحكومة المركزية في المكسيك بإنشاء مناطق صناعية في المناطق الريفية من أجل نقل الصناعة من المراكز الصناعية القديمة في مدينة مكسيكو ومونت ري الى تلك المناطق ولتنمية الصناعات المحلية.

---

(*) تألف فريق اليونيدو من خبير اقتصادي ومهندس مدني واختصاصي في صناعة الطابوق واستشاري .

( 2) الشماع سميرة كاظم ، تحليلات الموقع الصناعي ، مجلة الصناعة ، نيسان ، 2001 ، ص 15 .

والعراق كغيره من دول العالم مارس إستراتيجية نقل الاستثمارات بإجبار مشاريع الطابوق المتوطنة في مدينة بغداد على الترحيل والتوطين في منطقة النهروان ، حيث بلغ عدد مشاريع الطابوق المرحلة من مدينة بغداد من عام 1987 لغاية عام 1992 : 64 مشروعا بنسبة 56% من إجمالي مشاريع الطابوق المتوطنة في المنطقة لغاية عام 2002 في حين تمثل النسبة المتبقية نسبة المشاريع التي توطنت بعد عام 1992 والتي بلغ عددها 51 مشروعا ، كما يتضح من الجدول التالي:

**جدول رقم (01) : المشاريع المرحلة لغاية عام 1992 والمشاريع الجديدة النشأة بعد عام 1992 ولغاية عام 2002 في منطقة النهروان.**

| النشاط الصناعي | المشاريع المرحلة لغاية عام 1992 | % | المشاريع الجديدة النشأة بعد عام 1992 | % | إجمالي المشاريع | إجمالي النسب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1- صناعة الطابوق | 64 | 56 | 51 | 44 | 115 | 100 |
| 2- صناعة الدباغة | 30 | 71 | 12 | 29 | 42 | 100 |
| 3- صناعة الكربون | - | - | 01 | 100 | 01 | 100 |
| الإجمالي | 94 | - | 64 | | 158 | |

**المصدر : مي ثامر رجب عبود العزاوي ، أثر المستوطنات الصناعية في التنمية الإقليمية - دراسة تطبيقية على مستوطنة النهروان الصناعية في العراق، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، 2000. ص65.**

إن الجدول السابق يوضح أيضا عدد مشاريع الدباغة المرحلة من مدينة بغداد إلى المنطقة خلال الفترة 1989 - 1992 والمشاريع الجديدة بعد التاريخ المذكور ، أما مشروع أسود الكربون ، فقد تم تأسيسه في المنطقة بعد عام 1992 لإنتاج مادة أسود الكربون وهو من المعامل الريادية (*) .

## 4 - مبررات التوطين في منطقة النهروان الصناعية

إن مبررات توطين المشاريع الصناعية في منطقة النهروان الصناعية متعددة بعضها يتعلق بالتلوث والبعض الآخر يتصل بالتخطيط العمراني والنواحي الجمالية لمدينة بغداد والبعض الآخر يرتبط بتحديث هذه المصانع وسوف يتم تناول المبررات كالآتي :

- التلوث ؛
- تحديث المصانع المرحلة ؛
- الاتساع العمراني لمدينة بغداد ؛
- منافسة صناعة الطابوق للنشاط الزراعي في استغلال التربة في منطقة مدينة بغداد.

### 4 - 1 التلـوث

يعد التلوث الصناعي من أهم مبررات التوطين في منطقة النهروان ، وقد اهتمت الجهات التخطيطية بالقطر بأمور الصناعات الملوثة ومن هذه الصناعات على سبيل المثال صناعة الطابوق

(*) المعمل الريادي : عبارة عن منظومة مختبرية ضمن الدائرة الخاصة (التصنيع العسكري ، وزارة الصناعة) ، تبنى فيها تجارب معينة ، نتائج هذه التجارب تكون على شكل بحوث تقوم به الدوائر البحثية في منشآت إنتاجية وفي حالة تطبيق نتائجه من خلال عملية التصنيع تبنى ما يسمى بالمنظومة المختبرية أو المعمل الريادي .

والدباغة وحددت الجهات البيئية ذات العلاقة شروطا معينة بإبعاد هذه المعامل عن حدود التصاميم الأساسية للمدن بمسافة لا تقل عن 5 كم عن حدود المدينة باتجاه الرياح السائدة مع عدم السماح بإنشاء معامل للطابوق التي تستخدم الطرق والأساليب القديمة في الحرق ، وبالنسبة لمعامل الدباغة فقد حددت هذه الجهات ضرورة احتواء المعمل على محرقة نظامية لحرق المخلفات الصلبة أو أن يتم التنسيق مع أحد المعامل الأخرى لاستخدام محارقها [1].

ومن هذا المنطلق حدد المبرر الأساسي لترحيل مشاريع صناعتي الطابوق والدباغة من مدينة بغداد إلى منطقة النهروان بهدف تخفيف التلوث الصناعي عن المدينة وتخفيف الآثار السلبية الناتجة عنه حيث كان سابقا توزيع صناعة مشاريع الطابوق بشكل منتشر حول العاصمة ضمن حدود دائرة لا يتجاوز نصف قطرها 35 كم من مركز المدينة ، وكانت تنبعث من مداخن هذه المشاريع الغازات السامة والتي لها تأثيرات سلبية على صحة الإنسان فضلا عن ذلك فإن كل مشروع منها كان يقوم باستغلال المقلع الخاص به مما أدى إلى انتشار الحفر المملوءة بالمياه الآسنة بشكل مبعثر ، وظلت آثار هذه الحفر باقية حتى مدة السبعينات بين حي 14 تموز شمالا ومدينة الضباط جنوبا بين مدينة صدام شرقا والسدة الشرقية غربا .

وينطبق هذا الأمر أيضا على معامل الدباغة ، حيث كان توطينها في بيئة غير مناسبة ، إذ لا تتوفر فيها شبكات لتصريف مياه القذرة ، ثم أن معظمها يقع في مناطق سكنية خاصة في منطقة الشعلة إذ تحولت المناطق المحيطة بها إلى برك للمياه الأسنة مسببة ضررا على الصحة العامة لكونها بيئة ملائمة لتكاثر الحشرات والأمراض ، فضلا عن ذلك فإن صناعة الدباغة ينتج عنها الكثير من الملوثات الصلبة والغازية السائلة ، لأن المواد المستخدمة ذات نسبة عالية من السمية ، كمادة الزرنيخ والكروم والنورة والأصباغ .

**4 - 2 تحديث المصانع المرحلة**

يعد تحديث المصانع أحد عوامل إعادة توطين معامل الطابوق والدباغة في منطقة النهروان الصناعية ، إذ أن ترحيل هذه المعامل كان مصحوبا بتحديثها من خلال إدخال التكنولوجيا المتطورة ، وإعادة تشييدها بأسلوب نمطي ورفع الكفاءة الإنتاجية لشاغلي المنطقة بوساطة استخدام المكننة ، حيث لا يسمح بدخول المنطقة إلا لتلك المشاريع التي تملك مستوى مقبول من التكنولوجيا ، في سبيل القضاء على أساليب الإنتاج التقليدية التي كانت قائمة في المشاريع سابقا ويهدف تحقيق طرق متقدمة في التنظيم والإدارة للمعامل الفنية .

(1) http://www.arch-news.net

**4 - 3 الاتساع العمراني لمدينة بغداد**

يعد نمو المدينة جزءا من متطلبات تطورها الحضري ، ومظهرا من مظاهر التقدم في شتى المجالات .

نمت مدينة بغداد وتطورت بشكل سريع وتضاعف عدد سكانها خلال فترة 1947 - 1987 من 515.459 نسمة إلى 3.844.608 نسمة أي بمقدار الست مرات الأمر الذي أثر في زيادة مدينة بغداد بمقدار يزيد عن ثلاث مرات حيث زادت هذه المساحة من 151 كم مربع في عام 1955 إلى 850 كم مربع في عام 1987 ، حتى أصبحت بغداد واحدة من المدن الكبرى الواسعة في العالم ومن أكبرها في المعدلات العالية للتطور الاقتصادي والاجتماعي (1) .

أدى التركز الصناعي في المدينة نتيجة توقيع المشاريع الصناعية فيها الى زيادة سكانها من خلال استقطاب القوى العاملة للعمل في تلك المشاريع وهذا بدوره أثر في البيئة العمرانية من خلال زحف القطاعات السكنية والتجارية على المواقع الصناعية الموجودة في ضواحي المدينة ، حيث كانت المواقع الصناعية في مدينة بغداد تتمحور حول حافات المدينة القديمة ومع مرور الزمن واتساع المدينة أصبحت هذه المواقع تقع داخلها ، وكان لاقتراب المناطق العمرانية في جانب الرصافة ولاتساع حدود مدينة بغداد سببا في وجود 18 معملا من معامل الطابوق تقع داخل هذه الحدود خلال منتصف السبعينات وكذلك الحال لمعامل الدباغة التي توطنت بالقرب من المناطق السكنية في منطقة الشعلة أو قرب النشاط التجاري في مركز المدينة في منطقة الشيخ عمر ، وكان لابد لهذه المعامل من الانتقال الى مواقع أخرى بعيدا عن المناطق المزدحمة بسبب التلوث البيئي الناتج منها ، وكانت منطقة النهروان هي الحل الأمثل لتوطينها (2).

**4 - 4 منافسة صناعة الطابوق للنشاط الزراعي في استغلال التربة في منطقة مدينة بغداد**

تتباين أهمية الأرض من مكان لآخر نسبة إلى الغرض الذي تستغل فيه ، وبمقدار الريع الناجم عنه من استغلال معين ، بالمقارنة مع الريع الذي يمكن الحصول عليه من الإستغلالات الأخرى ، حيث أن توسع المدن عمرانيا يحتم استغلال الأراضي القريبة منها لأغراض الإنتاج الزراعي الكثيف، ولتوفير حاجتها من المواد الغذائية ، وهذا ما يزيد من قيمة هذه الأراضي ويرفع من إيجارها.

إن مدينة بغداد كسائر المدن الأخرى بحاجة الى مناطق زراعية تمون المدينة بالفواكه والخضروات ، ولقد نافست معامل الطابوق النشاط الزراعي في استثمار الأرض في منطقة بغداد ،

(1) http://www.ameinfo.com

(2) حسن جبار هميم العسكر ، مرجع سابق ، ص 44 .

حيث أن هذه المعامل تحتاج الى تربة رسوبية جيدة الصرف قليلة الأملاح ، وهذه هي الصفات نفسها المرغوبة في استعمالات الأرض الزراعية ، ولا يعني هذا أن التربة التي تستغلها صناعة الطابوق حلت محل الزراعة واستثمرت أراضيها ، حيث تختلف طريقة استغلال التربة بين النشاط الزراعي وعملية تصنيع الطابوق ، ففي الحالة الأولى يستغل هذا النشاط الأرض دون إجراء تخريب فيها أو قلع أو إزاحة تربتها ، وهذا ما يجعل بالإمكان الاستمرار في زراعة الأرض على مدى الزمن ، إذا كان الاستغلال يتم على وفق الطرق العلمية ، بينما نجد العكس في عملية تصنيع الطابوق حيث تقوم هذه الصناعة بتخريب الأرض وقلع التربة ولا تترك المقالع إلا أن تصبح حفرا عميقة مملوءة بالمياه وتنتشر فيها الأملاح وتصبح غير ممكنة الاستغلال لمختلف الأغراض وبالأخص الزراعة .

ومدينة بغداد كسائر المدن الأخرى هناك طلب على الأراضي الزراعية المجاورة لها لاسيما في الجزء الشمالي منها في منطقة التاجي والتي استغلت للاستعمالات الزراعية فضلا عن بعض الاستعمالات السكنية المتفرقة والتي تتميز أراضيها بصلاحيتها للإنتاج الزراعي والتي كان يستغل جزء منها كمقالع في صناعة الطابوق ، ونظرا لزيادة الطلب على هذه الأراضي وارتفاع أسعارها فقد تحول جزء منها الى زراعة الخضر والفواكه وخاصة المناطق القريبة من نهر دجلة أما الأراضي البعيدة عن النهر فهي أراض جيدة ، استغل جزء منها كمقالع لصناعة الطابوق وعلى سبيل المثال المعمل الذي طاقته 30 مليون طابوقة سنويا كان يستنزف خلال مدة 20 سنة مساحة من الأراضي قدرها 225 هكتار فضلا على أن استغلال هذه الأراضي في صناعة الطابوق يؤدي إلى تخريب الأراضي وتحولها الى برك للمياه الآسنة ، وهذا يتطلب مبالغ ضخمة في حالة إصلاحها [(1)] .

**5 ـ محفزات توطين الصناعة في منطقة النهروان الصناعية**

تشمل محفزات توطين المشاريع الصناعية في منطقة النهروان حافزين : الأول منها يتعلق بقروض المصرف الصناعي والثاني يتعلق بتخطيط مدينة سكنية تابعة لمنطقة النهروان وسيتم البدء بأهم المحفزات .

**5 ـ 1 ـ قروض المصرف الصناعي**

انطلاقا من سياسة المصرف الصناعي في دعم الصناعة الوطنية وتقديم كافة التسهيلات التي من شأنها تمكن الصناعيين من تطوير وتوسيع خطوط مشاريعهم الصناعية ، فقد أكدت تعليمات المصرف الصناعي الخاصة بتسليف أصحاب مشاريع الطابوق المرحلة الى منطقة النهروان

(1) http://www.w-tb.com

الصناعية تسليف هذه المعامل بقروض لا تتجاوز نسبة الإقراض في هذه الصناعة طاقة المشروع الإنتاجية ، لتناسب حاجة المشروع الى التمويل ، وقد حدد سقف الإقراض كما يلي :

**جدول رقم (02) : قروض المصرف الصناعي**

| | الطاقة الإنتاجية | سقف الإقراض | مساحة المعمل |
|---|---|---|---|
| 1- | مشاريع الطابوق ذات الطاقة 15 مليون طابوقة / سنة | 1400 ألف دينار | 2.25 هكتار |
| 2- | مشاريع الطابوق ذات الطاقة 30 مليون طابوقة / سنة | 2200 ألف دينار | 4 هكتار |

**المصدر : حسن جبار هميم العسكر ، المؤشرات التخطيطية المستمدة من معايير انتقال الصناعة ، رسالة ماجستير ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، 1990، ص67.**

إن الجدول السابق يوضح الطاقة الإنتاجية لمشاريع الطابوق في السنة الواحدة ومساحة معمل كل مشروع مع تبيان قيمة القرض الذي يمكن أن يحصل عليه كل مشروع أما القروض الخاصة بتسليف أصحاب مشاريع الدباغة المرحلة إلى منطقة النهروان فقد أكدت تعليمات المصرف الصناعي تسليف هذه المعامل بنسبة 80% من الاستثمارات الثابتة للمشروع أبنية ومكائن ، وبفائدة مقدارها 6% .

فضلا عن إيجار أرض المعامل بسعر مقداره 120 فلس للمتر المربع الواحد وبالإيجار الطويل ولمدة 25 سنة إلا أن السعر كان عرضة للتغيرات الكثيرة نتيجة لانخفاض قيمة الدينار العراقي أمام عملة الدولار مما أدى إلى زيادة أسعار إيجارات الأراضي [(1)] .

## 5 - 2 - تخطيط مدينة سكنية تابعة لمنطقة النهروان الصناعية

من الامتيازات الممنوحة للعاملين في منطقة النهروان الصناعية تخطيط مدينة سكنية تابعة لها وهي مدينة صدامية النهروان والتي تأسست عام 1988 وتبعد عن المنطقة الصناعية مسافة 9 كم وتعد من التأثيرات العمرانية الناجمة عن بناء المنطقة ، وفيها تم توزيع الأراضي على العاملين في المنطقة الصناعية وللمتجاوزين على أراضي الدولة في أطراف بغداد ( الفضيلية والشماعية ) بمساحة 200 كم مربع لكل قطعة كما تم توزيع أراضي المدينة على جمعيات الإسكان والعسكريين وقوى الأمن الداخلي وبلغ عدد القطع المشيدة فيها عام 2002 : 7317 قطعة مشيدة بنسبة 56% في حين بلغت القطع السكنية الغير مشيدة 44% من إجمالي القطع الموزعة [(2)] .

إن ضعف كفاءة وقابلية المؤسسات الخدمية في إنعاش البيئة الحضرية لمدينة صدامية النهروان أدى إلى عدم تحقيقها للفائدة المتوخاة حيث تواجه هذه المدينة أزمات ومشاكل أهمها :

1- نقص المياه الصافية واستمرار انقطاع الماء لمدة 18 يوما بصورة مستمرة في كل الأيام وكذلك انعدام خدمات المجاري في المدينة حيث يتم تصريف هذه المياه إما عن طريق السيارات

(1) الدليمي مالك ، سهام صديق ، " دور القائد صدام حسين في تطوير بغداد الكبرى"، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد 24 ، 25 نيسان 1990 ، ص 33 .

(2) منظمة الأقطار العربية ، قطاع الجلود والدباغة في الوطن العربي ، منشورات المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية ، دمشق ،1999 ، ص 66.

الحوضية أو عن طريق قنوات مفتوحة تصل إلى مناطق خارج المناطق السكنية أو ضمنها مما يتسبب في وجود مساحات مغطاة بهذه المياه والمسببة للتلوث بما في ذلك الروائح المنبعثة منها .

2ـ نظرا لقلة الخدمات في مدينة صدامية النهروان فقد انخفض عدد السكان فيها من 75 ألف نسمة عام 1992 إلى 40 ألف نسمة عام 2001 بعجز قدره 7.22% سنويا.

وعلى الرغم من انخفاض سكان المدينة خلال المدة 1992 - 2001 وضعف كفاءة المؤسسات الخدمية في إنعاش البيئة الحضرية للمدينة ، إلا أن قيام المنطقة الصناعية في مدينة صدامية النهروان كان له الأثر في نمو بعض الخدمات في المنطقة ، خاصة الخدمات التعليمية ، حيث بلغ عدد وحداتها 12 مؤسسة تعليمية منها 9 مدارس ابتدائية ومدرستان للتعليم الثانوي ومدرسة مهنية واحدة تأسست عام 2001

أما الخدمات الطبية فهناك مستوصف واحد يغلق على الساعة الثالثة عصرا مما يحتم على سكان المنطقة في حالة المرض أو الإصابة الى الانتقال لمسافة تصل الى 25 كم للوصول الى أقرب مستشفى ، كما تفتقر المدينة أيضا إلى الجمعيات الاستهلاكية والى الحدائق والملاعب بالرغم من توفر الفضاءات المفتوحة التي أصبحت مكانا لجمع النفايات .

إن توسيع البنى الارتكازية والخدمات في المدينة سيهيئ بيئة مناسبة للعاملين في المنطقة ويحقق الاستقرار ويزيد من إنتاجية النشاط الصناعي في المنطقة ويحقق الاستقرار ويزيد من إنتاجية النشاط الصناعي في المنطقة ، كما أن تأهيل هذه المدينة بوظائف وأنشطة جديدة سيزيد من التفاعل فيما بينها وبين المراكز الحضرية المجاورة .

**6 ـ النشاط الصناعي في المنطقة واستعمالات الأرض فيها**

ويشمل :

ـ النشاط الصناعي في منطقة النهروان الصناعية ؛

ـ مساحة منطقة النهروان الصناعية واستعمالات الأرض فيها .

**6 - 1 ـ النشاط الصناعي في منطقة النهروان الصناعية**

يمكن تلخيص النشاط الصناعي للمنطقة في الآتي (1) :

**أولا** : ضمت منطقة النهروان الصناعية عام 2001 ، 158 مصنعا منها 115 مصنع لصناعة الطابوق بنسبة 83% ، و42 مصنع لصناعة الدباغة بنسبة 16% ومصنعا واحدا لصناعة أسود الكربون وتأسس عام 1992 ، أما تقديرات العاملين للصناعات المذكورة في العام نفسه فقد

(1) http://www.ahewar.org

بلغت 6860 عاملا ، نالت صناعة الطابوق الجزء الأكبر من نشاطها بنسبة 83% ، في حين تصل هذه النسب الى 16% في الدباغة والى 1% في صناعة أسود الكربون .

**ثانيا** : تباينت أحجام المشاريع الصناعية في المنطقة من صناعة لأخرى وذلك بالشكل التالي :

أ ـ بالنسبة لصناعة الطابوق فقد بلغ متوسط عدد العاملين في كل مصنع 56 عاملا، ويمكن تمييز نمطين من مشاريع هذه الصناعة في المنطقة ، مشاريع صغيرة بخط إنتاجي 15 مليون طابوقة سنويا وبمساحة 2.25 هكتار ، ومشاريع كبيرة بخط إنتاجي 30 مليون طابوقة سنويا وبمساحة 4 هكتار، وبهذا يمكن تقدير الخطوط الإنتاجية لمشاريع الطابوق في المنطقة بـ 135 خط إنتاجي ، بإنتاج 2.2 مليار طابوقة ، فيما لو استغلت طاقة هذه الخطوط بالكامل

ب ـ بالنسبة لصناعة الدباغة فإن حجم المشروع الصناعي فيها صغير قياسا بمعامل الطابوق حيث بلغ متوسط عدد العاملين في كل مصنع 9 عمال ، ويمكن تمييز ثلاث أنماط من مشاريع الدباغة في المنطقة الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بالشكل الآتي:

1ـ مشاريع كبيرة طاقتها الإنتاجية 225 ألف قطعة جلد سنويا بمساحة 6000 متر مربع لكل معمل .

2ـ مشاريع متوسطة طاقتها الإنتاجية 150 ألف قطعة جلد سنويا بمساحة 4500 متر مربع لكل معمل .

3ـ مشاريع صغيرة طاقتها الإنتاجية 75 ألف قطعة جلد سنويا بمساحة 3000 متر مربع لكل معمل ، أما إجمالي طاقة مشاريع الدباغة في المنطقة فقد بلغ 6.300 ملايين قطعة جلد سنويا .

ج ـ بالنسبة لمصنع أسود الكربون ، فهناك مشروع واحد بلغت طاقته الإنتاجية 100 طن سنويا .

**ثالثا** : تساهم المنطقة بنسبة عالية من مشاريع صناعة الطابوق في القطر ، بلغت 34% من إجمالي عدد المشاريع فيه ، وبنسبة لمشاريع الدباغة فقد بلغت 13% من إجمالي هذا العدد على مستوى القطر ، في حين تساهم محافظة الأنبار بالجزء الأكبر من مشاريع الدباغة في القطر بنسبة 76% حيث توطنت الصناعة في منطقة الكرمة قرب الفلوجة وهي المنطقة التي تم تخطيطها بعد منطقة النهروان للصناعات الملوثة ومنها صناعة الدباغة .

**رابعا** : يمكن تصنيف منطقة النهروان على أساس النشاط الصناعي ، ضمن المناطق الصناعية المختلطة أو المركبة ، حيث تضم المنطقة صناعات مختلفة لا ترتبط فيما بينها بعلاقات إنتاجية [1].

**6 - 2 مساحة منطقة النهروان واستعمالات الأرض فيها**

تبلغ مساحة منطقة النهروان 10000 هكتار ، وتعد مساحة هذه المنطقة من المناطق الصناعية الكبيرة في العالم ، نظرا لوجود المقلع الذي يشغل الحيز الأكبر من المساحة والتي تبلغ 7500 هكتار وبنسبة تقدر بـ 75% من المساحة الكلية لمنطقة النهروان ، ويمكن تصنيف استعمالات الأرض في المنطقة بصورة عامة الى استعمالات أرض للأغراض الخدمية والتي تشمل خدمات منفذة وخدمات غير منفذة وسيتم البدء بدراسة الاستعمالات الحالية ثم التطرق الى الاستعمالات المستقبلية :

- مقلع الطابوق ؛
- استعمالات الأرض الصناعية الحالية ؛
- المحارم ؛
- مساحة الأراضي المخصصة للتوسعات الصناعية المستقبلية ؛
- الخدمات .

**أولا ـ مقلع الطابوق**

يشغل المقلع مساحة 7500 هكتار وبنسبة تبلغ 75% من المساحة الكلية لمنطقة النهروان الصناعية ، كما يتضح في الجدول (02) وهو مخصص لمعامل الطابوق كافة التي تقع ضمن منطقة النهروان وتخصص إدارة منطقة النهروان الصناعية مساحة لكل معمل ضمن المقلع ، فالمعمل الذي تبلغ مساحته 2.25 هكتار تخصص له مساحة في المقلع مقدارها 10 هكتار ، أما المعمل الذي تبلغ مساحته 4 هكتار فتخصص له مساحة ضمن المقلع مقدارها 15 هكتار ، ويتم قلع التراب بوساطة حفارة متعددة الأغراض ، وينقل بعد ذلك التراب الى المعامل والجدول التالي يوضح التوزيع النسبي لاستعمالات الأرض ضمن مستوطنة النهروان الصناعية :

---

(1) http://www.eeaa.gov.eg

جدول (03) : التوزيع النسبي لاستعمالات الأرض ضمن مستوطنة النهروان الصناعية

| | الاستعمالات | المساحة هكتار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1- | مقلع الطابوق | 7500 | %75 |
| 2- | الاستعمالات الصناعية الحالية :<br>أ ـ صناعة الطابوق<br>ب ـ صناعة الدباغة<br>ج ـ صناعة أسود الكربون | <br>387.1<br>18<br>7.8 | <br>%3.871<br>%0.189<br>%0.07 |
| | الإجمالي | 4.13 | %4.13 |
| 3- | المحارم | 500 | %5 |
| 4- | الاستعمالات الصناعية للتوسعات المستقبلية :<br>أ ـ الصناعات الملوثة<br>ب ـ صناعة الطابوق<br>الإجمالي | <br>1264.5<br>112.5<br>1377 | <br>%12.645<br>%1.125<br>%13.77 |
| 5- | الخدمات<br>أ ـ استعمالات الأرض المخصصة للخدمات المنفذة<br>ب ـ استعمالات الأرض المخصصة للخدمات الغير المنفذة | <br>838.848<br>1.152 | <br>%2.09712<br>%0.00288 |
| | الإجمالي | 210 | %2.1 |
| | إجمالي الاستعمالات | 10000 | %100 |

المصدر : حبيب محمد فرحان ، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط ومساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، 1990. ص77.

إن الجدول السابق يوضح استعمالات الأرض في منطقة النهروان والتي بلغت مساحتها 10.000 هكتار وتصنيف استعمالات الأرض الى كل من استعمالات صناعية حالية واستعمالات صناعية مستقبلية إضافة الى الخدمات [1] .

**ثانيا ـ استعمالات الأرض الصناعية الحالية**

تشمل هذه المساحات الاستعمالات المخصصة لصناعة الطابوق والدباغة وأسود الكربون وتبلغ مساحتها 4.13 كم مربع وبنسبة تبلغ 4.13% من المساحة الكلية لمنطقة النهروان ، أما بالنسبة للمساحة المشغولة لكل استعمال نلاحظ الآتي :

ـ صناعة الطابوق ؛

ـ معامل الدباغة ؛

ـ معمل أسود الكربون .

( 1) الشماع سميرة كاظم ، تحليلات الموقع الصناعي ، مجلة الصناعة ، نيسان ، 2001 ، ص 19 .

**أ ـ صناعة الطابوق**

تشغل مشاريع الطابوق مساحة تبلغ 3.871 كم مربع وبنسبة 3.871% من المساحة الإجمالية للمنطقة وبنسبة 94% من المساحة الكلية المخصصة للاستعمالات الصناعية ، وقد تم تقسيم هذه المساحة الى 115 قطعة استيعاب معامل الطابوق المرحلة من مناطق الشاعورة و أم جدر والتاجي والتي بلغ عددها 64 معملا وكذلك لإيواء المعامل الجديدة التي أنشئت بعد عام 1992 ، والتي بلغ عددها 51 معملا.

**ب ـ معامل الدباغة**

تشغل معامل الدباغة مساحة 18 هكتار وبنسبة 0.189% من المساحة الكلية للمنطقة، وقد تم تقسيم هذه المساحة الى 42 قطعة ، لاستيعاب معامل الدباغة المرحلة من مدينة بغداد البالغة 30 معملا ، وقد جاء هذا التخصيص بموجب توجيهات من ديوان الرئاسة ، حيث باشر أصحاب هذه المعامل بالإنشاء منذ عام 1989 وبدئوا بالإنتاج الفعلي خلال النصف الثاني من عام 1990 [(1)] .

**ج ـ معمل أسود الكربون**

وهو من المعامل الريادية الموجودة ضمن منطقة النهروان لإنتاج أحد أنواع مادة أسود الكربون، التي يطلق عليها أسود الفرن ، وتستخدم في إنتاج الأصباغ والأحبار والإطارات ، ويشغل هذا المعمل الريادي مساحة 78750 متر مربع وبنسبة تبلغ 0.07% من المساحة الكلية للمنطقة ، وتم إنشاء هذا المعمل عام 1992 وتوقف العمل فيه سنة 2001 [(2)] .

**ثالثا ـ المحارم**

وهي أراض فاصلة بين مشاريع الدباغة والمقلع تبلغ مساحتها 5 كم مربع .

**رابعا ـ مساحة الأراضي المخصصة للتوسعات الصناعية المستقبلية**

وهي المساحات المخصصة للتوسعات المستقبلية وتقسم على قسمين : مساحات مخصصة لتوسعات صناعة الطابوق ومساحات مخصصة للصناعات الملوثة وتبلغ مساحتها الإجمالية 13.77 كم مربع ، وما يعادل 1377 هكتار وبنسبة 13.77% من المساحة الكلية للمنطقة .

تشغل التوسعات المستقبلية للصناعات الملوثة مساحة تبلغ 12.645 كم مربع وبنسبة 92% من إجمالي المساحة المخصصة للتوسعات الصناعية المستقبلية ، وحاليا لا يسمح بإشغال هذه

---

(1) http://forum.stop55.com

(2) منظمة الأقطار العربية ، مرجع سابق ، ص 30 .

المساحات للصناعات الملوثة وذلك لمحدودية محطة الإسالة في المنطقة الصناعية ولكن في حالة توفر المياه اللازمة يتم التوسع لاستقبال المشاريع الصناعية ويأتي على رأس هذه المشاريع :

1ـ الصناعات التي تتعامل بالمواد الكيماوية الخطرة والمطاطية والبلاستيكية ؛

2ـ الصناعات الإنشائية ؛

3ـ الصناعات المعدنية وصناعة المكائن والعدد ؛

4ـ الصناعات النسيجية .

وفي حالة توفر الخدمات اللازمة خاصة المياه فمن المتوقع أن يستفيد أصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة بشكل فعال من منطقة النهروان الصناعية ، أما التوسعات المستقبلية لصناعة الطابوق فتبلغ مساحتها 1.125 كم مربع أي بنسبة 8% من إجمالي المساحة المخصصة للتوسعات الصناعية المستقبلية وقد قسمت إلى 50 قطعة ، مساحة القطعة الواحدة 22500 متر مربع [(1)] .

**خامسا ـ الخدمات**

تشغل المساحة المخصصة للخدمات 210 هكتار أي بنسبة 2.1% من المساحة الإجمالية للمنطقة ويمكن تقسيم المساحة المخصصة للخدمات على قسمين :

ـ خدمات منفذة ؛

ـ خدمات غير منفذة .

**أ ـ الخدمات المنفذة**

وتشمل على الوحدات الآتية :

ـ وحدة معالجة المياه لمعامل الدباغة ؛

ـ محطة الإسالة ؛

ـ محطة توزيع الطاقة الكهربائية ؛

ـ الطرق .

**ـ وحدة معالجة المياه لمعامل الدباغة**

تشغل هذه الوحدة مساحة 0.03 كم مربع وبنسبة 0.03% من المساحة الكلية للمنطقة وتقوم هذه الوحدة بمعالجة المياه المتخلفة من معامل الدباغة لقاء مبلغ 548 ألف دينار سنويا لكل معمل .

**ـ محطة الإسالة**

أنجزت محطة الإسالة عند تخطيط المنطقة ، وتقوم بتزويد المعامل القائمة بالمياه الصالح للشرب وللأغراض الصناعية ، وترتبط بها شبكة لتوزيع هذه المياه على أجزاء المنطقة كافة (معامل

(1) http://hammdann.net

الطابوق الدباغة وأسود الكربون وأبنية الإدارة والخدمات ) ولكن كميات ضخ المياه قليلة جدا لا تكفي لاحتياجات المصانع ، لذا يستمر انقطاع الماء لعدة أيام متتالية خاصة في فصل الصيف .

**ـ محطة توزيع الطاقة الكهربائية**

وهي مخصصة لاستخدامات المعامل المختلفة من خلال شبكة لتوزيع الطاقة الكهربائية على مختلف أجزاء المنطقة ، أما بالنسبة لمصدر تجهيز هذه الطاقة فيكون من خلال الشبكة الوطنية حيث تحتوي المنطقة على خطوط الضغط العالي والتي تغطي احتياجات المصانع المتوطنة فيها ، فضلا عن احتياجات المصانع الأخرى المقترح إقامتها في المنطقة [1].

**ـ الطرق**

وتتمثل في طرق رئيسية الى معامل الطابوق والدباغة بطول 3 كم لكل منها ، فضلا عن الطرق الفرعية ضمن المساحات المخصصة لمعامل الطابوق والدباغة ويبلغ مجموع أطوالها 65 كم.

**ب ـ الخدمات الغير منفذة**

تشغل مساحة مقدارها 0.00288 كم مربع وبنسبة 0.00288% من المساحة الإجمالية للمنطقة وتشمل هذه الخدمات أبنية الورشة لتصليح المكائن ومحطة لانتظار الباصات وأسواق كبيرة وصغيرة وبناية للمرافق الصحية ومراكز للخدمات الهاتفية والإطفاء والبريد والمصرف فضلا عن المطاعم [2] .

**7 ـ إدارة منطقة النهروان الصناعية**

تدار منطقة النهروان من إدارة خاصة بها ، ترتبط بالمديرية العامة للتنمية الصناعية أما مقر الإدارة فهو في المنطقة الصناعية نفسها في النهروان ، ومن مهام الإدارة الرئيسية :

1ـ إدارة شؤون المنطقة الصناعية اليومية ومتابعة احتياجاتها ؛

2ـ الإشراف على الخدمات العامة والمشتركة داخل المنطقة الصناعية في النهروان ؛

3ـ الإشراف على مدى التزام المعامل بضوابط المنطقة ؛

4ـ تنظيم استعمال الأرض المستقبلية داخل المنطقة [3] .

تعد المنطقة الصناعية أسلوبًا حديثًا في توطين وتنمية المشاريع الصناعية ، لاسيما الصغيرة منها وإنشائها بشكل يؤمن تقليل التكاليف الاقتصادية للصناعة ، سواء تكاليف الإنتاج أو النقل أو الخدمات الأخرى ومن منطقة النهروان الصناعية تم الوصول الى الاستنتاجات الآتية :

---

(1) http://www.shafaqna.com

( 2) الشماع سميرة كاظم ، تحليلات الموقع الصناعي ، مجلة الصناعة ، نيسان ، 2001 ، ص 20 .

(3) منظمة الأقطار العربية ، مرجع سابق ، ص 33 .

1ـ إن الهدف من إنشاء منطقة النهروان الصناعية هو هدف ترحيلي لتقليل آثار التلوث الناتجة عن صناعتي الطابوق والدباغة عن مدينة بغداد .

2ـ تعد منطقة النهروان من المناطق الصناعية الكبيرة في العالم من حيث المساحة، وذلك لأن تخطيط المنطقة كان لصناعة الطابوق التي سيطرت على 79% من المساحة الإجمالية بسبب المقلع الذي يشغل 75% من هذه المساحة .

3ـ تركزت الاستعمالات الصناعية في منطقة النهروان في الجانب الغربي منها ، نظرا لارتفاع الأرض في هذا الجانب ، ومثل هذا الانحدار يسهل عملية صرف الفضلات دون تكلفة كبيرة خاصة لوحدة المعالجة في صناعة الدباغة .

4ـ تصنف منطقة النهروان من حيث الموقع ضمن مناطق الضواحي ومن حيث النشاط الصناعي ضمن المناطق الصناعية المختلطة .

5ـ إن قيام منطقة النهروان الصناعية في المنطقة له آثار عمرانية تتضح في بناء مدينة صدامية النهروان والتي خصصت للعاملين في المنطقة ، حيث تبعد عنها مسافة تسعة كيلومترات ، ونظرا لعدم اكتمال بناء الخدمات العامة والبنى الارتكازية في هذه المدينة فقد انخفض عدد سكانها من 75 ألف نسمة عام 1992 إلى 40 ألف نسمة عام 2001 بعجز قدره 7.22% سنويا (1).

**المطلب الثاني : التجربة الهندية في بناء المناطق الصناعية**

يتناول هذا المطلب دراسة تجربة بناء المناطق الصناعية في الهند ، ويتضمن نشأة المناطق الصناعية في الهند وتخطيطها فضلا عن دراسة التنظيم والتمويل والخدمات (2) .

**1 ـ نشأة وتطور المناطق الصناعية في الهند** (*)

واجهت عملية التنمية في الهند بعد الاستقلال مشكلات عديدة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية منها قلة المدخلات المحلية ، ووجود الحجم السكاني الهائل والزيادة المستمرة فيه ، وارتفاع نسبة البطالة فضلاً عن قلة وسائل النقل والمواصلات التي تربط بين أجزاء شبه القارة الهندية المترامية الأطراف .

لقد واجه القطاع الصناعي كغيره من القطاعات الاقتصادية عددا من المشكلات ، منها تركز النشاط الصناعي في المركز الحضرية ، وضخامة عدد الوحدات الصناعية الصغيرة والحرفية

(1) http://www.france24.com

( 2) الشماع سميرة كاظم ، تحليلات الموقع الصناعي ، مجلة الصناعة ، نيسان ، 2001 ، ص 21 .

(*) تعد الهند خامس أكبر دولة في العالم من حيث المساحة إذ تبلغ مساحتها 3.287.590 مليون كم2 ، أما عدد سكانها فوصل إلى حوالي المليار نسمة ( 1.029.991.145 ) وهذا حسب إحصائيات عام 2002 ، وتتكون الهند من 28 ولاية و 7 أقاليم .

وارتفاع كلفة الإنتاج فيها ، وتوطن المشاريع الصناعية في المواقع غير المخططة وعلى أثر ذلك تدخلت الحكومة الهندية لتغيير نمط التوزيع المكاني للقطاع الصناعي ووضعت عددا من البرامج لتطويره نظرًا لأهمية هذا القطاع في عملية التنمية و الموازنة الإقليمية .

لقد اهتمت الحكومة الهندية بسياسة الموقع الصناعي في بداية الخمسينات ، على اعتبار أن السيطرة العامة على الموقع تمثل إحدى الأسس اللازمة لضمان عملية التنمية للمناطق المختلفة واتضحت هذه السياسة من خلال تحديد المصادر اللازمة للقطاع الصناعي وإنشاء المشاريع الصناعية الكبيرة واستحداث البنى الارتكازية ، ومنها إنشاء المناطق الصناعية في تحقيق عدد من الأهداف منها (*) :

1- النهوض بالصناعات الصغيرة ، وتوفير الدعم والمساعدات لصناعات القطاع الخاص لإنشاء فـروع لصناعاته في المناطق الريفية ، واستحداث البنى الارتكازية في هذه المناطق ، وإعطاء مساعدات اقتصادية للصناعات الجديدة .

2- تسريع عملية التصنيع ، والاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية ، وزيادة المهارات والقدرات الإنتاجية للعاملين .

3- إيجاد دخول جديدة تساهم في زيادة رقعة السوق الاستهلاكية ، وتوطين الصناعات بطريقة لا تؤدي إلى زيادة في المدن الكبيرة مع تشتيتها في المناطق الريفية والمدن الصغيرة ، فضلا عن زيادة الكفاءة الإنتاجية لهذه المشاريع ، وجعلها تساهم في إيجاد صناعات متكاملة أخرى أو صناعات وسيطة وثقيلة .

ولقد تبنت الحكومة المركزية في بداية الأمر مسؤولية إنشاء وتمويل المناطق الصناعية حيث أنشئت في عام 1956 أولى هذه المناطق ، وهي منطقة أوكهالا الصناعية بالقرب من العاصمة نيو دلهي ثم تبع ذلك إنشاء منطقة نياني الصناعية ضمن ولاية آتر براديش ، حيث كان مقررًا خلال فترة الخمسينات إنشاء عشر منطقة صناعية، ولكن لم يتم إلا إنشاء هاتين المنطقتين السابقتين الذكر، أما بقية المناطق الصناعية والبالغة عددها ثماني مناطق فقد تم إنشاؤها في بداية الستينات .

لقد فشلت سياسة الحكومة الهندية خلال فترة الخمسينات في تنظيم وتوجيه استثمارات القطاع الخاص بالاتجاه المرغوب الذي يحقق أهدافها في تنمية المناطق المتخلفة ، وذلك لافتقار هذه المناطق الى وجود البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لنشأة واستمرار الصناعة ، لذا فإن توجيه

(*) حاليا يضم قطاع الصناعات الصغيرة في الهند عام 2000 أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية ، وتبلغ قوة التوظيف فيه حوالي 17 مليون عامل ، ينتجون ما يعادل قيمة 107 مليار دولار بنسبة 10% من إجمالي الناتج القومي الهندي ، أما معدل النمو السنوي لهذا القطاع فيبلغ 11.3% سنويا .

المشاريع الصناعية الصغيرة الى هذه المناطق ، كان سيزيد من تكاليف الإنتاج لهذه المشاريع ، كما لا يساعد على تنميتها [1] .

وفي عام 1956 نقلت مسؤولية إنشاء وإدارة المناطق الصناعية من الحكومة المركزية إلى مؤسسة حكومية ، هي المؤسسة القومية للصناعات الصغيرة ، وبعد ذلك قررت الحكومة الهندية إسناد مسؤولية إنشاء وإدارة هذه المناطق إلى حكومات الولايات التي قامت بتكوين مؤسسات أو هيئات من أجل إدارة هذه المناطق ، على أن تقوم الحكومة المركزية بتغطية التمويل [2].

لم يكن في حساب الحكومة الهندية عندما أعلنت عن خطة لإنشاء المناطق الصناعية من قبل القطاع الخاص والتعاوني ، أن يقوم هذان القطاعان بإنشاء المناطق ، ولكن بتشجيع من الحكومة وحث مؤسسات هذين القطاعين ، قام القطاع الخاص بإنشاء أول منطقة صناعية في كوم باتور في ولاية شيني (كانت مدارس سابقًا) عام 1960 ، ثم تابع هذا القطاع إنشاء مناطق صناعية أخرى في الولاية نفسها ، حتى بلغ عددها 16 منطقة عام 1966 ، أشغلت بالكامل .

أما في إقليم البنجاب PUNJAB [*] ، فقد أنشئت أول منطقة صناعية تابعة لهذا القطاع في منتصف الستينات ، من قبل تجار القمح بعد تحول البعض منهم من تجارة القمح إلى الاستثمار في مجال الصناعة حيث شملت هذه المنطقة مصانع هؤلاء التجار ، فضلاً عن الورش التي قدمت لمساعد أصحاب الصناعة الصغيرة ، علما أن الحكومة الهندية تدخلت لتوجيه توطين المناطق الصناعية التابعة لهذا القطاع .

أما على مستوى الهند ، فقد شهد العام المذكور تطورا في بناء المناطق الصناعية، حيث بلغ عددها 341 منطقة ، ونظرا لتركز هياكل البناء في مراكز المدن ، فإن الجزء الأكبر من هذه المناطق قد تركز في هذه المدن ، وهذا خلال عقدي الستينات والسبعينات حيث بلغت نسبة المناطق الحضرية ( للمدن التي يزيد عدد سكانها عن 50 ألف نسمة ) عام 1963 : 41% من إجمالي عدد المناطق وارتفعت هذه النسبة إلى 60 % عام 1973 ، لذا اعترفت هيئة التخطيط الهندية بوجود تفاوت في معدل النمو الإقليمي بسبب عدم المساواة في توفير البنى التحتية في كل الأقاليم الهندية .

ومن هنا ظهر اقتراح منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي ، يدعو إلى إجراء دراسة اقتصادية على المستوى القومي لبيان إمكانيات المناطق المتخلفة ، واحتياجات هذه المناطق من أجل

(1) شمعان أميل جميل والعاني محمد شعبان ، المحاور الصناعية كأسلوب تخطيطي لتحجيم مدينة بغداد ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد الرابع ، بغداد ، 1997 ، ص 50 .

(2) مركز حماية البيئة ، مرجع سابق ، ص 15 .

(*) البنجاب Punjab إقليم شاسع يشمل الجزء الشمالي الشرقي من الباكستان والجزء الشمالي الغربي من الهند، ويمتد عموماً بين نهر السند غرباً في الباكستان، ونهر جومنا (يامونا) شرقاً في الهند، ويمتد شمالاً حتى جبال هيمالايا والجبال المتفرعة عنها وجنوباً إلى صحراء ثار Thar والصحارى الأخرى في السند وبلوجستان. فالبنجاب أرض مقسمة بين دولتي الباكستان والهند، ومساحة الإقليم العامة 257723كم2، منها 207420كم2 في الباكستان والباقي (50303كم2) في الهند.

القيام بإنشاء البنى التحتية اللازمة فيها ، وباختيار مراكز للنمو لجذب المستثمرين لإنشاء مشاريع جديدة ، حيث أوصت لجنة التخطيط الهندية خلال هذه الفترة ، بأن يتم توطين المناطق الصناعية بطريقة لا تؤدي إلى زيادة تركز السكان في المدن الكبرى، ومن ثم فقد توطنت بعض المناطق بالقرب من المدن الصغيرة نسبيا أو في المدن المتوسطة الحجم ، وذلك لإتاحة الفرصة لاستيعاب العمالة الريفية العاطلة ، والذين يعملون دون مستوى التشغيل الكامل ، وبهدف تصنيع الريف ، وتخفيف الضغط على المدن الكبرى وإيقاف تيار الهجرة من المناطق المتخلفة ، فضلاً عن سهولة حصول المنطقة الصناعية على الأرض اللازمة لها بأسعار رخيصة (1) .

قررت الحكومة الهندية خلال عقد السبعينات إنشاء 700 منطقة صناعية في الريف ، هادفة من وراء ذلك تشغيل أكبر عدد من الأيدي العاملة ، باستثمارات صغيرة من أجل مواجهة جانب من الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية غير المعقدة ، وربط هذه الصناعات ودمجها بالاقتصاد الريفي من ناحية ، والصناعات الكبيرة من ناحية أخرى (2) .

لقد شهد عقد السبعينات تطورًا في إنشاء المناطق الصناعية ، والتي بلغ عددها نهاية هذا العقد 1496 منطقة صناعية ، بعد أن كان عددها في منتصف الستينات 341 منطقة ، وتشير الإحصاءات إلى أن 60 % من المصانع الجديدة التي أنشئت في تلك الفترة كانت متوطنة في هذه المناطق ، بسبب التسهيلات التي قدمتها الحكومة الهندية إلى هذه المناطق

وخلال عقد الثمانينات أكدت سياسة الموقع الصناعي في الهند إعطاء عناية كبيرة لتنمية المناطق المتخلفة ، وتصنيع الريف ، وأصبح توطين المناطق الصناعية خلال هذا العقد في ضواحي المدن الصغيرة ، وفي المناطق الريفية ، مما أدى إلى زيادة عددها على مستوى الهند إلى 2296 منطقة صناعية عام 1984 ، ثم ارتفع عددها عام 1990 إلى 3290 منطقة صناعية كما يتضح من جدول (04) ، بمعدل نمو سنوي بلغ 24 % خلال المدة 1956 – 1990 ، و يمثل برنامج المناطق الصناعية في الهند من أكبر البرامج الصناعية من نوعها في الدول النامية ، حيث سيطرت هذه الدولة على حوالي 27 % من إجمالي عدد المناطق الصناعية في العالم (3).

وينبغي ذكر أنه لا زالت الحكومة الهندية حاليًا مستمرة في إنشاء المناطق الصناعية ، فعلى سبيل المثال ، على الرغم من وجود 162 منطقة في ولاية كوجارات عام 2000 ، إلا أن الحكومة

(1) http://www.adpc.ae

(2) مركز حماية البيئة ، مرجع سابق ، ص 17 .

( 3) الشماع سميرة كاظم ، تحليلات الموقع الصناعي ، مجلة الصناعة ، نيسان ، 2001 ، ص 25 .

تخطط لبناء 257 منطقة صناعية أخرى فيها والجدول التالي يوضح تطور أعداد المناطق الصناعية في الهند خلال المدة من 1956 إلى 1990:

جدول (04) : تطور أعداد المناطق الصناعية في الهند للمدة 1956-1990

| السنة | عدد المناطق الصناعية |
|---|---|
| 1956 | 2 |
| 1966 | 341 |
| 1974 | 834 |
| 1979 | 1496 |
| 1984 | 2296 |
| 1990 | 3290 |

المصدر : مركز حماية البيئة ، التعليمات البيئية للمشاريع الصناعية والزراعة والخدمية ، بغداد ، 1999. ص 80

إن الجدول السابق يوضح تطور أعداد المناطق الصناعية في الهند في الفترة ما بين 1956و 1990 حيث في عام 1956 كان عدد المناطق الصناعية 2 ليرتفع الى 341 منطقة وهذا عام 1966 ووصل الى 3290 منطقة عام 1990 .

**2 - تخطيط المناطق الصناعية في الهند**

إن تخطيط المناطق الصناعية في الهند يتضمن دراسة موقع المناطق وأحجامها ، والنشاط الصناعي القائم فيها [1] :

**2 - 1 - الموقع**

تتحدد مواقع المناطق الصناعية الهندية في المراكز الحضرية أو في ضواحي المدن ، الكبيرة والصغيرة ، والمناطق الريفية ، ويشير اصطلاح المناطق الصناعية الحضرية في الهند ، إلى المناطق الصناعية الموجود في المناطق التي يزيد عدد سكانها عن 50 ألف نسمة وتتوطن في عواصم الولايات والمدن الكبيرة .

من المناطق الحضرية التي يمكن أن نشير إليها ، منطقة ناروداNaroda ، الواقعة في مدينة أحمد أباد في المنطقة الشمالية الغربية من الهند ، ضمن ولايات كوجارات Gugarat ، والتي تأسست عام 1964 ، حيث لعبت دورًا مهمًا في التنمية الصناعية الإقليمية وفي تنويع القاعدة الصناعية للولاية ، إذ وصل عددها عام 2001 حوالي 900 مشروع صناعي وبعمالة مقدارها ألف عامل ، أما مناطق الضواحي ، فهي التي تركز في ضواحي المدن أو المدن الصغيرة والتي يتراوح عدد سكانها بين 5 – 50 ألف نسمة .

(1) مركز حماية البيئة ، مرجع سابق ، ص 20 .

إن الجزء الأكبر من المناطق الصناعية أخذت مكانها في المراكز الحضرية ، خلال عقدي الستينات والسبعينات ، بينما بلغت نسبة المناطق المتوطنة في ضواحي المدن أو المدن الصغيرة خلال عام 1963، 41 % للمدن التي يزيد عدد سكانها عن 50 ألف نسمة انخفضت هذه النسبة إلى 30 % عام 1973 ، لعدم وجود هياكل البناء الأساس في هذه المدن .

أما اصطلاح المناطق الصناعية الريفية ، فيشير إلى كل المناطق المتوطنة في المناطق الريفية، والتي يبلغ عدد سكانها 5 آلاف نسمة فأقل ، ومن هذه المناطق الصناعية منطقة غـــاندي في Chennai والتي أسستها حكومة الولاية بمساعدة مالية من الحكومة المركزية ، وبلغت تكاليفها 7 ملايين روبية ، وصممت المنطقة الصناعية بمساحة 30 هكتارًا .

إن اهتمام الحكومة الهندية بتنمية المناطق الريفية مزال مستمرًا ، فعلى سبيل المثال قررت الحكومة الهندية عام 2001 ، إنشاء مناطق صناعية ضخمة في المناطق الريفية ، تصل تكاليفها الاستثمارية إلى 1.250 مليار دولار ، وتضم 50 معهدًا فرعيًا للصناعات الصغيرة ، وتتحمل تكاليفها الحكومة بالتعاون مع بنك تنمية الصناعات الصغيرة هناك ، لبناء هذه المنطقة [(1)] .

**2 - 2 - أنماط المناطق الصناعية في الهند حسب النشاط الصناعي**

يمكن تصنيف المناطق الصناعية في الهند تبعًا لنشاطها الصناعي إلى المناطق الصناعية العامة والمناطق الصناعية الوظيفية (المتخصصة بحرفة واحدة) والمناطق الحاضنة والمناطق المساعدة وهي كما يأتي :

**أ - المناطق الصناعية العامة**

وهي من أكثر المناطق الصناعية شيوعًا وانتشارًا في الهند ، فهي توفر مأوى لكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ويرى Balachandran أن هذه المناطق هي أفضل أسلوب لتشجيع التنمية الصناعية وأكثر الأنواع ضمانًا لسوق عمل مزدهر ، وعائدات ضريبية وفيرة للمنطقة التي تتوطن فيها .

**ب - المناطق الصناعية الوظيفية أو المتخصصة بحرفة واحدة**

بدأت الهند بإنشاء المناطق الوظيفية عام 1960 ، وهي منطقة تقسم وظائفها بين عدد من الوحدات ذات الحجم الصغير المتوطنة في المكان نفسه ، والتي تعمل على وفق برنامج تعاوني منسق يهدف إلى توفير اقتصاديات الإنتاج الكبير للوحدات المتعددة الصغيرة الحجم، فعلى سبيل المثال يقوم

(1) منظمة الأقطار العربية ، مرجع سابق ، ص 15 .

أحد المصانع بإنتاج أجزاء سلعة معينة ، ثم يشتريها مصنع آخر ، في المكان نفسه ، حيث يقوم بتجميعها في صورة سلعة نهائية ، كالسيارة والراديو والتلفزيون [1].

**ج ـ المناطق الصناعية الحاضنة**

وهي عبارة عن منطقة تضم مجموعة من المشاغل الصغيرة ، وعندما يتدرج المشروع الصناعي بالنمو يشغل مساحة أكبر وحين يبلغ حده المقرر من النمو فعليه أن يخلي المشاغل و يبني مصنعه الخاص خارج المنطقة ، وتعطى المشاغل إلى الوحدات الصناعية الصغيرة الجديدة ، وقامت الهند ببناء مجموعة من المصانع ذات الأحجام المختلفة من القياسات الموحدة ، إذ عندما يتجاوز المشروع حجمه الأقصى في المنطقة الصناعية الحاضنة يستطيع أن ينتقل إلى مصنع أكبر داخل المنطقة وهكذا [2] .

**د ـ المناطق الصناعية المساعدة**

تعمل المناطق المساعدة على توطين المصانع الصغيرة والمتوسطة الحجم ، والتي تنتج أجزاء من سلعة معينة واحدة في مكان واحد ، وتقدم إنتاجها للمصانع الكبيرة التي تقع خارج المنطقة الصناعية على أساس التعاقد الفرعي ، بهدف توفير الإشراف الفني والتقني ، كما يتم نقل منتجاتها للوحدات الكبيرة بتكاليف نقل رخيصة ، وفي مدينة بنغالور Bangalore في جنوب الهند أنشأت شركة هندوستان للأدوات الحديدية ، وهي إحدى شركات القطاع العام الكبرى منطقة صناعية ضمت خمسين وحدة صناعية ذات الحجم الصغير ، تقدم القطع والمصبوبات للمصانع الكبيرة .

**2 - 3 ـ أحجام المناطق الصناعية في الهند بمعيار المساحة**

تتدخل مجموعة من العوامل في تحديد الحجم المناسب للمناطق الصناعية منها : الأهداف المتوخاة من إقامة المناطق الصناعية ، نوعها وموقعها ، عدد المصانع التي تضمها المنطقة الصناعية ، وتكاليف الأرض وحجم العمليات الإنتاجية المطلوبة ، وحجم العمالة وكذلك علاقة المنطقة الصناعية بإمكانات نقل العمال والمنتجات ، ومساحة الأرض المخصصة للنقل والشحن ، والتصميم الهندسي المناسب لنوعية المصانع ونوعية اقتصاديات الحجم المطلوب ، عند توفر الخدمات والمرافق .

(1) http://www.alittihad.ae

(2) منظمة الأقطار العربية ، مرجع سابق ، ص 17 .

وتؤثر كل العوامل مجتمعة في حجم المنطقة الصناعية ، وتبعا لذلك فقد تكون المنطقة الصناعية كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وفقًا للعوامل السابقة ، فالحجم السائد للمناطق الصناعية في الهند أقل من 12.14 هكتارا ، وهي تعد من المناطق الصناعية الصغيرة في العام [1] .

ووضعت الحكومة الهندية تصنيفا للمناطق الصناعية ، تبعا لأحجامها على وفق الشكل الآتي:

**جدول رقم ( 05 ) : مساحة المناطق الصناعية حسب حجمها**

| ت | التصنيف | المساحة/هكتار |
|---|---|---|
| 1- | مستوطنات صناعية كبيرة | أكثر من 12.14 |
| 2- | مستوطنات صناعية | بين 4 – 12.14 |
| 3- | مستوطنات صناعية | بين 1 - 4 |
| 4- | المشاغل | أقل من 1 |

**المصدر : الدليمي مالك ، سهام صديق ، " دور القائد صدام حسين في تطوير بغداد الكبرى"، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد 24، 25 نيسان 1990. ص 81.**

إن الجدول السابق يوضح تصنيف المناطق الصناعية ومساحة كل منطقة حيث أن المناطق الصناعية الكبيرة تشغل أكثر من 12.14 هكتار أما المناطق المتوسطة فتشغل مساحة ما بين 4 هكتار و12.14 هكتار في حين نجد المناطق الصغيرة تشغل مساحة ما بين 1 هكتار و 4 هكتار [2].

ومن دراسة أحجام المناطق الصناعية لبعض الولايات التي توفرت عنها البيانات عن طريق شبكة المعلومات العالمية ، منها ولاية كوجارات Gugarat ، فقد أنشأت الحكومة الهندية في هذه الولاية مناطق تتراوح أحجامها من أقل من 4 هكتار وأكثر من 14.12 هكتارًا ، الجزء الأكبر منها تتراوح مساحتها 4 هكتار وأكثر من 14.12هكتارًا بنسبة51%من إجمالي عدد المناطق الصناعية في ولاية كوجارات ، مما يعني أن الحجم السائد للمناطق الصناعية في الهند هو الحجم الصغير على وفق تحديد خبراء الأمم المتحدة والجدول التالي يبين أحجام المناطق الصناعية في ولاية كوجارت .

**جدول (06) : أحجام المناطق الصناعية في ولاية كوجارات لعام 2001**

| مساحة المنطقة | عدد المناطق | % إلى الجملة | التصنيف |
|---|---|---|---|
| + 12.14 هكتار | 40 | 25 | كبيرة |
| من 4 – 12.14 هكتار | 82 | 51 | متوسطة |
| أقل من 4 هكتار | 40 | 24 | صغيرة |
| الإجمالي: | 162 | 100 | |

**المصدر : منظمة الأقطار العربية ، قطاع الجلود والدباغة في الوطن العربي ، منشورات المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية ، دمشق ،1999. ص 82.**

(1) منظمة الأقطار العربية ، مرجع سابق ، ص 19 .

(2) http://www.alhindelyom.com

إن الجدول السابق يوضح حجم المنطقة الصناعية في ولاية كوجارات عام 2001 والتي تحوي 40 منطقة صناعية من الحجم الكبير و82 منطقة من الحجم المتوسط إضافة الى 40 منطقة من الحجم الصغير .

ولم يمنع هذا من قيام الحكومة الهندية ببناء مناطق صناعية تصل مساحتها أكثر من 700 هكتار كما هو الحال في منطقة سيفلي Savli والبالغة مساحتها 770 هكتارًا، الواقعة في ضواحي مدينة Vodolara في ولاية كوجارات Gugarat .

**3 ـ التنظيم ، التمويل ، الإشراف والخدمات في المناطق الصناعية الهندية**

بعد التخطيط للمناطق الصناعية تحتاج هذه الأخيرة الى تنظيم وتمويل ، إشراف وخدمات[1].

**3 - 1 ـ التنظيم**

تشمل دراسة التنظيم ، سياسة القبول أو الترخيص في المناطق الصناعية ، ثم سياسة البيع والإيجار فيها :

**أ ـ سياسة القبول أو الترخيص في المنطقة الصناعية**

تهدف سياسة الهند في أشغال المناطق الصناعية ، للمصانع المنقولة من المواقع القديمة والمصانع التي اتخذت طابع التوسع بإنشاء فروع جديدة لها ، ثم للمصانع الجديدة النشأة [2].

ومن الملاحظ أن أشغال المناطق الصناعية المتوطنة في المدن الكبيرة ، يكون أكبر نسبيا ، وذلك لوجود عدد كبير من المصانع الصغيرة المستقرة في المباني القديمة ، ولتوفر الخبرة الإدارية والمصادر المالية والأسواق والوفورات الخارجية ، بدرجة أكبر عما يتاح للمدن الصغيرة ، مما يضاعف من الإقبال على هذه المناطق نتيجة للمزايا التي توفرها لأصحاب المصانع بشروط وأسعار مناسبة ، أما المناطق الصناعية المتوطنة في المدن الصغيرة ، فيتم إشغالها بمعدل أبطأ نسبيا ، وتتشكل معظمها من المصانع الجديدة التي تنشأ لأول مرة .

لقد رسمت الحكومة الهندية سياسة قبول المصانع في المناطق الصناعية ، على النحو الآتي :

1ـ تقبل أولاً المصانع التي تستخدم تكنولوجيا حديثة ، وتنتج سلعا ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد القومي من حيث مساهمتها في تقليل حجم الواردات أو زيادة حجم الصادرات ، أما المصانع التي تحتاج إلى مأوى جديد فقط ، ولا تحقق شيئا من أهداف المجموعة الأولى ، فلا يخصص لها إلا نسبة ضئيلة من الأشغال .

(1) http://www.moit.gov.ye

(2) مركز حماية البيئة ، مرجع سابق ، ص 22 .

2- تعطى بعض الأفضلية للمصانع المساعدة التي تنتج أجزاء ومكونات ، يتم تجميعها في مصنع أخر على اعتبار أن هذا النوع من المصانع يقوي الروابط المختلفة وروح التعاون بين رجال الصناعة [1] .

إن سياسة قبول بعض المناطق الهندية تقتصر فقط على قبول المصانع الجديدة النشأة ، وينطبق هذا الأمر على منطقة غاندي بالقرب من شيني Chennai حيث حددت سياسة القبول بالمنطقة بالصناعات الآتية :

1- الصناعات غير المتواجدة في الدولة أو الإقليم ؛

2- الصناعات الهندسية الخفيفة؛

3- الصناعات التي لها أسواق تصديرية؛

4- الصناعات التي يتوقع فيها زيادة مستقبلية في الطلب على منتجاتها نتيجة لارتفاع مستوى الدخل ، والتنمية العامة في الدولة .

لقد حددت الحكومة الهندية سياسة مرنة اتجاه القبول بالنسبة لمصانع المناطق المتوطنة في المدن الصغيرة والمناطق المتخلفة ، لكي تتمكن هذه المناطق المتوطنة في المدن الصغيرة والمناطق المتخلفة ، لكي تتمكن هذه المناطق من جذب رجال الصناعة ، وتدعيم الحركة الصناعية في هذه الأماكن .

**ب - سياسة البيع أو الإيجار**

يعتمد انتهاج أي من البيع أو الإيجار للأرض والمباني في المنطقة الصناعية على ما يأتي:

1 - ثمن الأرض و كلفة إعدادها وملكيتها وقوانين نقلها من شخص إلى آخر، فضلاً عن العادات والتقاليد المرتبطة والمتعلقة بأهمية امتلاك الأرض .

2 - اتجاه قيمة الممتلكات نحو الارتفاع أو الانخفاض .

3 - المصادر المالية للهيئة المسئولة عن المنطقة والمصانع المستقرة فيها .

وتقوم الحكومة الهندية بسياسة تخيير المصانع بين الشراء الفوري أو الشراء بالأجل أو بين إيجار المباني المقامة في المنطقة الصناعية ولكن الشائع هو تأجير مباني المصانع

لقد وضعت الحكومة المركزية في الهند نظاما لتخفيض الإيجار لمدة تتراوح بين 3 - 5 سنوات في بداية إشغال مباني المنطقة ، وتتفاوت قيمة الإيجار بين منطقة وأخرى، وتكون قيمة الإيجار للمباني منخفضة في المناطق المتخلفة ، وذلك لجذب الصناعة فيها ، وتتحمل الحكومة المركزية وحكومات الولايات الفرق بين القيمة الإيجارية الحقيقية والقيمة الايجارية المنخفضة ،

---

(1) منظمة الأقطار العربية ، مرجع سابق ، ص 19 .

وتتولى حكومة الولاية تحديد التخفيض في قيمة الإيجار بعد أن تأخذ في اعتبارها الظروف الخاصة بكل منطقة صناعية ، والقيمة الإيجارية في المنطقة المقامة فيها المنطقة .

ونظرا لأن القيمة الايجارية تكون منخفضة في السنوات الأولى لبدء المنطقة الصناعية لذا لم تظهر حاجة ملحة تدعو لشراء المباني ، ولكن مثل هذه الحاجة تتضح في نهاية مدة الإيجار المخفضة.

لقد أوصت الحكومة المركزية ، حكومات الولايات بضرورة تقاضي 20% من قيمة البيع عند العقد ، أما الباقي وقدره 80% من القيمة فيتم تسديده على أقساط سنوية لمدة عشرين عاما .

يستخلص مما سبق أن قيمة إيجار مباني المناطق الصناعية تكون منخفضة في المناطق المتخلفة ، وفي بداية تأسيس المشروع وذلك لتشجيع النشاط الصناعي ولكي يتمكن صاحب المشروع من استثمار أمواله الخاصة ، في شراء المعدات و القيام بالعمليات الإنتاجية بشكل فوري بدلا من شراء الأرض وإقامة المباني .

**3 - 2 ـ الإشراف والتمويل**

يكون الإشراف من مسؤولية الحكومة سواء في مناطق القطاع العام أو الخاص أو التعاوني ، أما التمويل فقد يكون عاما أو خاصا أو مساعدا .

**أولا ـ الهيئات الحكومية**

توجد هيئات حكومية متنوعة يمكن أن تتولى إنشاء المناطق الصناعية ، مثل الوزارات والبلديات والشركات والمؤسسات التي تمتلكها الحكومة .

لقد تولت الحكومة المركزية في الهند مسؤولية إنشاء المناطق في كل أرجاء الدولة ، ولم تفكر الحكومة في البداية عندما أعلنت عن خطة إنشاء المناطق الصناعية بالقطاع الخاص والتعاوني، وعندما ثبت نجاح الفكرة شجعت مؤسسات هذين القطاعين على الدخول إلى هذا الميدان .

إن نشاط الحكومة المركزية بدأ بإنشاء منطقتان صناعيتان فقط ، ثم خططت الحكومة بالتعاون مع حكومات الولايات ، لإنشاء شبكة كاملة من المناطق الصناعية في الدولة ، حيث قدمت لها القروض ، لتغطية كل النفقات المطلوبة في إنشائها ، وتحمل هذه القروض بفائدة سنوية مقدارها 4.5% ، أما مدة القرض فهي 20 عاما ، حيث تستخدم في شراء الأرض وإقامة المباني وتوفير المرافق العامة والخدمات المشتركة ، وتتحمل الحكومة المركزية نفقات الأعمال التحضيرية الخاصة بعمليات تنمية المكان ، مثل المسح الهندسي والمعماري والتخطيط والتصميم وتمهيد الأرض وشق الطرق والتشجير ، وذلك بإعطاء حكومات الولايات الإقليمية القروض الخاصة بهذا القرض لمدة 30

عاما ، أما في حالة تزايد المشاريع الصناعية في إشغال المناطق وتزايد الطلب عليها ، فإن الحكومات الإقليمية عليها أن تساهم بـ 25 % من جملة تكلفة المشروع [1].

**ثانيا ـ القطاع الخاص والقطاع المختلط**

يشمل القطاع الخاص هيئات عديدة ، مثل البنوك والاتحادات الصناعية والغرف التجارية والصناعية وشركات التأمين والجمعيات التعاونية وغيرها ، وقد ساهمت هذه الهيئات في إنشاء المناطق الصناعية في الهند بالتعاون مع القطاع العام ، بهدف تطوير وتنمية النشاط الصناعي فيها .

ولا تتوفر لدينا بيانات حديثة عن عدد المناطق المنشأة من قبل القطاع الخاص حاليا ، ولكن يمكن القول أن هذا القطاع ساهم في إنشاء مناطق صناعية في ولاية شيني Chennai وفي إقليم بنجاب Pungab .

أما إشراف وتمويل القطاع المختلط فيمثل جمعيات تعاونية صناعية وشركات محددة صناعية تقوم الدولة بتوفير قروض طويلة الأجل ، وتشجع الحكومة الهندية الجمعيات التعاونية التي لا يحركها دافع الربح المادي المباشر وتساعدها على إنشاء المناطق الصناعية عن طريق الحصول على قطعة الأرض المناسبة للمنطقة الصناعية ، فعلى سبيل المثال اتفقت الحكومة الهندية مع إدارة التأمين على الحياة في الهند وهي مؤسسة حكومية ، على أن تقوم إدارة التأمين على الحياة ، بتقديم المساعدات إلى الجمعيات التعاونية و الشركات المساهمة التي تنشئ المناطق الصناعية ، على أن تقوم الحكومة الهندية بتقديم مساعدات مالية بنسبة 20 % ، وتقوم إدارة التأمين على الحياة بتقديم 60 % من هذه المساعدات المالية على أن تدفع الجمعية التعاونية الباقي وقدره 20 % من رأس مال المنطقة.

**3 ـ 3 ـ الخدمات المتوفرة في المناطق الصناعية الهندية**

توفر المناطق الصناعية لمصانعها المرافق العامة والخدمات المشتركة ، فضلا عن بعض المساعدات ، والهدف من وراء ذلك تسهيل إشغال المصانع في مراحلها الأولى ، ورفع كفاءتها الإنتاجية وتحسين وضعها الاقتصادي ولجذب الصناعات إليها ، وأهم الخدمات التي توفرها المناطق الصناعية في الهند لمصانعها ما يأتي :

- الخدمات المشتركة ؛
- الخدمات الاستشارية والتدريب .

**أولا- الخدمـات المشتركة**

تتضمن الخدمات المشتركة عدة جوانب منها:

(1) مركز حماية البيئة ، مرجع سابق ، ص 25 .

1 ـ تقدم المناطق الصناعية في الهند الأرض وبناية المصانع الملائمة والمكائن والعدد الحديثة ، بطريقة الشراء مباشرة أو بالإيجار أو بالبيع بالآجال وبأسعار ملائمة ، وكذلك تهيئ المخازن والمواد الأولية ، حيث أن الحكومة الهندية ضمنت للمصنع الذي يستقر في المنطقة الصناعية تموينه بالخدمات اللازمة في السنة الأولى من تاريخ إنشاء المصنع .

2 ـ تهيئة خدمات البناء التحتي قبل إشغال المنطقة ، مثل الطرق وسكك الحديد التي تربط المناطق الصناعية بالمدن والأسواق ، وكذلك توفير محطات توليد القوى والماء والمجاري وبناء المخازن سواء في داخل المنطقة أو في المنطقة المحيطة بها .

3 ـ توفير الخدمات الضرورية مثل مراكز الشرطة ومركز البريد والهاتف والخدمات الصحية وفروع المصارف لتقديم التسهيلات المصرفية ، حيث قام بنك الدولة في الهند بإنشاء فروع له في كل منطقة صناعية لتقديم الخدمات المصرفية اللازمة للمصانع ، فضلاً عن الخدمات السابقة تقوم بعض المناطق بتقديم خدمات غذائية للموظفين والعمال (1) .

**ثانيا - الخدمات الاستشارية والتدريب**

تشمل الخدمـات الاستشارية والتدريب عدة اقسام منها :

1ـ المدارس المهنية ومراكز التدريب ، ومنها على سبيل المثال أنشأت منطقة غاندي معهدا فنيا للعلوم التطبيقية Polytechnic ، لتدريب عمالها وموظفيها ، وكذلك قامت حكومات الولايات الهندية ، بإنشاء معاهد لخدمة الصناعات الصغيرة في المناطق الصناعية أو بالقرب منها ، على سبيل المثال أنشأت المؤسسة القومية للصناعات الصغيرة مراكز للتدريب في مكان العمل بكل من منطقة راجا كوت وأوكهالا Okhla بالقرب من نيودلهي ، ويقوم المركز بعمل نماذج للمعدات ، ثم تعطى إلـــى رجال الصناعة لإنتاجها بطريقة تجارية .

2ـ مراكز البحوث ، التي تقوم بتقديم الدراسات ومجال الاستثمارات والمسح الصناعي وتهيئة الإحصاءات وإصدار المطبوعات ؛

3ـ مراكز الصيانة والإدامة والمختبرات لمراقبة وتحسين النوعية ؛

4ـ تخطيط و تسويق الإنتاج و إقامة المعارض: لقد أنشأت مؤسسة الصناعات الصغيرة في الهند مكاتب ملحقة بمعاهد خدمة الصناعات الصغيرة في كل ولاية ، لخدمة مصانع المنطقة الصناعية ، وذلك لبيع المعدات بالآجال ، وتقديم الخدمات التسويقية ، وإقامة المعارض بما في ذلك تصدير المنتجات للخارج .

(1) http://www.maxtie.com

ويستخلص مما سبق أن برنامج المناطق الصناعية في الهند يمثل جزءا من خطة تنمية الصناعات الصغيرة فيها ، ويعد من أكبر البرامج الصناعية من نوعها في الدول النامية ، وأن تجربة المناطق الصناعية في هذا القطر تعد من التجارب الناجحة وفق تقويم خبراء الأمم المتحدة (1) .

لقد بدأت هذه التجربة مند وقت مبكر نسبيا منذ عام 1956، حيث أنشأت فيها أول منطقة صناعية وزاد عددها فيما بعد حتى بلغ عام 1990: 3290 منطقة ، بمعدل نمو سنوي بلغ 24 % خلال العامين المذكورين ، وتشكل نسبة المناطق الصناعية الموجودة في الهند حوالي 27.4 % إلى إجمالي نسبة المناطق الصناعية في العالم .

لقد تبنت الحكومة الهندية مسؤولية إنشاء وتمويل المناطق الصناعية ، وعندما ثبت نجاح هذا البرنامج ، شجعت مؤسسات القطاع الخاص والمختلط على الدخول إلى هذا الميدان .

أما سياسة بناء المناطق الصناعية في الهند فقد كانت في بادئ الأمر في المدن الكبرى ثم اتجهت هذه السياسة اتجهت في عقد الثمانينات إلى بناء المناطق في المدن الصغيرة والمناطق الريفية (2).

**خلاصة الفصل الأول :**

تعد المنطقة الصناعية أسلوبًا حديثًا في توطين وتنمية المشاريع الصناعية ، لاسيما الصغيرة منها وإنشائها بشكل يؤمن تقليل التكاليف الاقتصادية للصناعة ، سواء تكاليف الإنتاج أو النقل أو الخدمات الأخرى .

ويمكن أن تعد المنطقة أداة مهمة في التنمية الصناعية من ناحية ، والتنمية الحضرية والإقليمية من ناحية أخرى ، ويمكن اعتبارها حلقة وصل بين سياستي التصنيع والتحضر، ومن هذا المنطق وصل عددها في العالم 12 ألف منطقة عام 1996 ، وما أن حل عام 2001 حتى بلغ عددها 20 ألف منطقة في العالم .

---

(1) http://www.oocities.org

(2) مركز حماية البيئة ، مرجع سابق ، ص 29 .

# الفصل الثاني

# التأصيل النظري للتنمية المحلية

منذ أن تطور الإنسان واكتشف أهمية الموارد الطبيعية التي وهبها له الله لينتفع بها ويستغلها لأغراضه الشخصية ، تطور كذلك تعامله مع البيئة التي يعيش فيها ، وكلما تقدم في هذا التطور كلما تعقد ذلك التعامل بينهما ، فمن طور الإنسان المستعمل للموارد الطبيعية في شكلها الخام انتقل إلى طور تحويل المادة إلى شكل قابل للاستعمال خصوصا مع دخوله عصر الصناعة حيث ازداد ضغطه على البيئة بزيادة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من تنمية وإنتاج واستهلاك ، وأصبح يستغل هذه المادة بشراسة فنتج عن هذا الكثير من المشاكل الناتجة عن سوء تدبير الإنسان للبيئة بحيث لم تعد تكتسي صبغة محلية محدودة ولكنها تفاقمت لتصبح انشغالا دوليا لما لها من تأثير على الحياة بجميع أشكالها ، ولعل أكثر البلدان تضررا من المشكلات البيئية هي الدول النامية التي ليست لها القدرات والإمكانيات الكافية لمعالجة الانعكاسات السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

## المبحث الأول : ماهية التنمية المحلية

لقد ظهر مفهوم التنمية المحلية وتطور خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث تحررت الدول التي كانت خاضعة للاستعمار وتحصلت على استقلالها في منتصف الخمسينيات ، ومن هنا فقد بدأت العديد من الدول النامية تتبنى فكرة التنمية المحلية كسياسة قومية وبرنامج قوي لإصلاح الأوضاع المتردية في تلك الدول .

وفي إطار هذا التطور حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القومي وسيتم في هذا المبحث شرح التنمية المحلية وأهدافها ، مؤشرات التنمية المحلية ونظرياتها [1] .

### المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية

ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري ، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية ، مما يستوجب تظافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية .

إن التنمية المحلية هي نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل وخصوصا إذا كان المجتمع يتميز بتعدد الأقاليم الجغرافية ذات الموارد والإمكانات المختلفة .

إن تقسيم العمل على القطاعات هو أسلوب عمل يهدف إلى تغيير الوضع القائم نحو الأفضل من اجل خلق دفعة قوية لازمة للنهوض بالاقتصاد وهي مسؤولية الحكومة التي لها إمكانية التغيير

(1) أحمد مصطفى خطر، التنمية الاجتماعية(المفهومات الأساسية نماذج،ممارسة)،دار الكتاب الحديث ، الازرابطية ، الإسكندرية ،2002. ، ص 10 .

وضمان حد أدنى لمستويات معيشة الأفراد ، من خلال تبني إستراتيجية ملائمة تضمن تحقيق عملية التنمية .

تهدف التنمية المحلية عملية إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع ، عن طريق تضافر الجهود والمشاركة الايجابية لأفراده من اجل إحداث تغيير ملائم للظروف الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية للمجتمع .

يقصد بالتنمية على المستوى اللغوي بـالازدهار ، والزيادة ، والرفاهية مما يوحي بتغيير ايجابي وبتطور وتقدم وبعبارة أخرى ، إن التنمية بالنسبة لمجموعة من السكان أو لبلد تعني الطموح إلى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، فالتنمية الاجتماعية تسعى إلى رفاهية الأشخاص وتحسين جودة حياتهم من خلال سكن لائق وتغذية كافية وملائمة ، وتوفير الخدمات في مجالات الطاقة والماء والصحة والتربية والشغل ... الخ [1] .

وعلى المستوى الثقافي ، تعني التنمية تحسين المستوى الفكري للجماعات البشرية من خلال تعميم التعليم ومحاربة الأمية والنهوض بالفنون ووسائل الإعلام والتواصل .

وتعرف أيضا بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من محظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة .

وهي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محدودة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية ، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات علميا وإداريا .

وتعني التنمية أيضا التمكن من الوصول باستمرار إلى مستوى عيش جيد من الناحيتين المادية والمعنوية وان دل هذا على شيء ، فإنما يدل على أن التنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مرضية إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة .

ويستخلص من التعاريف السابقة أن التنمية المحلية هي نوع من تقسيم العمل وتظافر الجهود بين المواطنين والسلطات العمومية "الدولة" في إطار السياسة العامة للتنمية ، بهدف إحداث تغييرات

---

(1) أحمد زهير نامية :مبادئ التحليل الاقتصادي ،مكتبة دار الثقافة،عمان،1992 ، ص 11 .

وتحسينات في أحوال الفرد والمجتمع ، وان نجاح خطة التنمية مرهون بمشاركة الناس على المستوى المحلي والقومي لتحديد أهدافها [1] .

كذلك فان التنمية المحلية تهتم بتنمية الطاقات البشرية عن طريق تغيير الأفكار وغرس الوعي لدى أفراد المجتمع المحلي الذي يكفل المساهمة الفعالة في عملية التنمية .

كما تعد التنمية المحلية عملية مخططة تتم وفق سياسات وبرامج تهدف لرفع المستوى المعيشي لكل أفراد الوحدة المحلية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المحلية والدعم المالي للدولة ونجاح خطة التنمية .

يجب أن تتسم برامج ومشروعات التنمية المحلية بالتكامل والشمول ، حيث أن إحداث التنمية لابد وأن يتناول جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها وإلا فسوف تظهر هناك مشكلات قد تقف عقبة في تحقيق التنمية [2] .

والشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين .

أما التكامل فهو تحقيق توازن في التنمية والنمو على مستوى القطاعات الاقتصادية زراعة ، صناعة ، تعليم ...الخ موجه إلى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية .

فعملية التنمية المحلية تتم بشكل متواصل ومتصاعد لإشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع المحلي من خلال إقامة مشروعات إنتاجية لزيادة الدخول في المجتمع المحلي ودعمه لاكتساب المهارات ومواكبة التطور .

**1 ـ ركائز التنمية المحلية**

إن نجاح التنمية المحلية مرهون بعدة ركائز هامة تضمن للبرامج التنموية تحقيق أهدافها وهي :

- المشاركة الشعبية ؛
- تكامل مشروعات الخدمات ؛
- الاعتماد على الموارد المحلية ؛
- فعالية البرامج والمشاريع [3] .

**1 ـ 1 ـ المشاركة الشعبية**

(1) أحمد زهير نامية ، مرجع سابق ، ص 11 .
(2) ادوارد جيم بلاكيلي ، بحوث تنمية المجتمع ( المفاهيم والقضايا الاستراتيجيات ) ، ترجمة حمدي الحناوي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، لبنان ،1990 ، ص 15 .
(3) رشيد أحمد عبد اللطيف ، أساليب التخطيط والتنمية المكتبية الجامعية ، الإسكندرية ،2002 ، ص 10 .

حيث ترتكز التنمية المحلية على قيم المشاركة التي تحفز الأفراد وتزيد من وعيهم بقيمة دورهم في الحد من المشكلات ، وذلك من خلال المساهمة في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التنموية ، ومن المؤكد أن العبء الأكبر يلقى على عاتق السلطات المحلية ، للكشف على الإمكانات المتاحة والاعتماد عليها بقدر الإمكان وتشجيع الجماهير في ظل مناخ ديمقراطي بغية المشاركة في عمليات التغيير والتنمية ، كما تدعم المشاركة الجهد الحكومي وتكمله ، حيث يساهم الفرد الواعي في صياغة نمط حياة مجتمعه ويبحث عن أفضل الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف التنموية للمجتمع .

**1 - 2 - تكامل مشروعات الخدمات**

من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع والتنسيق فيما بينها لتعظيم فرص العائد من المشروعات وتحقيق الأهداف المنشودة.

**1 - 3 - الاعتماد على الموارد المحلية**

تقتضي الضرورة تعبئة الموارد المحلية المتاحة بأعلى درجة من الكفاية واستخدامها على نحو رشيد وفعال باعتبارها الأساس الراسخ لبناء التنمية ، دون أن ينفي هذا المفهوم إمكانية اللجوء إلى مصادر المعونة الخارجية سواء كانت مالية أو فنية أو إدارية طالما كانت نافعة ومجدية من الناحية الاقتصادية مع مراعاة ترشيد اللجوء إليها وأن يكون في أضيق الحدود والآجال (1) .

**1 - 4 - فعالية البرامج والمشاريع**

يتم وضع إستراتيجية شاملة لتوجيه المشاريع نحو تحقيق أهداف تخفف من حدة الفقر وتحفز النمو ، فتتم صياغة إستراتيجية ملائمة تشتمل على برامج مناسبة تضمن توفير الخدمات التي لها تأثيرات مباشرة على الحياة اليومية للأفراد لكسب ثقتهم التي تعد مطلبا أساسيا في فعالية برامج التنمية المحلية .

**2 - إدارة التنمية المحلية**

بصورتها الحالية تعتبر كهيئة مستقلة إداريا إلا مع نهاية القرن الثامن عشر بعد تبلور فكرة الديمقراطية إلا أن الأنظمة السياسية أجمعت على الاستعانة بالإدارة المحلية كأسلوب فعال للمشاركة في التسيير وتحقيق أهداف التنمية بشتى مجالاتها .

وتعرفها الهيئات المحلية على أنها تلك المناطق المحدودة والتي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانه المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية .

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، التحويل المحلي والتنمية المحلية ، دار نشر الثقافة ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 ، ص 25 .

إن نظام الإدارة المحلية هو أسلوب إداري بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي ، ويشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها على أن تستغل هذه الهيئات لموارد مالية ذاتية ، وترتبطها مع الحكومة المركزية علاقات يحددها القانون .

كما يقصد بالإدارة المحلية ذلك الاستقلال المحلي المقصور على الجانب الإداري والتنفيذي دون إعطاء محليات أي سلطة تشريعية أو وظائف قضائية ، واستنادا لهذه التعاريف فإن الإدارة المحلية هي جهاز إداري تنفيذي تمارس نشاطها المحلي تحت رقابة الدولة وتهدف إلى تسهيل وتوفير الخدمات للمواطنين .

إن نظام الإدارة اللامركزية يساعد على تفادي مختلف التعقيدات المتولدة عن المركزية الإدارية ، فإدارة المرافق العامة المحلية بواسطة هيئات مستقلة يساعد على تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري بتفادي البطء في التصرف والتعقيد في العمل إذ تقوم الهيئات المحلية لقربها من المرافق المطلوب إدارتها بحل المشكلات محليا دون إضاعة وقت وتبذير الأموال العامة بالرجوع إلى السلطات المركزية [1] .

**3 ـ مقومات الإدارة المحلية**

إن نظام الإدارة المحلية يقوم على عدة مقومات أساسية وهي :

1 ـ تقسيم إداري لأقاليم الدولة يحدد نطاق وأحجام الوحدات المحلية المختلفة وربطها بتلك الأقاليم وتقاس سلامة النظام وكفاءته بقدرة دعمه للوحدات الأساسية "قرية / مدينة" ، كما توجد وحدات أعلى مستوى والتي تتكون من مجموعة من القرى والمدن تنشأ أساسا لإدارة الخدمات ؛

2 ـ مجالس محلية منتخبة تمثل الإدارة العامة لأهالي الوحدات المحلية تمثل السلطة المحلية وتستمد شرعيتها من نصوص صريحة في الدستور أو من القوانين المكملة للدستور، وفي الحالتين لابد من وجود قوانين ولوائح تنفيذية توضح سلطات وصلاحيات ومسؤوليات هذه السلطات المحلية وعلاقتها بالحكومة المركزية ؛

3 ـ موازنات مستقلة للوحدات المحلية "تمويل محلي ذاتي" ويقتضي ذلك ضرورة تمتع كل وحدة بموارد مالية ذاتية منفصلة عن الموارد السيادية ، لدعم استقلالها الإداري ؛

4 ـ إن وجود نظام للإدارة المحلية يجسد مبدأ اللامركزية ، من شأنه تدعيم برامج التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية .

تتضمن التنمية العديد من التغيرات سواء في جانب العرض أو في جانب الطلب ومن التغييرات في جانب العرض :

---

(1) عصام خوري ، عدنان سليمان : التنمية الاقتصادية ، مطبعة جامعة دمشق ، سوريا ،2002 ، ص 22 .

- اكتشاف موارد جديدة ؛
- التوسع في تجميع رأس المال ؛
- تزايد السكان ؛
- إدخال أساليب إنتاج جديدة ؛
- تحسين المهارات وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية ؛
- تعديلات مؤسسية وتنظيمية .

أما أهم التغيرات في جانب الطلب فمنها:

- حجم السكان وتركيبه العمري ؛
- مستوى الدخل ونمط توزيعه ؛
- الأذواق ؛
- التغييرات المؤسسية الأخرى .

وهذا ما يتضمن تغييرات ثقافية واجتماعية وفي التشريعات والأنظمة وإعادة توزيع المواد وتغييرات في الفن الإنتاجي وفي تنظيم الإنتاج وفي طبيعة المؤسسات القائمة وأهداف عملها وطبيعته [1] .

يجب التمييز بين التنمية وبين هدفها النهائي في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي كما هو مطلوب ، إذ ليس من الضروري إذ يتطابق العمل من اجل تحقيق التنمية وتحقيق حالة أفضل من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي دائما ، إذ أن ذلك يخضع للتأثر بعوامل عديدة من أبرزها:

**1 ـ نمط توزيع الدخل**

إن التنمية كما يعكسها معدل الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي لا تعكس بالضرورة حالة أكثر تطورا بالنسبة لرفاهية ومستوى معيشته نظرا لان المتوسط يبتعد عن التعبير عن الحالة العامة لرفاهية الأفراد ومستوى معيشتهم ، إذ أن هناك تفاوت واسع في توزيع الدخول ، في حين يقترب هذا المتوسط إلى التعبير عن ذلك في حالة انخفاض درجة التفاوت في توزيع الدخول ، ولذلك ينبغي أن يتم العمل من اجل تحقيق التنمية مع العمل من أجل تحقيق عدالة في التوزيع ، حتى يمكن لعملية التنمية أن تحقق أهدافها في رفع مستوى رفاهية الأفراد وحياتهم المعاشية ، وحتى يمكن ضمان الانتفاع من ثمار عملية التنمية لمعظم افراد المجتمع على الأقل إن لم يكن لجميعهم ، وحتى يندفع هؤلاء الأفراد في المشاركة الفعالة من أجل تحقيق التنمية .

(1) علي خاطر شنطاوي ، قانون الإدارة المحلية ، دار وائل للنشر عمان ، الأردن ، 2002 ، ص 30 .

**2 ـ تركيب الإنتاج**

من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار تركيب الإنتاج عندما يتم النظر إلى التنمية كحالة مرادفة للرفاه الاقتصادي والاجتماعي ، فإذا تضمنت التنمية زيادة في إنتاج المجتمع في المجالات التي لا ترتبط بدرجة مهمة في تحقيق حالة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي ، فإنها تصبح غير معبرة عن هذه الحالة ، في حين أنها تقترب إلى التعبير عنها عندما تتم الزيادة في الإنتاج في المجالات التي تتصل بدرجة وثيقة بتحقيق إشباع احتياجات الأفراد المختلفة ، وبما يتضمن تحقيق حالة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهم[1] .

**3 ـ ظروف العمل**

حتى تكون التنمية معبرة عن حالة متقدمة من الرفاه أن لا يتم ذلك على حساب الإنسان وخاصة المنتجين المباشرين ، الذين يتحملون أكبر من غيرهم أعباء القيام بهذه العملية ، إذ أن التنمية لا تعبر عن حالة الرفاه إذا تمت على حساب تقليل ساعات الراحة وزيادة ساعات العمل وبذل مجهودات اكبر من العاملين لا تعادلها المنافع التي يحصلون عليها ، وكذلك إذا تمت على حساب سوء ظروف العمل وشروطه وتوتر في العلاقات الصناعية وهبوط مستوى الرعاية والسلامة والأمن الصحي ، في حين أنها يمكن أن تعبر عن حالة متقدمة من الرفاه إذا تمت في إطار العمل من اجل تقليل ساعات العمل وتوفير مجالات راحة وترفيه أكثر للعاملين وفي ظل تحسن شروط وظروف العمل ومتطلبات الرعاية والسلامة الصحية وغيرها .

**4 ـ الأذواق**

حتى تكون التنمية معبرة عن حالة متطورة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والشعور بالرضا أن تكون السلع والخدمات التي تنتج خلال مجرى العمل من اجل تحقيق التنمية ملبية للأذواق ومعبرة عنها في حين إذا حدث عكس ذلك فان حالة التنمية تصبح عاجزة عن تحقيق حالة الرفاه المطلوبة وبالشكل الذي يوفر السعادة للإنسان [2] .

**5 ـ التكلفة الاجتماعية**

من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار عند العمل من اجل تحقيق التنمية أن تؤدي التنمية إلى إحداث اضطراب اجتماعي وإفساد للقيم وللمعايير الأخلاقية والاجتماعية المرغوبة ، أو أن تتم على حساب الإطار الحضاري للمجتمع ، كان تتم مثلا في إطار السعي للكسب المادي كأساس دون مراعاة جوانب العطف والعون المتبادل والتكافل الاجتماعي سواء على نطاق الأسرة أو على نطاق البيئة

(1) كمال التابعي ، مرجع سابق ، ص 26 .

(2) كمال التابعي ، مرجع سابق ، ص 27 .

الاجتماعية الأوسع ، أو أن تتم على حساب الاهتزاز في معايير الصدق والإخلاص والجدية والإتقان في العمل وما إلى ذلك من الأمور الأخرى التي تمثل أخلاقية ينبغي المحافظة على جوهرها لأنها لا تتعارض إطلاقا مع العمل من اجل إحداث التنمية الحقيقية مع ضمان احتفاظ المجتمع بإرثه الحضاري والثقافي وخاصة الايجابي منه مع تعزيزه ضمن إطار العمل من اجل التنمية للحفاظ على شخصيته الحضارية والثقافية وتأكيدها .

**المطلب الثاني : أهداف التنمية المحلية ومستلزماتها**

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية إضافة إلى أن هناك عدة مجالات يمكن تحقيق التنمية المحلية من خلالها وهي الصحة ، السكن، التعليم كما تتطلب هذه الأخيرة توفر عدة مستلزمات من أبرزها تجميع رأس المال، الموارد الطبيعية ، الموارد البشرية ، التكنولوجيا وسيتم التعرف على هذه العناصر بشيء من التفصيل .

**1 ـ أهداف التنمية المحلية**

إن أهداف التنمية العامة هو رفع المستوى الاجتماعي ، الثقافي ، الاقتصادي ، الصحي ، وحل المشكلات الناجمة عن التخلف وتهيئة فرص جديدة للعمل للأفراد والمجتمع، والانتفاع الكامل بكافة الإمكانات والموارد وتهيئة طاقات أفراد المجتمع لاستغل الموارد بيئتهم وتنظيم علاقاتهم بعضهم ببعض أثناء العمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير (1) .

**أ ـ الأهداف الاقتصادية**

تتمثل في مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية والخدماتية ، لخلق فرص عمل لمواطني الوحدات المحلية ، وتشجيع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو المشروعات للارتقاء بالجوانب الاقتصادية لمواطني المحليات وزيادة الدخل الحقيقي للأفراد لتحسين مستوى معيشتهم وزيادة آفاق تطوير التنمية الاقتصادية كإنشاء الأسواق وإقامة المعارض وتنمية الصناعات الصغيرة وتربية المواشي والأغنام واستصلاح الأراضي .

**ب ـ الأهداف الاجتماعية**

تتمثل الأهداف الاجتماعية في الارتقاء بالجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر في المجتمعات المحلية مثل :

---

(1) مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ،2007 ، ص 35 .

- مساعدة المحتاجين والتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة وإعانة العاطلين عن العمل والمساعدة على التشغيل والسكن ؛

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع في المناطق التي تعاني من الفقر من خلال القيام ببرامج تنموية مختلفة، تشمل قطاع التعليم، الصحة، البيئة...الخ؛

- دعم الروابط بين أفراد المجتمع المحلي وتخفيف آثار العزلة والتهميش .

**ج- الأهداف السياسية**

تتمثل في تنمية قدرات المواطنين على إدراك وتفهم مشاكلهم والتحديات التي تواجههم ومن ثم تعبئة الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه المشاكل والتحديات بأسلوب عملي وواقعي .

**د- الأهداف الإدارية** وتتضمن تحقيق كفاءة الإدارة المحلية والتخفيف من أعباء الأجهزة المركزية والتغلب على مشكلة البيروقراطية (1) .

**2 ـ مجالات تحقيق التنمية المحلية**

هناك عدة مجالات يمكن تحقيق التنمية المحلية من خلالها وهي الصحة ، السكن، التعليم .

**أ ـ الصحة**

تلعب الصحة في عملية التنمية دورا بارزا من حيث أنها تعتبر ضرورة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية فضلا عن دورها وأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية ، لأنه لا يمكن التعامل مع الجانب الصحي بمعزل عن العوامل الأخرى المتصلة بعملية التنمية ، حيث أنها تؤثر على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، كما تتأثر هي ذاتها بهذه العوامل والتي تتمثل في الدخل ، ومستويات المعيشة والتغذية ، فهناك على سبيل المثال اعتمادا متبادلا بين الصحة والتعليم ، فالطفل لا يمكنه الاستيعاب الجيد للمفردات الدراسية إلا بتوفر حالة صحية جيدة ، فضلا عن استخدامه للمعارف والمهارات التي اكتسبها التي بدورها تعتمد على لياقته الجسمية والقلية والذهنية (2) .

وقد حققت الدول النامية خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي ، نموا واضحا في السيطرة على الأمراض الوبائية ، إلا أن تردي الأوضاع الصحية مازال هو المصير لأغلب سكان هذا العالم ، ولا تزال بعض الدول في إفريقيا لا يبلغ فيها طفل من أربعة أطفال عيد ميلاده الأول ، ومن البديهي أن التغيرات الأساسية المتعلقة بتحسن الأحوال الصحية تتعلق بضرورة إجراء تغييرات شاملة لرفع المستوى المادي لحياة السكان ، وتحسين الظروف المعيشية ، وإنشاء المؤسسات الطبية بالإضافة إلى نشر الثقافة الصحية ، حتى يتهيأ للسكان المناخ الملائم للإسهام بوعي وإرادة في التنمية

(1) مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص 35 .

(2) مريم أحمد مصطفى ، إحسان حفظي ، قضايا التنمية في الدول النامية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2001 ، ص 40 .

المحلية الشاملة اجتماعية كانت أو اقتصادية، كما أن الرعاية الصحية الأولية هي السبيل الأساسي لبلوغ هذا الهدف ، لذلك فإن تحليل معوقات الرعاية الصحية في المجتمع المحلي والنهوض بخدماتها أمر في غاية الأهمية ، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة ، لأنه قد يمثل مطلبا مصاغا إنشائيا أو على مستوى الشعارات الفارغة من المضمون الحقيقي، فلا بد مثلا لبلوغ أهداف الرعاية الصحية من مواجهة مشاكل سوء التغذية التي تنعكس مثلا على انخفاض إنتاجية العمل في المجتمع المحلي .

**ب - السكن**

تعتبر الحاجة للمأوى حاجة أساسية ، ومع ذلك فقد عجزت معظم الدول النامية عن منح هذه الحاجة ما تستحق من أولوية ، ومن ثم جرت العادة على ترك أمر تدبيرها للأفراد ولهذا أصبحت مشكلة السكن مشكلة اجتماعية ، تتحكم في تغيير مجرى حياة الإنسان في مجتمعنا ، وتؤثر تأثيرا بالغا على العمل والعلاقات الأسرية والعلاقات الزوجية ، كما يترتب عليها الكثير من المشاكل المتعلقة بأنماط السلوك الإنحرافية بكل صورها لذلك فإن دراسة الأوضاع السكنية ومشاكل الإسكان في المجتمع المحلي والسعي نحو التخطيط لمواجهتها بالجهود الذاتية ودعم الجهود الحكومية ، لها أمر بالغ الأهمية فضلا عن مراعاة طبيعة الظروف السائدة ، من حيث المناخ والبيئة والقيم الثقافية لأي مجتمع محلي ، ومن ثم لا يمكن أن يفرض نمط واحد للإسكان باعتباره نموذجا شاملا يلاءم جميع الأحوال [1] .

وينبغي الإشارة إلى أن تغيير بعض المعتقدات والمعايير الاجتماعية والاتجاهات الثقافية قد يؤثر بصورة أو بأخرى على مواجهة المشكلة السكانية ، لذلك فإن أي تخطيط لمواجهة المشاكل السكانية ينبغي أن يضع اعتبارا للأبعاد الثقافية والاجتماعية لهذه المشكلة .

**ج - التعليم**

هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية ، فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي وتحكمها قيم جامدة تقف في سبيل التغيير واعتراض مجراه ، ومن ثم فإن التعليم يساعد ويعمل على إزالة المعوقات الثقافية وخلق اتجاهات علمية جديدة تساعد المجتمعات على الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع المعاصر .

والتعليم ممكن أن يؤدي وظيفته في هذا المجال بوسائل متعددة ، فهو يساعد على اكتشاف وتنمية مواهب الأفراد ، كما يهيئ لهم سبل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل ويزيد قدرتهم على الخلق والإبداع والابتكار ، كما يمكن للتعليم كذلك القضاء على الثنائية الإقليمية التي تفصل بين الريف والمدينة بحيث تلحق المناطق الريفية المتأخرة بالمناطق الحضرية التي سبقتها في مجال

(1) ، (2) وداد أحمد كيكسو ، العولمة والتنمية الاقتصادية ، نشأتها ، تأثيرها ، تطورها ، دار القرش للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2002 ، ص 50 .

التقدم، كما أصبح ينظر إلى التعليم على أنه عامل محفز في التنمية الاقتصادية باعتباره نوع من الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية ، إذن فقد أصبح من المتعارف عليه لدى المجتمع اليوم ، أن المشكلات والقضايا التربوية والثقافية كمحو الأمية وإنشاء وتطوير أنظمة التعليم وتغير الاتجاهات الثقافية لمجتمع ما ، يؤثر بطريقة إيجابية في مجالات التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

إن الاهتمام بالتعليم ينبغي أن يتضمن تطوير برامج ملائمة للتعليم الأساسي للصغار وتعليم الكبار ، وخلق الإطارات القادرة على مواجهة متطلبات العمل في القطاعات الأساسية في عملية التنمية وفي مقدمتها قطاعي الصناعة والزراعة .

**3 ـ مستلزمات التنمية المحلية**

تتطلب التنمية المحلية توفر عدة مستلزمات من أبرزها ما يأتي [1] :

- تجميع رأس المال ؛
- الموارد الطبيعية ؛
- الموارد البشرية ؛
- التكنولوجيا .

**أولا : تجميع رأس المال**

يشير معظم الاقتصاديين إلى أهمية عملية التجميع الرأسمالي في تحقيق التنمية ، وهذه العملية يتطلب وجودها توفر حجم مناسب من الادخارات الحقيقية بحيث يتم من خلاله توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجهها نحو مجالات الاستهلاك ، وكذلك وجود قدر من الادخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات ويرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة ، وتوفيرها للمستثمرين إضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها بحيث يتم استخدام الادخارات الحقيقية والنقدية من اجل إقامة الاستثمارات .

وفي حالة عدم توفر ذلك فان نتيجة التوسع النقدي ستكون خلق حالة التضخم بدلا من الإسهام في توليد استثمارات في الاقتصاد ، إذ من المهم أن تقاس وتعبر عن الموارد التي ينبغي استخدامها في إطار برامج التنمية ، أي الخدمات المحلية والأجنبية والموارد والمعدات الضرورية مباشرة لتنفيذ البرامج ، أو المزيد من السلع والخدمات التي سيزداد الطلب عليها بصورة غير مباشرة بفعل الإنفاق الإنمائي .

(1) محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية وتطبيقية ، بدون مكان ، 2000 ، ص 33 .

**ثانيا : الموارد الطبيعية**

إن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا وحاسما في عملية التنمية ويربطون بين تحقيق النمو في بعض الأقطار المتقدمة مثل انكلترا وفرنسا وألمانيا وأمريكا ووفرة الموارد الطبيعية في هذه الأقطار ، في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية ، ويدللون على ذلك أن هناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول المختلفة موارد طبيعية وفيرة ، إلا أنها لم تستطع أن تحقق التنمية حتى الوقت الحاضر ، أو أن خطواتها في سعيها لتحقيق التنمية لا زالت دون المستوى المطلوب (1) .

ورغم أهمية الموارد الطبيعية وتوفرها لعملية التنمية ، لكن الذي يلاحظ أن قدرة البلدان المتقدمة على التعويض عن النقص في توفير الموارد الطبيعية تفوق قدرة البلدان المتخلفة على ذلك ، ويعود السبب أساسا إلى أن البلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها ، تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية ، بحيث تحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر وبما أن هذه البلدان تمتلك فن إنتاجي متطور، ولديها قدر واسع من رأس المال وترتفع فيها كفاءة العنصر البشري ، فإنها يمكن أن تعوض عن النقص في الموارد الطبيعية كما أنها يمكن أن تنتج بدائل صناعية تعوضها عن بعض المنتجات الطبيعية لاستخدامها في العمليات الإنتاجية، إضافة إلى أن قدرتها على التصدير تكون مرتفعة بسبب تطور جهازها الإنتاجي ومرونته، الذي يتيح لها التوسع والتنوع في الصادرات وبالتالي تزداد قدرتها على استيراد ما تحتاجه من الموارد الطبيعية التي تفتقر إليها .

إلا أن الوضع في البلدان النامية يكون مختلفا عما سبق ، إذ أن قدرتها على إحلال عنصر إنتاجي محل عنصر إنتاجي آخر ضعيفة ، بسبب نقص رأس المال وتأخر الفن الإنتاجي وانخفاض كفاءة العنصر البشري فيها ، إضافة إلى أن قدرتها على التصدير ضعيفة هي الأخرى بسبب ضعف جهازها الإنتاجي وعدم تنوعه وضعف مرونته ، مما يؤدي إلى ضعف قدرتها على استيراد ما تحتاجه من الموارد الطبيعية التي تفتقر إليها ، وكذلك ضعف قدرتها على إنتاج البدائل من المنتجات الصناعية بالشكل الذي يمكن أن يعوضها عن المنتجات الطبيعية ، الأمر الذي يؤكد مدى ضعف قدرة البلدان النامية على سد النقص في الموارد الطبيعية قياسا بالبلدان المتقدمة ، وخاصة إذا أخذنا بالاعتبار العوامل السياسية والظروف التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتي تحدد في كثير من الحالات قدرة البلدان النامية على سد احتياجاتها من البلدان الأخرى ، وخاصة المتقدمة منها

(1) محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية : مفهومها ، نظرياتها وسياستها ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2001 ، ص 40 .

بسبب سيطرة الدول المتقدمة على هذه المجالات وضعف تأثير الدول النامية فيها حتى المجالات التي يتم إنتاجها في الدول النامية ذاتها[1].

**ثالثا : الموارد البشرية**

إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية ، ذلك أن الإنسان يساهم في عملية التنمية ووسيلتها ، والهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي ، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره ، وضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيتأتى من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني ، وانه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها ، وبالتالي كمنتفع منها .

ولما كانت عملية التنمية تهدف إلى الارتفاع بمستوى الإنتاج الحقيقي ، وضمان زيادته بشكل مستمر ، وبما أن نظريات التنمية الاقتصادية تربط الزيادة في الدخل الحقيقي بأربعة عوامل ، هي التراكم الرأسمالي ، والنمو السكاني واكتشاف موارد جديدة والتقدم التكنولوجي ، لذا فان دور الموارد البشرية يظهر واضحا في كل ذلك ، إذ أن التراكم الرأسمالي هو نتيجة لجهود سبق وان بذلها الإنسان في الماضي ، كما أن الموارد الطبيعية تكتشف وتتطور وتستخدم من قبل الإنسان ، كما أن نمو السكان هو الأساس في نمو الموارد البشرية وكذلك التقدم التكنولوجي فانه نتيجة لزيادة معارف الإنسان وقدراته ومهاراته ، ونتيجة للتقدم العلمي والفني الذي يلعب فيه الإنسان دورا هاما ومنذ ذلك تتبين بوضوح أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية.

وقد يكون من المناسب أن يتم الإشارة إلى أن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي يمكن يحتمل أن تكون أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك فان عملية التخطيط للتنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية ينصرف إلى تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه .

**رابعا : التكنولوجيا**

يجري تعريف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع .

ويمكن أن تتضمن التكنولوجيا العديد من العناصر من بينها :

- براءات الاختراع والعلاقات التجارية ؛

(1) محمد عبد العزيز عجمية ،إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 33 .

- المعرفة غير المسجلة أو غير القابلة للتسجيل وفقا للقوانين التي تنظم براءات الاختراع والعلامات التجارية ؛
- المهارات التي لا تنفصل عن أشخاص العاملين [1] ؛
- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية ، وبصفة خاصة المعدات وتبرز أهمية التكنولوجيا بكونها تسهم في :

1- زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتشاف وإضافة موارد جديدة ، أو من خلال ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عما موجود من موارد طبيعية ؛

2- إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية ، تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد ، أي زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي منها ؛

3- زيادة إنتاجية الموارد الموجودة ، أي تحقيق الاقتصاد في استخدام المواد المتاحة في العمليات الإنتاجية ؛

4- اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين النوعية وتقليل الكلف وما إلى ذلك .

وقد تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا في الوقت الراهن بسبب عوامل عديدة من بينها :

- معدل النمو الاقتصادي الذي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي ؛
- الاهتمام بتطوير الأسلحة والمعدات والأجهزة الحربية والمجالات الأخرى أدى إلى الاهتمام بإحداث تطور تكنولوجي ، نظرا لعلاقة هذا التطور بهذه المجالات؛
- اعتماد التطور التكنولوجي كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات التي لا تعتمد على الفروقات في الأسعار كأساس في ذلك فحسب ، بل على القدرة على إنتاج سلع جديدة أو ابتكار وسائل إنتاج جديدة تحدث تطور في نوعية السلع حتى وان كانت غير جوهرية في حالات ليست بالقليلة ؛
- لان التطور التكنولوجي الواسع الذي تشهده الدول المتقدمة يمكن أن يثير الكثير من المخاوف حول ظهور البطالة والحاجة للبحث عن أعمال جديدة والتدريب عليها .

**المبحث الثاني : نظريات التنمية واستراتيجياتها**

في هذا المبحث سيتم معرفة نظريات التنمية المختلفة إضافة الى استراتجياتها والتي تحوي على دور كل من الزراعة والصناعة والدولة في عملية التنمية .

(1) محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، مرجع سابق ، ص 40 .

**المطلب الأول : نظريات التنمية**

يوجد الكثير من النظريات التي تفسر التنمية الاقتصادية ومن هذه النظريات نظرية آدم سميث ، نظرية ميل ، النظرية الكلاسيكية ، نظرية شومبيتر ، نظرية روستو، نظرية لبنشتين ، نظرية نيلسون ، نظرية الدفعة القوية ، نظرية النمو المتوازن ونظرية النمو الغير متوازن (1) .

**1 ـ نظرية آدم سميث**

يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابة عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة التنمية الاقتصادية لذلك فإنه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي وإن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه وهي من سماتها :

1 ـ القانون الطبيعي اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسئولا عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم على مصالحة وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق، فان كل فرد إذا ما ترد حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا كان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة ؛

2 ـ تقسيم العمل يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدى آدم سميث حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوي المنتجة للعمل (2) ؛

3 ـ عملية تراكم رأس المال يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل ، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني ؛

4 ـ دوافع الرأسماليين على الاستثمار وفقا لأفكار سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد إضافة إلى الأرباح الفعلية المحققة ؛

5 ـ عناصر النمو وفقا لآدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية ؛

6 ـ عملية النمو يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل .

(1) محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، مرجع سابق ، ص 40 .

(2) أحمد عادل حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 45 .

**2 ـ نظرية ميل**

ينظر ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصيلين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل ومن سمات هذه النظرية [1] :

1 ـ التحكم في النمو السكاني اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب واعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية؛

2 ـ معدل التراكم الرأسمالي يرى ميل أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الأرباح والتي تؤدي بدورها إلى زيادة التكوين الرأسمالي وبالمثل فأن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي [2] ؛

3 ـ معدل الربح يرى ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة من ركود ؛

4 ـ حالة السكون اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب ويتوقع أنها ستقود إلى تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات؛

5 ـ دور الدولة كان ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة ، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج .

**3 ـ النظرية الكلاسيكية**

العناصر الرئيسية لهذه النظرية هي :

1 ـ سياسة الحرية الاقتصادية يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد ؛

---

(1) محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، مرجع سابق ، ص 45 .

(2) جمال الدين لعويسات ، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2000 ، ص 30 .

2 ـ التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم وينظر جميع الكلاسيكيين إلى التكوين الرأسمالي على أنه مفتاح التقدم الاقتصادي، ولذلك أكدوا جميعا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات ؛

3 ـ الربح هو الحافز على الاستثمار يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار ؛

4 ـ ميل الأرباح إلى التراجع ومعدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة إنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي ، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين (1) ؛

5 ـ حالة السكون يعتقد الكلاسيكيين حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ، ذلك لأنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي ، ويستقر حتى السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوي الكفاف ، ووفقا لآدم سميث فإن الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة من السكون .

**4 ـ نظرية شومبيتر**

تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن ، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح ، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة باسم بالتدفق النقدي ومن خصائص هذه النظرية :

1 ـ الابتكارات وفقا لشومبيتر تتمثل الابتكارات في إدخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هي موجود من منتجات وتشمل الابتكارات العديد من العناصر مثل : إدخال منتج جديد، طريقة جديدة للإنتاج ، إقامة منظمة جديدة لأي صناعة ؛

2 ـ خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم وليس لشخصية الرأسمالي ، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية ، ولكنه قادر على تقديم شيئ جديد تماما فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها ؛

3 ـ دور الأرباح فوفقاً لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح ؛

4 ـ العملية الدائرية فطالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدى إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل ، وذلك

(1) سالم توفيق النجفي ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، 2000 ، ص 55 .

انه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح[1] .

### 5 ـ النظرية الكينزية

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكينزية والاقتصاديات النامية هي :

1 ـ الطلب الفعال : وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار ؛

2 ـ الكفاية الحدية لرأس المال : يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لتعديل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال ؛

3 ـ سعر الفائدة : يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي ، ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود ؛

4 ـ المضاعف : فالمضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي :

أ ـ وجود بطالة لا إرادية ؛

ب ـ اقتصاد صناعي ؛

ج ـ وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية ؛

د ـ يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج .

5 ـ السياسات الاقتصادية : هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية [2] .

### 6 ـ نظرية روستو

قدم روستو نموذجا تاريخيا لعملية التنمية الاقتصادية وقسمه إلى 5 مراحل وهم :

1 ـ المجتمع التقليدي : يعرف المجتمع التقليدي أو مجتمع التقاليد بأنه المجتمع الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ولا يستطيع فيه الإنتاج إلا القيام بمهام محدودة ويرتكز على علم وتكنولوجيا بدائية بعيدة عن العلم والتكنولوجيا الحديثة ؛

2 ـ مرحلة ما قبل الانطلاق : تمثل المرحلة الثانية حقبة تقليدية تبدأ منها الشروط اللازمة لبدء النمو المستمر لقد نشأت هذه الظروف في بريطانيا وأوروبا الغربية ببطء منذ نهاية القرن

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 54 .

(2) محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2004 ، ص 38 .

الخامس عشر حتى بدايات القرن السادس عشر أي خلال فترة انتهاء العصور الوسطى وظهور الحقبة الحديثة ؛

4 ـ مرحلة الاتجاه نحو النضج : عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة ؛

5 ـ مرحلة الاستهلاك الكبير : تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع .في هذه المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب [1] .

**7 ـ نظرية لبنشتين**

يؤكد لبنشتين على أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض [2].

1 عناصر النمو : تعتمد فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر موائمة ومساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة .

2 الحوافز : يوجد نوعين من الحوافز :

أ - الحوافز الصفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي .

ب - حوافز ايجابية وهي التي تودي إلى زيادة الدخل القومي ، ومن الواضح أن الأخيرة وحدها تقود للتنمية .

**8 ـ نظرية نيلسون**

يشخص نيلسون أنه يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف عند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض ، ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط اجتماعية وتكنولوجية تفضي إلى هذا الفخ وهي :

1 ـ الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان ؛

2 ـ انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل ؛

3 ـ ندرة الراضي القابلة للزراعة ؛

4 ـ عدم كفاية طرق الإنتاج .

(1) نعمة الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 41 .

(2) محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، مرجع سابق ، ص 41 .

### 9 ـ نظرية النمو المتوازن

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك ، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية ، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين ورانجر وآرثر لويس وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة ، وقد يكون لهذه النظرية آثار هامة [1] .

### 10 ـ نظرية النمو غير المتوازن

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ووفقا لهيرشمان فان إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية ، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى [2] .

## المطلب الثاني : إستراتيجية التنمية المحلية

تتضمن إستراتيجية التنمية العديد من الجوانب ذات الصلة بذلك سيتم التركيز على البعض منها كالآتي :

### أولا : دور القطاع الزراعي

يؤدي القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وخاصة في اقتصاديات الأقطار النامية ، ومنها العراق ، حيث تكون مساهمة القطاع الزراعي كبيرة في توليد الناتج القومي في معظم هذه الأقطار ، وقد تزيد في البعض منها على مساهمة القطاعات الأخرى ، إضافة إلى أن الزراعة تستوعب الجزء الأكبر من المشتغلين في الاقتصاد ، ويعتمد عليها معظم السكان بشكل مباشر أو غير مباشر ، كما تشكل الصادرات الزراعية القسم الأكبر من صادرات الكثير من هذه الأقطار [3] .

ونظرا لأهمية القطاع الزراعي هذه في معظم الأقطار النامية ، ورغم الاختلاف في درجة هذه الأهمية من قطر لآخر حسب أهمية القطاع الزراعي في اقتصاد القطر المعين ، فان دوره في

(1) هوشيار معروف ، دراسات في التنمية الاقتصادية ( استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي ) ، دار الصفاء للنشر، ط1 ، 2005 ، ص 60 .
(2) هيثم محمد الزغبي ، الإدارة والتحليل المالي ، دار الفكر الأردن ، ط1 ، 2000 ، ص 65 .
(3) يونس أحمد البطريق ، السياسات الدولية في المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط2 .

عملية التنمية يأتي من خلال ما يمكن أن يسهم به من مهام في تحقيقها ، ويبرز بعض ذلك فيما يأتي[1] :

- إن الزراعة توفر التمويل لعملية التنمية وخاصة ما تسهم به الزراعة في تمويل التنمية الصناعية ، إذ أن الزراعة من خلال إسهامها الواضح والمهم في تكوين الدخل القومي وبالتالي الدخل الفردي في معظم الأقطار النامية فإنها تكون المصدر الرئيسي الادخارات المتحققة في المجتمع سواء كانت ادخارات خاصة أو عامة ، ذلك أن إدخارات الأفراد تعتمد على الدخول التي تتحقق في القطاع الزراعي بشكل أساسي كما أن إيرادات الدولة وبالتالي ادخاراتها ، تعتمد على الدخل الذي يتولد في الاقتصاد والذي تسهم الزراعة بالجزء الأكبر منه ، خاصة وان التجارب التاريخية دلت على أن الدول المتخلفة التي استطاعت أن تحقق التقدم الاقتصادي ، حيث اعتمدت هذه الدول في مختلف مراحل تنميتها، وخصوصا في المراحل الأولى منها ، على الإنتاج الزراعي الذي يشكل مصدرا لتمويل التنمية الشاملة بصفة عامة ، والتنمية الصناعية خاصة ، ومهما كان طبيعة نظامها الاقتصادي؛

- توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي خلال مجرى عملية التنمية ، ذلك لان تطور القطاعات الأخرى يؤدي إلى أن تنشا فيها حاجة ماسة إلى الأيدي العاملة ، وبذلك تحتاج لمساندة الزراعة في ذلك ، وبدون تطور الزراعة وتحديثها عن طريق التوسع في استخدام المكائن والآلات الزراعية ، وتقليص حاجاتها إلى الأيدي العاملة ، وخاصة قي الأقطار التي يقل فيها عرض العمل بالقياس إلى الطلب عليه ، فان حاجة القطاعات الاقتصادية لا يمكن تلبيتها ، وبالتالي يمثل ذلك قيدا على عملية التنمية الاقتصادية ؛

- إن التجربة التاريخية أثبتت هي الأخرى بأن الزراعة كانت المصدر الأساسي إلى الأيدي العاملة التي توفرت لتطوير القطاعات الأخرى منذ الثورة الصناعية وحتى الآن ، وما يؤكد ذلك تناقص نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي من مجموع المشتغلين خلال عملية التنمية ، وان هذه النسبة تكون منخفضة إلى حد كبير بعد تحقيق هذه العملية، وبعد الوصول إلى مستويات متقدمة من التطور الاقتصادي ، وهو ما تثبته حالة الأقطار المتقدمة في هذا الصدد [2] ؛

- خلق السوق للسلع الصناعية أي خلق الطلب على منتجات القطاع الصناعي لتحفيزه على التوسع والتطور ، إذ أن الزراعة باعتبارها المصدر الأساسي في تكوين معظم الدخول الفردية في

(1) بوفليح نبيل ، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية – دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001. 2004 – المطبق بالجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشلف ،2005 ، ص 35 .

(2) تومي عبد الرحمان : واقع و أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 33 .

معظم الأقطار النامية ، وبالتالي المصدر الأساسي للطلب على السلع الصناعية ، وبدون اجراء بعض التطوير في القطاع الزراعي حتى يمكن توسيع حجم الطلب على السلع الصناعية وتنويعه من خلال زيادة الدخل الزراعي ، ومن خلال التوسع في الطلب على المنتجات الصناعية لاستخدامها في عمليات الإنتاج المختلفة كالأسمدة والمبيدات وما إلى ذلك ، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تحديث الزراعة وتطويرها ، خاصة وان تطور القطاع الصناعي يجابه بعقبة ضيق السوق ، وان الاعتماد في بداية عملية التنمية على توفر السوق المحلية ، بسبب ضعف قدرة معظم المنتجات الصناعية في الأقطار النامية على المنافسة خارج أسواقها ؛

- توفير الموارد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وخاصة المشتغلين في القطاع الصناعي ، ذلك لان عملية التنمية الاقتصادية تتضمن توسيع عمل هذه القطاعات ، وما يترتب على ذلك من زيادة عدد المشتغلين الذين يتم استيعابهم في عملية توسيع نشاطاتها ، وما يتطلبه ذلك من زيادة الحاجة إلى توفير المواد الغذائية اللازمة لسد احتياجات الأعداد المتزايدة منهم خارج القطاع الزراعي ، وبالتالي ضرورة قيام الزراعة بتلبية ذلك عن طريق توسيع إنتاجها من المواد الغذائية ، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تطور الزراعة وتحديثها خاصة وان تطور القطاعات وزيادة الدخول المتحققة لأفراد المجتمع من جراء ذلك يترتب عليه زيادة في الطلب على الإنتاج الزراعي وهو ما ينبغي للزراعة أن تقوم بتلبيته [1] ؛

- توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية لها في استيراد المعدات الرأسمالية وغيرها ، والتي تتسع وتشتد الحاجة إليها خلال عملية التنمية ، ذلك لان القطاع الزراعي يحتل مكانة هامة في معظم الدول النامية ، وتكون الصادرات الزراعية في معظمها الجزء الأكبر من صادراتها ، وبالتالي فان القطاع الزراعي يعتبر المصدر الرئيس للحصول على العملات الأجنبية لاستيراد احتياجات التنمية في الجوانب العديدة التي تتصل بتحقيقها ، وخاصة في المراحل الأولى منها ، نظرا لان القطاعات الأخرى لا يهتم بشكل مهما في توفير العملات الصعبة ، بسبب عدم تطورها وانخفاض أهميتها في اقتصادات معظم الأقطار النامية إذا استثنينا من ذلك بعض الأقطار النامية التي تعتمد على الصناعة الإستراتيجية بشكل مهم في اقتصاداتها ، إلا أن مساهمة القطاع الزراعي هذه لا يمكن تحقيقها ، إلا عن طريق تكثيف الجهود لتطوير الزراعة ولزيادة إنتاجيتها ، وتخفيض كلف الإنتاج ، وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي وتوجيه قدر أكبر من هذا الإنتاج صوب التصدير، وخاصة تلك التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها .

---

(1) حمداني محي الدين : محاولة تقييم عملية التنمية الفلاحية ولاية المدية ضمن التنمية المتبعة في الجزائر للفترة 1989-1999 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص 23 .

- تجهيز الصناعة بالمواد الأولية الزراعية ، ذلك لأن الصناعة تعتمد في الكثير من نشاطاتها الإنتاجية على الزراعة ، حيث تقوم بمد هذه النشاطات بالمواد الأولية اللازمة لاستخدامها في إنتاجها، وخاصة في المراحل الأولى من عملية التصنيع ، خاصة وأن معظم الصناعات التي تقام في البلدان النامية في بداية تطورها تعتبر من الصناعات الزراعية ، أي التي تعتمد على المنتجات ذات الأصل الزراعي كمستخدمات في إنتاجها ، إضافة إلى ضعف قدرة معظم البلدان النامية على استيراد هذه المستخدمات من الخارج لشحة النقد الأجنبي المتاح لديها ، ولاشك أن توفر القدرة للقطاع الزراعي على تحقيق ذلك يؤدي إلى الحاجة إلى استيراد هذه المستلزمات ، وبالتالي استنفاذ جزء من العملات الأجنبية قد لا يكون قليلا في بعض الحالات ، بدلا من استيعابها باتجاه تلبية الحاجة لاستيراد مستلزمات التنمية من المعدات الإنتاجية وغيرها (1) ؛

- إن الزراعة تعتبر القطاع الذي تعتمد عليه الأقطار النامية في تحقيق أمنها الغذائي في ظل الظروف الدولية المعاصرة ، التي تظهر فيها الصراعات الحادة الظاهرة منها والخفية ، والتي تستخدم فيها مختلف الضغوط ، ومن أهمها استخدام الغذاء كوسيلة ضغط على الدول التي تفتقر إلى ما يلبي حاجتها إليه ، وحيث أن الطلب على المنتجات الغذائية يتزايد بسبب تزايد السكان وارتفاع الدخول وارتفاع مستويات المعيشة مقابل عرض محدود من المنتجات الغذائية وضعف إمكانات تحقيق تطور مهم في هذا العرض بسبب المحددات الطبيعية التي تحكم إنتاج هذه المنتجات ، وما يؤدي إليه ذلك من خطورة تتصل بأهم الاحتياجات الضرورية في هذه الأقطار عندما تعجز عن توفر الغذاء الكافي لسكانها ، وما يؤدي إليه ذلك من احتمال استخدام هذه الحاجة الضرورية كوسيلة ضغط على الأقطار النامية اقتصاديا وسياسيا من قبل بعض الأقطار المتقدمة التي يتوفر لديها فائض في إنتاج الغذاء ؛

- إن الزراعة لا تسهم في توفير الأمن الغذائي فقط ، وإنما يمكن أن توفر أداة تستخدمها الأقطار النامية في تعديل شروط التبادل الدولي وتحسينها لصالحها ، وذلك عندما يتوفر في بعض هذه الأقطار من إنتاجها الغذائي قدر مهم يتاح للتصدير في ظل ظروف تزايد الطلب على الغذاء مقابل محدودية العرض ، وبالتالي الحصول على شروط أفضل في تجارتها الدولية بسبب ضرورة وأهمية السلع الغذائية التي تقوم بتصديرها عندما تتوفر لديها القدرة على تحقيق ذلك وما يمثله هذا من زيادة قوة مساومتها في السوق الدولية .

وبناء على كل ما سبق والمتضمن وجود دور مهم للزراعة في تحقيق التنمية لذلك فإن معدل نمو الاقتصاد ككل يتحدد بمعدل نمو القطاع الزراعي من خلال تأثير هذا المعدل على معدل النمو

(1) زرقين عبود ، صناعة الحديدي والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية للجزائر ، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1996 ، ص 25 .

الإجمالي ، ومن خلال الدور الذي تقوم به الزراعة في التأثير على هذا المعدل من خلال ما تسهم به في ذلك .

**ثانيا : دور القطاع الصناعي في التنمية**

تحتل الصناعة مركزا متميزا في إطار العمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتلعب بذلك دورا رئيسيا هاما في إطار هذه العملية ، كما أن التصنيع يعد حجر الزاوية في التنمية الإقتصادية ويؤكد ذلك كاتب آخر إذ يشير إلى أن عملية التصنيع تعتبر محور عملية التنمية الاقتصادية كما تتم الإشارة كذلك إلى أن كل سياسة للنضال ضد التخلف لابد أن تشمل كجزء مهم منها سياسة للتصنيع ، وحيث يظل التصنيع دائما شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية (1) .

إن الدور الذي تحتله الصناعة في إطار عملية التنمية الاقتصادية يتأثر بما يمكن أن تؤديه الصناعة في هذه العملية من خلال ما يأتي :

- إن الصناعة تدعم الاستقلال الاقتصادي الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الاستقلال السياسي في عالم اليوم الذي تتضارب فيه المصالح ، والذي توجد فيه العديد من مراكز القوى التي تحاول الضغط على هذا البلد أو ذاك ، إذ أن هذه القوى يمكن أن تستغل الحاجة الاقتصادية التي تبرز لدى بعض الدول في سد احتياجاتها على الخارج ، ولذلك فإن تطوير القطاع الصناعي يمكن أن يقلل من اعتماد البلد في توفير احتياجاته على الخارج ، ويوفر القدرة الذاتية للاقتصاد على التطور ، وتقليل ما يمكن أن يؤثر على استقلاله الاقتصادي من خلال ذلك ؛

- المساهمة في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الناشئ عن اعتماد الاقتصاد النامي على أنواع محدودة من النشاطات يتضمنها قطاع أو قطاعات محدودة تساهم في تكوين الناتج القومي، وفي التشغيل وفي الصادرات كما هو الحال في ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي أو الصناعة الإستخراجية في الكثير من البلدان النامية، إلا أن التطور الصناعي يقلل من هذا الاختلال عن طريق إضافة قطاع إنتاجي يمكن أن يسهم بشكل مهم في تكوين الناتج القومي ، وفي التشغيل وفي الصادرات ، خاصة وأن هذا القطاع تتسم نشاطاته بالتنوع الكبير في حالة تطوره ، وما يترتب على ذلك من تنويع الهيكل الإنتاجي والصادرات وتقليل المخاطر التي يمكن أن ترافق ضعف التنوع في حالة عدم تطور القطاع الصناعي ، خاصة وأن القطاعين اللذين يتم الاعتماد عليهما في الكثير من اقتصادات البلدان النامية ، وهما الزراعة والصناعة الإستخراجية ، يخضعان إلى عوامل تضعف قدرة البلد النامي على التحكم فيهما في حالات ليست قليلة ، كما هي الحالة عندما تتغير الظروف

(1) فرحي محمد ، تخطيط التنمية الاقتصادية ، من منظور إسلامي – حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص 40 .

الطبيعية بالنسبة للزراعة ، أو بأحوال السوق بالنسبة للصناعة الإستخراجية وخاصة أحوال الطلب الذي يتحدد في أسواق الدول المتقدمة والتي تخضع لمؤثرات سياسية واقتصادية عديدة (1) ؛

- المساهمة في التشغيل إذ أن القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات الهامة التي يمكن أن تستوعب أعداد ليست بالقليلة من الأيدي العاملة وبالتالي فإن تطوره يعد ضروريا لامتصاص البطالة الظاهرة والبطالة المقنعة ، وكذلك لامتصاص الأيدي العاملة التي يمكن أن تفيض في القطاع الزراعي من خلال عملية تحديثه ، عن طريق إدخال الوسائل والأساليب الإنتاجية الحديثة ضمن إطار العمل من أجل تحقيق التنمية ، وبالتالي تبرز ضرورة توفير العمل المنتج لهؤلاء من خلال تطوير للقطاع الصناعي ، وتقليل توجههم نحو العمل في مجالات هامشية أو خدمية بشكل قد يفيض عن الحاجة الفعلية لعملهم في هذه المجالات ، كما أن تطور القطاع الصناعي وما يؤدي إليه من تطور في القطاعات الأخرى، فإنه يوسع حركة التشغيل في تلك القطاعات كذلك ، الأمر الذي يساعد على امتصاص العمالة الفائضة ؛

- إن القطاع الصناعي يسهم في توفير احتياجات الأفراد والمجتمع من السلع الاستهلاكية ، وبالتالي فإنه يسهم في توفير احتياجات الأفراد والمجتمع من السلع الاستهلاكية ، وبالتالي فإنه يسهم من خلال ذلك في تطوير ورفع مستوى المعيشة ، وهو الهدف التي تستهدف تحقيقه عملية التنمية ، خاصة وأن هذا الاستهلاك يتجه نحو التزايد بفعل ارتفاع الدخول ، وزيادة درجة التحضر ، وزيادة السكان ، وارتفاع المستويات الثقافية، وهو ما تتضمنه التنمية ؛

- التأثير في ميزان المدفوعات للتقليل من العجز من هذا الميزان ، أو لتوفير قدر أكبر من العملات الأجنبية ، تمكن البلد من زيادة قدرته على استيراد احتياجاته المختلفة، ويمكن للقطاع الصناعي أن يسهم في ذلك من خلال قيام القطاع الصناعي بإنتاج سلع صناعية تسد احتياجاته بدلا من اللجوء إلى استيرادها ، وبالتالي فان توفر العملات الأجنبية، التي تتطلبها عملية الاستيراد في حالة عدم قدرته على تصنيعها محليا ، كما أن الصناعة يمكن أن توفر للبلد عملات أجنبية تساعده على استيراد مستلزمات سد حاجته في المجالات الاستثمارية والإنتاجية في حالة تطور الصناعة ، ولكي توفر صادرات من بعض السلع الصناعية ، على أن يجري التركيز في هذا الصدد على تلك الصناعات التي تعد منتجاتها بأنها هامة ، وان تزايد الطلب الدولي عليها اكبر من الإمكانات المتاحة لزيادة العرض منها، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الغذائية والمنتاجات النفطية التي يمكن أن تتوفر مستلزمات إنتاجها محليا؛

(1) موازي بلال ، الاستثمار والتنمية الاقتصادية – تجربة الجزائر – مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص 33 .

- يسهم التصنيع في استخدام الموارد المحلية بشكل اكبر كما أن درجة الانتفاع من الموارد الاقتصادية يمكن زيادتها من خلال تطوير القطاع الصناعي ، بما يتضمنه من تصنيع الخامات والمواد الأولية بدلا من تصديرها ، وبالتالي الحصول على القيمة المضافة التي تولدها مرحلة التصنيع هذه بالإضافة إلى أن مثل هذا التصنيع سيحفز مجالات إنتاجية عديدة على التوسع بالشكل الذي يرفع من مساهمتها في تحقيق التنمية ؛

- إن القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات ذات الارتباطات الأمامية والخلفية القوية بقطاعات الاقتصاد الأخرى ، وبذلك فان القطاع الصناعي من خلال توفير منتجاته كمستلزمات بعملية التوسع في القطاعات الأخرى فانه يساعدها على إجراء هذا التوسع ، كما أن القطاع الصناعي باستخدامه الكثير مما توفره له القطاعات الأخرى فانه يحفز تلك القطاعات الأخرى على التوسع كذلك نظرا لتشكيله طلب على منتجاتها ، بالشكل الذي يوسع من إنتاجها ، ولذا فان العلاقة المتبادلة القوية التي تبرز خلال عملية التنمية بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي ، هي خير دليل على ذلك ، خاصة وأنهما يشكلان القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين في الاقتصاد ؛

- إن القطاع الصناعي يعتبر من ابرز القطاعات الاقتصادية ذات القدرة العالية على استخدام احدث المنجزات العلمية والتكنولوجية والانتفاع منها ، وذلك نظرا لارتباطه باستخدام رأس المال بشكل أوسع من غيره ، الأمر الذي يتيح إدخال المنجزات العلمية والتكنولوجية من خلال ذلك وان هذا لا يقتصر أثره على عملية الانتفاع منها ، وإنما يمكن من إحداث تكييف في المجالات التكنولوجية ، وبالتالي يمكن أن يتحقق من جراء هذا الاستخدام تحقق إسهال في إحداث التطور في المجالات العلمية والتكنولوجية(1)؛

- إن التصنيع يسهم في تطوير قدرات ومهارات العاملين ، نظرا لان التصنيع يعتمد على وسائل وطرق إنتاج حديثة تتضمن تطوير العاملين وهذا يؤدي إلى تطوير العنصر البشري في الاقتصاد ، وبحيث لا يقتصر اثر هذا العنصر على القطاع الصناعي فقط ، وإنما يمكن أن يسهم القطاع الصناعي من خلال ذلك في توفير القدرات والمهارات للعمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق انتقال بعض العاملين منه للعمل فيها ، وبذلك يمكن أن يساند القطاع الصناعي عملية التطور في القطاعات الأخرى ؛

- إن التصنيع يسهم في تحقيق درجة اكبر من الاستقرار الاقتصادي نظرا لما يتيحه من تنويع في الهيكل الإنتاجي ، كذلك في الصادرات إضافة إلى أن القطاع الصناعي من خلال إسهامه

(1) تقرير التنمية البشرية (ب) لعام 1993 منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ،1993 ، ص ، 15 .

في زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد على توفير احتياجاته محليا، عن طريق إنتاج السلع اللازمة لسد تلك الاحتياجات ؛

- إن تحقيق التطور في القطاع الصناعي من خلال كل ما سبق ، يسهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، نظرا لان الدول المتقدمة يمثل فيها القطاع الصناعي أهمية كبيرة سواء من حيث إسهامه في تكوين الناتج القومي أو في التشغيل أو في الصادرات ، وهذا الأمر يلاحظ حتى في الدول المتقدمة التي تعتمد في تقدمها على القطاع الزراعي بدرجة اكبر ، إلا أن القطاع الصناعي فيها يحتل أهمية واضحة كذلك ، باعتبار أن تقدم هذا القطاع يمثل ضرورة هامة لإحداث التطور في القطاع الزراعي ولذلك غالبا ما يستعمل التصنيع والنمو كمترادفين ولا شك أن هناك سوء استعمال لهذا الترادف إلا انه مع ذلك يتضمن قسطا وافرا من الحقيقة [1] .

**ثالثا: دور الدولة في عملية التنمية**

لعبت وتلعب الدولة دورا متميزا في إحداث عملية التنمية وإطلاقها إلا أن هذا الدور قد اختلف في مداه وفي طبيعته ، من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها ، والظروف والأوضاع التي تعيشها فالدولة في الإطار الرأسمالي لعملية التنمية تلعب دورا يختلف عن دور الدولة في الإطار الاشتراكي ، إذ تزداد درجة تدخل الدولة في القيام بالنشاطات الاقتصادية ، وفي القيام بالعمل من أجل تحقيق التنمية في الإطار الاشتراكي بشكل يفوق في مداه وطبيعته عن الدور الذي تقوم به الدولة في الإطار الرأسمالي ، وأن دور الدولة حتى ضمن النظام الاقتصادي والاجتماعي المعين يختلف تبعا لدرجة تطور الاقتصاد وظروفه وأوضاعه، فالدور الذي لعبته الدولة في إنجلترا في بدايات تطورها يختلف عن الدور الذي لعبته في فرنسا وألمانيا مثلا ، وكذلك يختلف عن الدور الذي لعبته في اليابان ، وهذا ناجم عن اختلاف درجات التطور والأوضاع والظروف التي تحكم عمل النشاطات الاقتصادية والتوسع فيها [2] .

إلا أن تطور الرأسمالية من صيغة المنافسة التامة أو ما يقترب منها إلى صيغة المنافسة الاحتكارية والاحتكار ، وبروز النقابات كلها عوامل أدت إلى إعاقة قوى السوق عن التفاعل فيما بينها بحرية تامة ، وبما يضمن أفضل وأكفأ استخدام ممكن للموارد حسب افتراضات سوق المنافسة التامة، وهذا ما دعا الدول الرأسمالية إلى زيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية لأسباب عديدة من أبرزها :

(1) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1992 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ، 1992 ، ص 10 .

(2) تقرير التنمية البشرية : منشور لحساب الأمم المتحدة الانتمائي ، بيروت ،1994 ، ص 12 .

1. تكرر الأزمات الاقتصادية لفترات طويلة دون أن تستطيع قوى السوق معالجتها وخاصة أزمة الثلاثينيات التي أكدت بشكل واضح عجز قوى السوق عن معالجة حالات الكساد والبطالة التي سادت لفترة طويلة و دفعت باتجاه زيادة تدخل الدولة لعلاج ذلك ؛

2. بروز مجالات تكنولوجية تتطلب قدرا كبيرا من الموارد والإمكانات من ناحية ولا تحقق مردودات آنية وتخضع للتجريب في حالات ليست بالقليلة من ناحية أخرى ، وهذا يؤدي إلى قيام الدولة بتحمل أعبائها ، كما هو الحال في مجالات ارتياد الفضاء ؛

3. التطور الكبير الواسع في بعض جوانب الصناعة العسكرية والتي يتطلب القيام بها موارد وإمكانات ضخمة يصعب على النشاط الخاص القيام بها ، الأمر الذي تطلب من الدولة تحمل مهمة القيام بها ، كما هو الحال في صناعة الأسلحة النووية ؛

4. امتلاك الدولة لقطاع واسع من المشروعات التي فرضت عليها مثل هذا الامتلاك بحكم أوضاع وظروف مختلفة ، سواء في المجالات أعلاه أو في المجالات الأخرى ، وهو الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى وجود دور مهم للدولة في النشاطات الاقتصادية من خلال ذلك.

إن الحاجة لتدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية و في تحقيق التطور والتوسع فيها عن طريق إحداث التنمية في البلدان المختلفة، تكون أكبر بكثير بسبب عوامل عديدة من بينها عجز قوى السوق نتيجة لـ [1] :

1. نواقص السوق في هذه الدول التي تجعل السوق فيها غير تامة ، الأمر الذي يعيق من تفاعل قوى السوق بالشكل الذي يؤدي إلى العجز في عمل هذه القوى عن تحقيق الاستخدام الكفء للموارد ؛

2. عجز هذه الدول عن التوجه نحو إقامة المشروعات الإنتاجية التي ترتبط بدرجة أكبر من غيرها بأحداث التنمية نظرا لأن الموارد تتجه في ظلها إلى المجالات ذات الربحية المرتفعة والسريعة وذات المخاطر القليلة في الوقت نفسه ، قياسا بالاستثمارات التي تنخفض ربحيتها وتحتاج لفترة استرداد طويلة وتزداد درجة المخاطرة ، وخاصة بسبب العوائق العديدة للاستثمار في هذه الدول [2] ؛

3. عجز الدول في توجيه الموارد نحو مجالات رأس المال الاجتماعي فيها بالشكل الذي يوفر الأساس الطافي من مرتكزات البناء التحتي اللازم لعملية التنمية؛

(1) محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، مرجع سابق ، ص 45.
(2) المجلس الوطني ا لاقتصادي والاجتماعي : لجنة التقييم ، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2000 ، نوفمبر 2000 ، ص 25 .

4. عجز الدول في تحقيق الوفورات الخارجية ، نظرا لأن الهدف الأساس للمشروعات الخاصة ، وهو تحقيق الانتفاع الذاتي ، أي أنها تعمل على تحقيق الوفورات الذاتية لها دون أن تعتمد أساسا إلى تحقيق وفورات تستفيد منها مشروعات أخرى إلا عرضا من خلال سعيها إلى تحقيق وفورات داخلية .

تبرز الحاجة الكبيرة إلى زيادة درجة تدخل الدولة في القيام بالنشاطات الاقتصادية ، وفي توسيعها بالشكل الذي يمكن من القيام بالأعباء الكبيرة التي يتطلبها القيام بعملية سريعة وفعالة نظرا لأن عملية التنمية تتضمن إجراء تغييرات واسعة وجذرية في الجوانب المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولذلك ينبغي على الدولة أن تتصدى لمهمة واسعة ومعقدة وهي العمل من أجل تحقيق التنمية .

أما في الدول الاشتراكية فتزداد درجة تدخل الدولة من خلال الخطة وعن طريق امتلاك الدولة للجزء الأساسي من المشروعات وخاصة الحاكمة منها ، أي تلك التي تحكم عمل النشاطات الاقتصادية ، بغية توجهها نحو الاتجاهات المرغوبة ، وبما يحقق الأهداف الموضوعة .

لذلك فإن الخطة هي الأداة التي يمكن من خلالها تعبئة موارد المجتمع وإمكاناته بشكل واع مسبق ، وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها والتي تتغير من فترة لأخرى حسب حجم الموارد والإمكانات المتوفرة أو التي يمكن توفيرها من ناحية المجتمع خلال الفترة المعينة من ناحية أخرى [1] .

وبناء على ذلك فإن الخطة تتضمن :

- أهداف تراعي الأولويات في إشباع الاحتياجات الأكثر أهمية في المجتمع خلال الفترة المعينة ؛
- حصر الإمكانات والموارد المادية والبشرية وتعبئتها لتحقيق الأهداف التي تم وضعها ؛
- اختيار الوسائل أي المشاريع التي من خلالها يتم استخدام الإمكانات و الموارد باتجاه تحقيق الأهداف الموضوعة وبالشكل الذي يحقق أفضل النتائج بأقل ما يمكن من الجهود والإمكانات وترتيب عملية تحقيق الأهداف حسب أولويتها وفي ضوء الإمكانات المتاحة .

**المبحث الثالث : تخطيط التنمية المحلية وتمويلها**

في هذا المبحث سيتم التعرف على تخطيط التنمية المحلية والذي أصبح يستخدم من قبل معظم دول العالم إضافة الى التعرف على أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي تمويل التنمية .

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 1990 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مطابع الأهرام القاهرة 1990.

**المطلب الأول : تخطيط التنمـــية المحلية**

لـم يعـد التخطيط الاقتصادي قاصرا على مجموعة من الدول دون الأخرى بل أصبح يستخدم الآن كأسلوب للتنمية المحلية في معظـم دول العالــم مع اختلاف في درجة شمــوله ودرجـة إلزامه [1] .

ولذلـك قد توجد تعـريفـات عـديـدة للتخطيط وسيتم الاكتفاء فقط بوضـع تعـريف يشمـل الكثيـر ممــا ينطـوي عليــه التخطيـط الاقتصــادي .

ويمكن تعـريف التخطيـط بأنــه عمليــة حصــر وتجميــع مـوارد المجتمـع مـاديـة كانت أو بشـرية وتنظيم طريقة استغلالهـا بمـا يكفـل تحقيـق أهـداف محددة خـلال أقصــر فتــرة زمنيــة ممكنـــة ، ومـن هـذا التعـريف ينطـوي تخطيط التنميــة المحليــة علـى مـا يلـي :

أ- عملية حصر المـوارد الموجـودة سـواء كـانت مـوارد مـــادية أو بشــرية ويتـم هـذا الحصر عن طـريـق الجهـاز الإحصـائـي القـائـم ، ويجـب أن يكـون الحصـر سليمـا حيث تتـوقف علـى دقتــه دقــة العمليــة التخطيطيــة وكفاءتها ؛

ب ـ عمليــة تحديـد الأهـداف المطلـوب تنفيذهـا خلال فتـرة زمنية معينـة وهـذه العمليـة هـي أســاسا مـن اختصـاص السلطــة السيــاسيــة العليـا فـي أي مجتمــــع بالرغـم مـن أن الجهـاز التخطيطـي هـو الذي يـوم بوضـع مجموعات مـن الأهداف البديلــة ثم تقـوم السلطـة السيـاسية في المجتمع باختيـار البديل الذي يقتـرب بدرجـة أكبــر مــن الصــورة التـي تطلبهـا للمجتمــع ؛

ج- عمليــة تجميـع مـوارد المجتمـع بشــريــة كـانت أو مــاديـة بكـافـة الطرق والوســائـل الممكنـــة حتـى يمكـن زيادة حجـم رأس المــال – البشـري والعينـي – في المجتمـع ورفـع معدل الإضـافات السنـويـة إليـه ؛

د- عمليــة تنظيم استخـدام المـوارد مـن حيث توطينهـا ومـزج عـوامـل الإنتـاج بما يحقق أقصـى كفـايـة تخطيطيـة ممكنـــة [2].

إن هـذه العمليـات الأربـع التـي ينطـوي عليهــا هـذا التعـريف ليست بالضـرورة عمليــات متتـابعـة زمنيــا ذلك أن كـل عمليـة منهـا تكـون جزءا مـن العمليـة التخطيطيـة ككـل والتي لـن تكـون سليمـــة إلا إذا توافر لها شــرط الاستمــرار [3] .

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : لجنة تقييم مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003 الدورة العامة الثالثة والعشرون .
(2) محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، مرجع سابق ، ص 41 .
(3) السبتي وسيلة ، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة) ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص نقود وتمويل ، غير منشورة ، جامعة بسكرة ، 2005 ، ص 40 .

**1 ـ أنـــــواع التخطيـــــط**

يستـخدم أسلـوب التخطيـط لأغـراض كثيـرة منها مثلا وضـع وتنفيـذ خطـة لإرسـال إنسـان إلـى القمر أو الفضـاء ، أو إدارة مشـروع أو مـدينـة أو إقليـم أو دولـة وربمـا يكون هـدف التخطيـط مؤقتـا مثل التخطيـط بعد كارثـة طبيعية ، أو أثنـاء الحـرب أو للإنشاء والتعميـر بعد الحـروب وبالمثـل يـوجـد التخطيـط لهدف أو فترة أطول من ذلك مثـل التخطيط بهـدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي لمواجهـة التقلبات الاقتصادية ، وأكثـر ما يهمنـا هنـــا هـــو التخطيط مـن أجـل تحقيـق التنميـــة الاقتصــاديــة .

ويمكن النظـر إلى هذا التخطيـط مـن الزوايا الآتيـة :

- مـن حيث درجـة إلزام الخطـة ؛
- مـن حيث درجـة شمـولهـا ؛
- مـن حيث درجـة مـركـزيتهـا ؛
- مـن حيث طـول فتـرتهـا .

وسيتـم التعرف على هذه النـواحي الأربـع باختصار على التـوالـي :

**1 - 1 ـ درجـة إلزام الخطـة**

يوجـد نوعـان مـن التخطيـط في هـذا المجال أحـدهمـا اختياري والآخـر إجبـاري فالتخطيـط الاختيـاري يوجد في بعض الدول الغربيـة المتقدمـة مثـل انجلتـرا ، وفرنسـا وإيطـاليـا ويسمــى هـذا النـوع التخطيـط التأشيري (1) .

وتقـوم الإدارة الحكـوميـة أو الهيئـة المختصـة بالتخطيط بـوضـع خطـة معينـة تعتمـد في تنفيـذهـا على بعض الأدوات والسيـاسات الاقتصادية وليـس على إصـدار الخطـة كأمـر يجب على الـوحدات الإنتـاجيـة والقطاعات المختلفة تنفيذه ، فإذا تطلبت الخطـة الإسـراع بتنمية قطـاع صنـاعـي معيـن أو منطقـة جغـرافيـة معينـة تعتبـر أقل تقدمـا مـن غيرهـا فإنـه يعتمد فـي تنفيـذ ذلـك مثـلا على إعطـاء توصيـات بإقـراض المنظمين الـذين يسـاهمـون في هـذا المجـال قـروضـا بأسعـار فـائـدة منخفضــة أو إعفـائهـم مـن جـزء مـن الضـرائـب أو كلهـا لفتـرة معينـة ، أي أن تنفيذ الخطط التأشيـرية يعتمـد أسـاسـا على إعطـاء بعـض المحفزات للمنظميـن ، وأصحـاب رؤوس الأمــوال لحثهـم على المسـاهمـة في تنفيـذ أهـداف الخطـــة .

(1) أحمد مصطفى خطر، مرجع سابق ، ص 25 .

أما النوع الآخر فهو ما يمكن تسميته التخطيط الأمر وساد مثل هذا النوع من التخطيط في دول الاشتراكيات الماركسية ، وقد احتل الجهاز التخطيطي مكانا هاما وبارزا من حيث مهامه وحجمه وأهمية القائمين عليه إذا ما قورن بمكانته في الدول التي تتبع أسلوب التخطيط التأشيري .

وتعتبر الخطط في هذا النظام بمثابة أمر للقطاعات المختلفة والوحدات الإنتاجية واجبة التنفيذ ولها قوة القانون لذلك فإن إمكانية تنفيذها أكبر بكثير من إمكانية تنفيذها في التخطيط التأشيري .

**1 - 2 - درجة شمول الخطة**

ويوجد في هذا المجال تخطيط جزئي وتخطيط شامل ، حيث يتناول التخطيط الجزئي تخطيط قطاع معين أو سياسة اقتصادية معينة ، فمثلا نجد أن الكثير من الدول في بداية إتباعها أسلوب التخطيط قد قامت بوضع خطة لقطاع اقتصادي معين يعتبر هام من وجهة نظرها من حيث دفع عجلة التنمية ، وربما يأخذ التخطيط الجزئي طريق تخطيط بعض الأدوات والسياسات الاقتصادية مثل الأجور أو الاستثمار أو الأسعار وغيرها ، أو تخطيط بعض القطاعات الجغرافية في دولة ما[1] .

أما التخطيط الشامل فيتضمن وجود خطط على المستوى القومي ككل ، أي تمتد هذه الخطط إلى كافة القطاعات والسياسات الاقتصادية ، ويبدأ هذا النوع من التخطيط غالبا بتحديد معدل معين لنمو الدخل أو الإنتاج القومي خلال فترة الخطة كهدف أساسي للخطة ثم تخطيط القطاعات الاقتصادية المختلفة وتستخدم السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق هذا الهدف .

يمكن النظر إلى التخطيط من حيث درجة المركزية السائدة فيه ، ويمكن القول عموما بأنه يوجد حدان متباعدان على طرفي نقيض في هذا المجال هما المركزية المتطرفة واللامركزية المتطرفة ، ويتوقع سواد الحالة الأولى في مجتمع اشتراكي متطرف حيث يوجد تخطيط شامل آمر حيث يشمل القطاع العام الاقتصادي الوطني كله ( تقريبا ) وينعدم وجود القطاع الخاص ( أو يقرب من ذلك ) [2] .

أما اللامركزية المطلقة فيتوقع إمكانية سوادها في نظام رأسمالي متطرف تسيره آليات السوق ، حيث تخطط كل وحدة إنتاجية لنفسها دون وجود أي خطة عامة (أو حتى جزئية) .

**1 - 3 - طول فترة الخطة**

---

(1) أحمد زهير نامية ، مرجع سابق ، ص 22 .

(2)ادوارد جيم بلاكيلي ، مرجع سابق ، ص 30 .

توضع خطط التنمية المحلية غالبا لفترة محددة تختلف كثيرا في طولها من دولة إلى أخرى ، فمثلا توجد خطط تنمية لنصف سنة في رومانيا وخطط لعام واحد في تشيكوسلوفاكيا وتركيا، وخطط لعامين في بلغاريا والمغرب ، وخطط لثلاث سنوات في المجر ومالي ، وخطط تعطى أربع سنوات في الكثير من الدول ، إلا أن الفترة التخطيطية في معظم الدول هي خمس سنوات ولكن توجد خطط لست سنوات في نيجيريا وبولندا ، ولسبع سنوات في الاتحاد السوفيتي ، ولثمان سنوات في بورما واندونيسيا ، ولتسع سنوات في ليبريا ، وهناك الكثير من الدول لديها خطط لعشر سنوات.

وأخيرا فإنه توجد لدى معظم الدول الشيوعية خططا لفترات أطول مثل 10 أو 20 أو 25 سنة ، وتوجد عوامل كثيرة تخلق الفروق في طول فترات الخطط في الدول المختلفة، ينبع بعضها من متطلبات إدارية أو سياسية ، ويمثل بعضها عوامل خارجية[1].

**2 ـ المجموعات الأساسية للخطط من حيث طول الفترة**

توجد هناك ثلاثة أنواع من الخطط :

ـ خطط قصير الأجل ؛

ـ خطط متوسطة الأجل ؛

ـ خطط طويلة الأجل .

**أولا : الخطط قصيرة الأجل**

أحيانا لا تسمح الظروف لدولة ما أن تنظر إلى الأمام لفترة أطول من ستة أشهر أو سنة – مثلا في فترات الانتقال أو عدم التأكد – والاختيار في هذه الظروف هو إما أن تخطط هذه الدولة للفترة القصيرة أو لا تخطط إطلاقا ، فمثلا بعد ترك يوغوسلافيا للكتلة السوفياتية عام 1948 وجدت الحكومة أن الوضع الداخلي والخارجي لا يسمح لها بالتخطيط لفترة تطول عن سنة [2] .

ولذلك اعتمدت يوغوسلافيا في الفترة 1952 إلى 1956 وبنجاح كبير على خطط للتنمية طول كل منها عام واحد ، وعندما فشلت الخطة الخماسية الثالثة في تشيكوسلوفاكيا ، وبينما كانت تحاول تحضير الأسس لخطة أخرى أدخلت خطة طولها عام واحد في عام 1923، وبالطبع من خلال تنفيذ خطة العام الواحد يجد المخططون أنهم قد اكتسبوا الخبرة والوقت لتحضير خطة لفترة أطول .

(1) رشيد أحمد عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 20 .

(2) عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 50 .

**ثانيا: الخطط متوسطة الأجل**

لا توجد فترة بعينها تعتبر مثلى بالنسبة لكل الدول حيث يحكم اختيار الفترة التخطيطية المناسبة لكل دولة الأحوال والظروف السائدة فيها ، وكذلك ربما يتغير طول الفترة التخطيطية في دولة ما إذا ما تغيرت ظروفها ، وغالبا ما تتراوح الفترة التي تغطيها الخطة متوسطة الأجل ما بين 3 و 7 سنوات (1) .

**ثالثا: الخطط طويلة الأجل**

عندما تكون الدولة في أولى مراحل تنميتها فإنها عادة تجد أنه من الأفضل أن تبدأ العملية التخطيطية بخطة قصيرة نسبيا لسنة أو لسنتين مثلا ، فاحتمال تحضير خطة طويلة الأجل في مثل هذه الدول لا يعطى له اعتبار كبير ، ولكن مع تقدم الدولة فإنه يوجد أن عددا متزايدا من المشروعات والبرامج لا يمكن أن تشمله خطط قصيرة أو متوسطة الأجل ، لذلك تحاول بعض الدول أن تتغلب على هذه المشكلة عن طريق تحضير برامج للقطاعات الأساسية والهامة تعطي فترات أطول من فترة الخطط فيها ، فمثلا وضع برنامج في يوغوسلافيا للقوى الكهربائية ممتدا لعشر سنوات أي لأطول من فترة الخطة فيها وهي خمس سنوات (2) .

**3 ـ مراحل تخطيط التنمية المحلية**

رغم أن عملية تخطيط التنمية المحلية هي عملية متشابكة ومستمرة إلا أنه يمكن التمييز بين أربع مراحل للعملية التخطيطية وهي :

ـ مرحلة إعداد البيانات اللازمة ؛

ـ مرحلة إعداد الخطة ؛

ـ مرحلة تنفيذ الخطة ؛

ـ مرحلة متابعة الخطة وتقييمها (3) .

**3 ـ 1 ـ مرحلة إعداد البيانات اللازمة :**

قبل القيام بوضع أي خطة لتنفيذها في المستقبل لابد من توافر مجموعة من البيانات والإحصاءات والتي تظهر بدقة الظروف السائدة والإمكانيات الموضوعية المتوفرة ، لذلك فلوضع خطة شاملة يجب التعرف على عدد السكان في أقرب تاريخ لبداية الخطة ، وكذلك تطورهم على مر الزمن حتى يمكن التنبؤ بالتغييرات التي ستطرأ في هذا المجال أثناء تنفيذ الخطة ، وبجانب عدد

(1) عصام خوري ، عدنان سليمان ، مرجع سابق ، ص 44 .

(2) علي خاطر شنطاوي ، مرجع سابق ، ص 60 .

(3) محمد عبد العزيز عجمية ،إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 66 .

السكان يجب معرفة توزيعهم الجغرافي، وتركيبهم حسب السن والمهنة والجنس حتى يمكن معرفة مدى توافر مختلف الخبرات في القطاعات الاقتصادية والجغرافية المختلفة ، ويجب الحصول أيضا على إحصاءات عن حجم الإنتاج وتوزيعه على القطاعات المختلفة ليس فقط في أقرب تاريخ لبدء الخطة ولكن في فترات سابقة ، ومن الأهمية أن تتوافر بيانات عن مكونات الدخل الوطني وكيفية تغيير كل منها ، أي لابد من وجود دراسات عن الاستهلاك والادخار والاستثمار ، وهيكل كل منها وكيفية تغييره ، وبيانات الأسعار والأجور ضرورية لحساب التكاليف والعائد من المشاريع والبرامج ولتحديد وجود ومعدل الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، وكذلك لابد من توافر بيانات عن التجارة الخارجية من حيث حجم وقيمة كل من الصادرات والواردات والدول المتعامل معها ، وبالإضافة إلى ذلك لابد من وجود قدر من البيانات عن الظروف الطبيعية ، هذا فضلا عن الإمكانيات الطبيعية مثل مساحة الأرض الزراعية وكميات المياه أو الأمطار واحتياطي المعادن السائلة والصلبة المتوافرة ومعدل استغلال كل منها [1] .

ومهمة الجهاز التخطيطي غالبا لا تكون في جمع هذه البيانات ، فهي أساسا مجال عمل الجهاز الإحصائي في المجتمع ، ولكن مهمة الجهاز التخطيطي هي في أخذ هذه البيانات الوصفية والقيام بتحويلها إلى عدد من المعلومات والعلاقات الاقتصادية والفنية والتي يعتبر معرفتها أمرا ضروريا في تحضير الخطة .

### 3 - 2 - مرحلة إعداد خطـــة التنمية المحلية

عندما ننتهي من إعداد البيانات هذه ننتقل إلى مرحلة إعداد الخطة بالمعنى الدقيق، وتختلف طرق إعداد الخطة باختلاف البيانات المتوفرة وباختلاف الأسلوب التخطيطي المتبع، وبافتراض توافر قدر كاف من البيانات للعملية التخطيطية نجد أن إعداد الخطة يمر عموما بالخطوات التالية :

**أولا: إعداد التوجيهات**

لابد من إعداد الأهداف العامة للخطة وهذا بالطبع من اختصاص السلطات السياسية العليا في المجتمع رغم أنها لا تحدد بطريقة مجردة بل تستند إلى دراسات يقوم بها الجهاز التخطيطي في غالب الأحيان ، ويجب أن تكون التوجيهات ذات طابع عام حيث تكون متعلقة ببعض الكميات الاقتصادية الإجمالية مثل الدخل القومي أو الاستثمار القومي أو التوظيف أو المستوى العام للأسعار .

إن التوجيهات تختلف باختلاف طول فترة الخطة ، فالخطة طويلة الأجل تكون الأهداف العامة لها أقل تحديدا من الخطة المتوسطة الأجل بل نجد أنها تشير إلى الاتجاهات التي يجب أن يتحرك في داخلها الاقتصاد القومي من حيث معدل نموه وتغير هيكله ، أما الخطة متوسطة الأجل

(1) محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، مرجع سابق ، ص 80 .

فإن أهدافها تكون أكثر تحديدا وذلك على ضوء البيانات المتوافرة والصورة التي ترغبها السلطة السياسية وأهداف الخطة طويلة الأجل(1).

**ثانيا :إعداد المشروع الأولي للخطة**

تتمثل الخطوة الأولى في عملية إعداد المشروع الأولي للخطة في تحديد هدف تجريبي لإنماء الاقتصاد القومي أثناء فترة الخطة ، ويمكن إعداد ذلك مبدئيا عن طريق تقدير الاتجاه الذي اتخذه نمو الناتج القومي في الماضي وتعديل هذه النتيجة على أساس المعلومات العامة المتوفرة والمتعلقة بالتغييرات الاقتصادية المتوقعة .

ويوجد أسلوب آخر يتمثل في تقدير الادخار المتوقع سواء من المصادر الداخلية أو الخارجية، كنسبة من الناتج القومي في ظل السياسات المتوقعة وكذلك تقدير المعامل الحدي لرأس المال خلال الفترة التخطيطية ثم القيام بقسمة معدل الادخار على المعامل الحدي لرأس المال .

تتمثل الخطوة الثانية في تجزئة هذا الرقم إلى مكوناته وهي : الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص وإجمالي الاستثمار والصادرات ، ومن الضروري أن تتعادل هذه الاستخدامات الأربعة مع المتاح من السلع والخدمات والذي يتمثل في إجمالي الناتج المحلي مضافا إليه الواردات (2) .

ويقوم المخططون بدراسة القطاعات الصناعية الرئيسية في الاقتصاد القومي مثل الزراعة والمواصلات والاتصال والصناعة التحويلية والتجارة والخدمات والإسكان ، والهدف من هذه الدراسة هو تحديد مستويات الإنتاج في هذه القطاعات فضلا عن الاستثمارات المطلوبة لتحقيق هذه المستويات وكذلك استخدامات المنتجات للاستهلاك والاستثمار وغيرها من الأهداف ولتحديد الأرقام العديدة المطلوبة لإعداد المشروع تستخدم معظم الدول التي تنتهج هذا الأسلوب تقديرات احتمالية تقريبية مؤسسة على الاتجاهات التاريخية للمتغيرات غير أن الأسلوب الأكثر دقة ينطوي على مسألتين هما :

**أولا:** تحديد الطلب النهائي لمنتجات هذه القطاعات وذلك باستخدام المعلومات المتوافرة عن مرونات الطلب .

**ثانيا :** تحديد المستخدمات التي تتطلبها مختلف القطاعات لمواكبة هذا الطلب النهائي من كل سلعة وذلك باستخدام نموذج المستخدم – المنتج للاقتصاد القومي .

وتتمثل الخطوة الأخيرة في إعداد المشروع الأولي لخطة التنمية في تحديد الاستخدامات الأكثر إنتاجية للأرصدة الاستثمارية من وجهة النظر الاجتماعية ، وبصيغة أخرى فإن هذه الخطوة

---

(1) مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص 70 .

(2) مريم أحمد مصطفى ، إحسان حفظي ، مرجع سابق ، ص 80 .

تتمثل في اختيار مجموعة المشروعات الاستثمارية وكذلك الأساليب الإنتاجية بالنسبة لكافة القطاعات الاقتصادية والتي تتمخض عن تحقيق الإنماء بأكبر كفاءة ممكنة من وجهة النظر الاجتماعية .

إن الدول تبدأ عملياتها التخطيطية بوضع قوائم تحتوي على مشروعات استثمارية محددة ، وتشير التجارب التطبيقية إلى أن هذا الأسلوب هو أفضل الأساليب التخطيطية ويوصى بإتباعه وذلك عندما يكون الاقتصاد القومي بسيطا جدا ويكون دور الحكومة في عمليات الإنماء الاقتصادي المخطط ضئيلا ، وبصيغة أخرى يمكن القول أن الجهاز التخطيطي يقوم بوضع الإطار العام للخطة بناءا على البيانات والإحصاءات المتوفرة من ناحية ، وعلى التوجيهات المعطاة له من السلطة السياسية العليا من الناحية الأخرى ، ويبدأ الجهاز غالبا بالكميات الإجمالية الواردة في التوجيهات العامة مثل الناتج الوطني ومعدل الإستثمار والاستهلاك ، وكذلك تقسيمها بين الفروع الرئيسية للإنتاج حسب أولوياتها ، وبهذا تحدد أهداف أولية لفروع الإنتاج تؤدي إلى تنمية المجتمع والوصول به إلى الصورة المنشودة في الأهداف العامة [1] .

**ثالثا: وضع الخطة في شكلها النهائي**

لاشك أنه بعد وضع المشروع الأولي وإجراء اختبارات الاتساق الداخلي والوسيط واللاحق عليه ، ثم وضع الخطط التفصيلية للفروع وإجراء اختبارات الاتساق عليها وإدخال التعديلات ، يكون قد أصبح لدى الجهاز التخطيطي مشروع خطة كاملة ، تبقى بعد ذلك خطوة واحدة هي إقرار مشروع الخطة من السلطات السياسية العليا في المجتمع[2].

**3 - 3 - مرحلة تنفيذ خطة التنمية المحلية**

لم يتوفر لتخطيط التنمية كما هو سائد في الدول النامية غير المخططة مركزيا الكثير من مقومات النجاح ، ففي بعض الحالات نظرا إلى الخطط الموضوعة على أنها غير واقعية وأنها قد وضعت من أجل الدعاية السياسية من قبل الحكومة ، وفي حالات أخرى كثيرة يأتي انخفاض معدل نجاح التخطيط بسبب عدم وضوح رؤيا المخططين فيما يتعلق بالتنبؤ عن مستويات الإنتاج بالنسبة للصناعات كل على حدى ، أو حتى بالنسبة للقطاعات الاقتصادية العريضة [3] .

وبالنسبة لبعض الدول فقد حقق التخطيط فيها معدلات إنماء مرتفعة إذا ما قورنت بتلك التي تحققت في الدول النامية ، ولقد وقف وراء هذا النجاح عوامل كثيرة أهمها أنه مواكبة إصدار الخطة

(1) وداد أحمد كيكسو ، مرجع سابق ، ص 70 .
(2) أحمد عادل حشيش ، مرجع سابق ، ص 90 .
(3) جمال الدين لعويسات ، مرجع سابق ، ص 30 .

بسلسلة من الأوامر واجبة التنفيذ موجهة للقطاعات والمشروعات كي تنتج مستويات معينة من الإنتاج، هذا فضلا عن إمكانية الإبقاء على الاستهلاك في هذه الدول عند مستويات منخفضة لفترات طويلة حتى سيطر القطاع العام على كل أدوات الإنتاج ، أما فيما يتعلق بالإنتاج في القطاع الخاص فإن الحكومة يمكنها فقط استخدام وسائل غير مباشرة مثل الضرائب والإعانات بهدف الحصول على أهداف الإنتاج المقررة في الخطة .

وإذا تم افتراض أن الخطة الموضوعة هي خطة واقعية وتتوافر فيها شروط الاتساق الداخلي والوسيط واللاحق فإنه لكي يستطاع تنفيذها بكفاءة قصوى وأمانة كاملة لابد من توافر الشروط الآتية[1] :

**ـ توافر الظروف الهيكلية الملائمة**

عندما يقوم المخططون بإعداد الخطة لابد وأن توضع في اعتبارهم الظروف الهيكلية والتنظيمية التي ستسود أثناء تنفيذ الخطة ، فضلا عن ذلك فإنه لابد من إجراء بعض التغييرات الهيكلية اللازمة لدفع عجلة التنمية بأقصى سرعتها ، بحيث يأخذ القطاع العام دورا أساسيا وقياديا في عملية التنمية في الدول النامية [2] .

**ـ توافر المورد البشري الفني والإداري الكفء**

وذلك كي يستطيع قيادة عجلة الإنتاج وإدارتها وهنا يجب الإشارة إلى ضرورة إعطاء أجهزة تنفيذ الخطة أو تسييرها قدرا من الاستقلال في اتخاذ القرارات ، وإلا إذا كانت كل خطوة تنفيذية سيرجع فيها إلى الجهاز المركزي للتخطيط أو للسلطة السياسية فإن هذا بالطبع سيؤدي إلى عرقلة سير عملية التنمية ويقلل من كفاءة العملية التخطيطية.

**- وجود وسائل تحفيزية فعالة**

إن وحدات القطاع الخاص لا تواجه بمشكلة في هذا الصدد حيث أن الربح هو الدافع الأساسي لهذه الوحدات في قيامها بتنفيذ نصيبها من الخطة ، لذلك فإن الربح هو المحرك الذي يحفزها والعائد منه على العاملين فيها يحفزهم أيضا ، أما بالنسبة لوحدات القطاع العام فيجب أن توجد معايير رشيدة لقياس كفايتها ، ويجب أن يكافأ العاملون في الوحدات الإنتاجية إذا ما ثبت ارتفاع مستوى كفايتهم ، أي يجب أن يعود على العاملين جزءا من العائد المترتب على نجاح المشروع في تحقيق الخطة نوعيا وكميا بحيث يتزايد هذا النصيب بتزايد عائد المشروع [3] .

(1) أحمد عادل حشيش ، مرجع سابق ، ص 90 .
(2) سالم توفيق النجفي ، مرجع سابق ، ص 45 .
(3) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سابق ، ص 60 .

**3 - 4 - مرحلة المتابعة والتقييم**

إن عملية المتابعة والتقييم تهدف أساسا دراسة المشكلات المختلفة التي تظهر أثناء التنفيذ بهدف حلها ، مما يقتضي أحيانا إجراء بعض التعديلات في الخطة على ضوء ما تم تنفيذه فعلا ، وبالطبع فإنه لابد من توافر نظام دقيق وسليم للمتابعة والتقييم لأنه يترتب على هذه العملية ليس فقط حل المشاكل القائمة بل وإعداد البيانات والإحصاءات التي ستبنى عليها أو في ضوئها الخطة اللاحقة[1] .

ويستفاد الكثير من عملية التقييم ، حيث يمكن التعرف على مواطن الضعف في إعداد الخطة وتصميمها ، مما يستدعي بعض التعديلات في الخطة القائمة وكذلك الاستفادة منها في وضع الخطة اللاحقة .

**المطلب الثاني : تمويل التنمية المحلية**

إن أهم عقبة تعوق عملية التنمية المحلية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال ، يرد ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحطمه الميل إلى الاستثمار والذي يتحدد أساسا بسعة السوق وأن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار وطالما أن الدخول منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فان القدرة على الادخار كذلك منخفضة [2] .

لذلك فان التنمية المحلية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة في أضعف نقطها والخروج من نطاقها والعمل بكافة السبل والأساليب على تكوين رؤوس الأموال لعمليات النمو الاقتصادي ، وقبل التطرق إلى شرح وتحليل مصادر التمويل سواء الداخلية أو الخارجية تم عرض وشرح بعض الأمور المتعلقة بالمدخرات والاستثمارات.

**1 - المدخرات والاستثمارات المحلية**

يقصد برأس المال الكميات المتراكمة من الموارد المالية التي تساهم بمرور الزمن في زيادة التدفق من السلع والخدمات [3] .

**2 - توزيع الاستثمارات**

إن معظم الاستثمارات تتجه إلى الصناعة والى تطوير وميكنة الزراعة ففي ظل اقتصاديات السوق يترتب على ندرة رأس المال في أحد القطاعات ارتفاع معدل عائد هذا القطاع مما يؤدي تلقائيا

(1) محمد فوزي أبو السعود ، مرجع سابق ، ص 72 .
(2) هوشيار معروف ، مرجع سابق ، ص 50 .
(3) نعمة الله نجيب إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 55 .

إلى تدفق الاستثمارات نحو هذا القطاع ، حيث أن هناك أربعة قطاعات تستأثر بمعظم الاستثمارات في الدول الصناعية المتقدمة ويعزى إليها استمرار النمو والتقدم وهي [1] :

- الإسكان ؛
- المشروعات العامة ؛
- المخزون السلعي ؛
- التشييد .

**أ ـ الإسكان**

بصورة عامة يتعين على الدولة أن توجه 20 بالمائة من استثماراتها نحو قطاع الإسكان ، وربما يتطلب الوضع زيادة هذه النسبة في حالة الدول النامية التي تعاني من الضغط السكاني ومن حركة النزوح من الريف نحو المدن ، ناهيك عن تلك التي تعاني من سوء وضع مساكنها وفي هذه الحالة يتعين عليها أن توجه قدرا أكبر من استثماراتها نحو هذا القطاع وإلا فإنها ستواجه بمشاكل خطيرة نحو المستقبل [2] .

**بـ ـ المشروعات العامة**

تشمل المشروعات العامة شبكة المواصلات والقوى المحركة ومحطات المياه والمدارس والمحركات وغيرها والتي كثيرا ما يطلق عليها مشروعات البنية التحتية حيث تحظى بحوالي 40 بالمائة من رأسمال الدول المتقدمة [3] .

**جـ ـ المخزون السلعي**

يتألف المخزون السلعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة سواء أكانت منتجات أولية ، وقود ، قطع غيار ومنتج نهائي والتي تشكل من 10% – 12% من جملة الاستثمارات في الدول المتقدمة ، ونجد أن معظم الدول النامية لا تهتم بتخصيص الموارد اللازمة لمقابلة مفردات المخزون السلعي نتيجة لاعتقادها بأن ضروب الاستثمار الأخرى أكثر إلحاحا الأخص وأن معظم الدول النامية تعاني من ندرة رؤوس الأموال المادية المحلية من ناحية كما أنها تواجه مشكلة عجز ميزان المدفوعات وندرة النقد الأجنبي من ناحية أخرى [4] .

(1) هوشيار معروف ، مرجع سابق ، ص 70 .
(2) يونس أحمد البطريق ، مرجع سابق ، ص 40 .
(3) هيثم محمد الزغبي ، مرجع سابق ، ص 69 .
(4) بوفليح نبيل ، مرجع سابق ، ص 40 .

يترتب على انخفاض تلك الاستثمارات نقص في عرض بعض مستلزمات الإنتاج من المنتجات الأولية وشحة المخزون من قطاع الغيار وفي حالات أخرى نقص المخزون النهائي عن حد الأمان .

**د ـ التشييد**

تتركز الاستثمارات في قطاع الصناعة أساسا في شراء العدد والأدوات والآلات، إلا أن حقيقة الأمر توضح أن من نصف إلى ثلثي رأس المال الثابت في الصناعة يتجه إلى الإستثمار في التشييد ، لذا فإن أي نقص في الاستثمارات الخاصة بالتشييد إنما تمثل نقط اختناق في عملية النمو ، وعلى ذلك فإن ما يواجهه قطاع التشييد من ناحية تدني كفاءة الشركات التي تقوم بهذه المهمة والندرة النسبية في مواد البناء من حديد واسمنت وكذلك في المعماريين وغيرهم من الفنيين [1] .

كل هذه الأمور تمثل نقط اختناق للنمو الاقتصادي ، ومما لا خلاف عليه في الوقت الحاضر أن ارتفاع نفقات التشييد وطول فترة البناء كثيرا ما يترتب عليها اختلال الهيكل المالي للمشروع مما يؤدي إلى الانحراف عن جدواه الإقتصادية .

**3 ـ تمويل عملية تكوين رأس المال**

من أين تحصل الدول نامية على الأموال المطلوبة لعملية التنمية ؟ وكيف تتم عملية تكوين رأس المال ؟

لا شك أن الدول النامية تحصل على حاجتها إلى الأموال من مصدرين رئيسيين هما الموارد المحلية والموارد الأجنبية أي المدخرات المحلية والتدفقات الأجنبية ويمكن تتبع تسلسل تكوين رأس المال من العرض التالي :

$$Y = C + I + (X - M) \quad (1)$$

حيث (Y) تمثل الناتج القومي الإجمالي ، (C) تمثل الإنفاق ، (I) الإستثمار ، (X) الصادرات ، (M) الواردات ، ومن المعلوم أن الإنفاق والاستثمار الحكومي تندرجان ضمن الإستثمار والاستهلاك .

وحيث أن :

$$Y = C + S \quad (2)$$

أي الناتج القومي الإجمالي = الاستهلاك + الادخار

وبالتعويض بين المعادلتين 1 ، 2 نحصل على :

$$C + I + (X - M) = C + S \quad (3)$$

(1) تومي عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 25 .

وبالتعويض وتحويل إلى الطرف الآخر في المعادلة (3) نحصل على :

$$I=S+ (M-X) \quad (4)$$

بمعنى أن فرص الإستثمار في دولة ما تتحدد بقدرتها على الادخار المحلي إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج وفي حالات عديدة تفوق قيمة الواردات قيمة الصادرات مما يدعو الدولة إلى الاقتراض من الخارج ، بمعنى زيادة الواردات عن الصادرات تسبب تدفق رؤوس الأموال من الخارج والتي تنشأ نتيجة لفائض مدخرات الأجانب .

**3 -1 ـ الموارد المحلية**

تتكون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسيين أولهما الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمِؤسسات طواعية واختيارا وبمحض رغباتهم والادخار الإجباري هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم ، ولا يوجد فارق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال وكل الخلاف ينحصر في مدى التأثير في كل منهما بإتباع سياسة معينة [1] .

وتتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي والتي يمكن استثمارها مباشرة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات ، وكما يمكن إقراضها إلى قطاع الأعمال العام والخاص والى الحكومة إما بطريق مباشر أو بطريق وسيط مثل المصارف ، ومن مدخرات قطاع الأعمال والتي تشمل الاحتياطات والأرباح الغير موزعة ومن مدخرات الحكومة والتي تنشأ نتيجة لزيادة إيرادات الحكومة عن نفقاتها الجارية ونتيجة لما يتسنى للحكومة الحصول عليه عن طريق التضخم حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الاستثمار .

**أولا ـ مدخرات القطاع العائلي**

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة ، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدولة النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة وتتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في :

أ – المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات حيث تتفق هذه الأوعية في طبيعتها الإلزامية واتصافها بقدر من الاستقرار ؛

ب – الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في صورة نقود أو أصول أخرى كالحلي والمجوهرات أو تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير أو المصارف سواء الجارية أو الآجلة أو تستخدم في شراء الأوراق المالية من الشركات أو الأسواق المالية المختلفة ؛

---

(1) تومي عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 25 .

جـ - الإستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن والتي تنتشر أكثر مما تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الإستثمار الادخار ، فالمدخر هو نفسه المستثمر ؛

د – سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة (1) .

ومن بين العوامل التي لها أثر كبير على حجم مدخرات القطاع العائلي نجد ما يلي :

**أ - حجم الدخل**

إن الأغلبية الساحقة من السكان في الدول النامية تندرج ضمن أصحاب الدخول المنخفضة ، لذلك تتجه معظم تلك الدخول إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية من مأكل وملبس ومسكن ، وعادة يكون الميل المتوسط للاستهلاك مرتفعا بحيث لا يسمح بفائض للادخار .

كما أن الدخل المتاح هو أهم العوامل المحددة للادخار في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ، فقد ترتب على زيادة الدخول في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية زيادة في كل من الاستهلاك والادخار(2).

**ب - درجة تركز و توزيع الدخل**

توزيع الدخل في دولة ما في صالح الطبقات ذات الدخل الأعلى لابد وأن يؤدي إلى زيادة الادخار والعكس صحيح ، كذلك لا يتحدد الميل إلى الادخار بحجم دخل الفرد فقط ولكن أيضا بمركزه الوظيفي في المجتمع ، فمن المعلوم أن المزارعين أكثر قدرة على الادخار عن قاطني الحضر عند مستوى واحد للدخل (3) .

إن الهجرة من الريف والإقامة في المدن يؤدي إلى نقص عدد المدخرين ويعتقد العديد من الاقتصاديين أن العامل الأهم في تحديد حجم الادخار ليس المستوى المطلق لدخل الأسرة ولكن المستوى النسبي ، ذلك لأن الإنفاق على الاستهلاك يتأثر إلى حد بعيد بمستويات معيشة الأسر المحيطة ، ولذلك فإن الأمر المعول عليه ليس كون دخل الأسرة مرتفعا أو منخفضا ولكن نسبة الدخل إلى دخول الآخرين .

**جـ - مجموعة عوامل اقتصادية أخرى (4)**

توجد مجموعة من العوامل الإقتصادية لها أكبر الأثر على معدلات الادخار وإن اختلفت من دولة إلى أخرى ، فلا شك أن أسعار الفائدة وتوقعات المستقبل بارتفاعها أو استقرارها أو انخفاضها

(1) حمداني محي الدين ، مرجع سابق ، ص 23 .
(2) زرقين عبود ، مرجع سابق ، ص 35 .
(3) فرحي محمد ، مرجع سابق ، ص 45 .
(4) موازي بلال ، مرجع سابق ، ص 40 .

ومدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية ، ووفرة وتنوع الأوعية الادخارية والاتجاهات العامة للأفراد لحيازة الثروات ، والرغبة في حيازة الأموال لمقابلة حاجات المستقبل والرغبة في بلوغ مستويات معينة للمعيشة وهكذا.

كل هذه الأمور لها أثر على عملية الادخار ، كما يتأثر الادخار بالتضخم ودرجته والذي يمثل مشكلة خاصة في الدول النامية تتمثل في أن الأفراد يقبلون شراء وتخزين مجموعة من السلع (مثل الذهب) واقتناء الأراضي والعقارات ، كل هذا بهدف تجنب آثار التضخم .

**د ـ عوامل ديموغرافية و اجتماعية**

إلى جانب حجم الدخل وتوزيعه وتغيراته فإن هناك مجموعة من العوامل الديمغرافية والاجتماعية لها أثر كبير على ادخار الأفراد ، فتركيب المجتمع عمريا له أثره على الادخار حيث يقوم عادة به المجموعات العمرية من 35-60 سنة ، أما الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وأقل من 35 سنة أو تزيد عن ستين عاما فلا يقومون بالادخار .

كذلك هناك علاقة قوية بين معدلات الادخار وحجم الأسرة ، فلا شك أن حاجات الأسرة الكبيرة في الظروف الواحدة تفوق حاجات الأسرة الصغيرة وعلى ذلك ففي ظل كبر عدد أفراد الأسرة و تدنى مستويات الدخول في الدول النامية يقل الادخار إذا لم يختف [(1)] .

ومن العوامل الاجتماعية الهامة التي تؤثر على الادخار شيوع ما يعرف بنظم الأسرة الممتدة في المناطق والبيئات الريفية في الدول النامية ، ويقصد بالأسرة الممتدة ارتباط الوالدين والأجداد والأحفاد والأقارب الآخرين ارتباطا وثيقا لدرجة تصل في بعض الأحيان إلى المعيشة الجماعية في ظل النظام يسود التزام كل عضو فيه بمساعدة الآخرين وهذا كثيرا ما يؤثر على الادخار بشكل مباشر وغير مباشر في ظل نظام الأسرة الممتدة يرعى القادر الغير قادرين من الصغار والكبار .

كذلك فان الحاجة إلى الادخار للإنفاق منه عند التقاعد لم تعد له نفس الأهمية في ظل ظروف أخرى ، كذلك فان أفراد هذا المجتمع الصغير يفترضون أن لهم نصيب في ثروة احد الأفراد الذي نجح في جمع ثروة بمعنى أن نظام الأسرة الممتدة لا يخرج عن كونه تأمينا اجتماعيا [(2)].

ومن بين الوسائل التي يتعين على الدول النامية سلوكها لتنمية مدخرات القطاع العائلي النهوض بمدخراتها لو أن حكومتها اتبعت سياسة رشيدة لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار وتوفير مناخ ملائم ونشر الوعي القومي بين السكان ، وتم تلخيص فيما يلي الوسائل المقترحة :

(1) السبتي وسيلة ، مرجع سابق، ص 45 .
(2) موازي بلال ، مرجع سابق ، ص 42 .

1- التوسع في إقامة المؤسسات الادخارية كصناديق الادخار البريدية وشركات الائتمان الزراعية والمصارف التي تمتد فروعها ومندوبياتها إلى كافة الأنحاء ، كذلك نشر البنوك الإسلامية وشركات التامين وشركات البناء التعاونية ؛

2- تعدد الأوعية الادخارية التي تعمل على جذب المدخرات ؛

3- يتعين على الحكومات الإسهام في إيجاد حل إلى ما تتعرض له البنوك في إدارة الحسابات الصغيرة ؛

4- أن تساهم السياسة المالية عن طريق التمييز الضريبي في تجميع المدخرات إلى قطاعات معينة ؛

5- العمل على مكافحة وضبط التضخم الذي يؤدي إلى انهيار القيمة الحقيقية للمدخرات [1] ؛

6- رفع أسعار الفائدة والذي يؤدي عادة إلى زيادة المدخرات ، إلا أن ذلك كثيرا ما يؤدي إلى خفض حجم الاستثمار لذا يتعين أن يصاحب رفع أسعار الفائدة قيام الحكومة بإعانة بعض المشروعات أو تقديم قروض مدعمة لبعض الأنشطة .

**ثانيا ـ مدخرات قطاع الأعمال الخاص**

وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار جميعا ويوجد في الدول المتقدمة اقتصاديا كما في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية واليابان ويتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح فكلما كانت الأرباح كبيرة كلما زادت المدخرات ، كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة ومنتظمة فانه يترتب على ذلك زيادة ادخار المنشئات في فترات الرواج والرخاء بينما تميل إلى الانخفاض أو الاختفاء في فترات الكساد والركود، كذلك فان ادخار قطاع الأعمال يتوقف على طبيعته وبرامجه وخططه في المستقبل فتحتاج صناعة البترول بطبيعتها إلى التوسع المستمر في الإنفاق على البحوث والدراسات وعلى عمليات الاستكشاف والحفر حتى تحافظ على إنتاجيتها أو تزيدها وإلا ستواجه بنضوب حقولها وتدني إنتاجها وما يترتب على ذلك من ارتفاع في التكلفة [2] .

ويتمثل الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص في الفرق بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع حصيلة المبيعات السلعية والخدمية وبين مجموع نفقاته والتي تتمثل في :

أ ـ قيمة مستلزمات الإنتاج { المواد الأولية المختلفة و مواد الوقود ...} ؛

(1) حمداني محي الدين ، مرجع سابق ، ص 36 .

(2) بوفليح نبيل ، مرجع سابق ، ص 50 .

بـ ـ مجموع المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج من أجور ومرتبات وحوافز ومكافئات وبدلات وإيجار وفوائد ؛

جـ ـ أقساط إهلاك الأصول المختلفة من أراضي ومباني وعدد وآلات ؛

د ـ صافي الضرائب المدفوعة إلى السلطات المركزية والمحلية [1] ؛

هـ ـ الإرباح الموزعة على أصحاب رأس المال .

ومع ذلك فان هذا المصدر توجه إليه بعض المآخذ والسلبيات في الدول النامية لعل أهمها :

أ- من المحتمل أن تتجه تلك المدخرات إلى نفس النشاط الاقتصادي أو النواحي المرتبطة ، بينما قد يكون المجتمع في حاجة إلى توجيه تلك المدخرات إلى ميادين وأنشطة أخرى ؛

بـ - من زاوية أخرى فان عدم تدفق تلك المدخرات إلى سوق رأس المال كثيرا ما يعرقل فاعليته ويضعف من كيانه إذ أن كم هذه الأموال قد يزيد عن المدخرات التي يتعامل بها سوق رأس المال ؛

ج- وأخيرا فان التنمية المحلية إن اعتمدت أساسا على تلك المدخرات فإنها تؤدي بذلك إلى تدعيم أركان الاحتكار وتثبيته وما يترتب على ذلك من أثار ومشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ومن المعلوم أن قطاع الأعمال الخاص يقترض من المؤسسات المالية لتمويل استثماراته أكثر مما يضخ إليها في صورة مدخرات حيث نجد في الدول النامية أن مدخرات قطاع الأعمال الخاص في شكل التمويل الذاتي يعتبر على درجة بالغة من الأهمية إضافة إلى ذلك فان التمويل الذاتي يجذب ويشجع قيام الشركات ذات الجنسيات المتعددة .

أما الدول الأقل دخلا فان الأرباح المعاد استثمارها عادة غير كافية مما يؤدي إلى اعتماد اكبر على الموارد المحلية الأخرى وعلى الأخص الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وذلك لان السوق المالية ضعيفة أو غير موجودة أصلا .

**ثالثا ـ مدخرات قطاع الأعمال العام**

كان دور الدولة في التدخل في الشؤون الاقتصادية محدودا ، فطوال فترة طويلة لم يتعد الدور الاقتصادي للحكومات إقامة مشروعات البنية التحتية والاستثمارات الاجتماعية وإداراتها وتطويرها وذلك لأهميتها القصوى للمجتمع في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من ناحية ، إضافة إلى قيام الحكومات في العديد من الدول الرأسمالية بإنشاء المشروعات التي لا يقوم الأفراد على إقامتها [2] .

(1) هيثم محمد الزغبي ، مرجع سابق ، ص 69 .

(2) عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 28.

هذا الوضع تغير في الآونة الأخيرة وعلى الأخص في الدول النامية نتيجة لمجموعة من الأسباب تتلخص في :

ـ حصول معظم الدول النامية على استقلالها ورغبتها وسعيها نحو الخروج من آثار التبعية ؛

ـ رغبة الدول النامية وإصرارها على دفع عملية التنمية المحلية والاجتماعية وفشل القطاع الخاص واقتصاديات السوق في تحقيق هذه الغاية ؛

ـ عدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على تدبير الأموال المطلوبة لتنفيذ الاستثمارات الطموحة التي ترغب الدول النامية في تحقيقها ومن ثم كان من المنطقي ارتياد الحكومات هذا الميدان (1).

هذا ولقد أصبح لدى معظم الدول النامية في الوقت الحاضر قطاعا عاما يقوم بشطر كبير من النشاط الاقتصادي ويقع على عاتقه تنفيذ القسم الأكبر من خطط وبرامج التنمية ، وبصفة عامة فان العوامل التي تحدد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام تتمثل في :

أ ـ السياسة السعرية للمنتجات إذ أنها كثيرا ما لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق، فكثيرا ما تتحدد الأسعار طبقا لاعتبارات اجتماعية أو سياسية وفي حالات أخرى تحوي أرباحا احتكارية (2)؛

بـ ـ السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج بدورها كثيرا ما لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق إذ كثيرا ما تحوي قدرا من الدعم ؛

جـ ـ سياسة التوظيف والأجور إذ كثيرا ما تفرض الدولة على شركات القطاع العام عمالة زائدة ؛

د ـ مستوى الكفاءة الإنتاجية .

**رابعا ـ الادخار الحكومي**

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية ، فإذا كان هناك فائضا اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون { في حالة مديونية الحكومة } .أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فانه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة حيث تعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها والى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض يوجه إلى مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة .

(1) علي خاطر شنطاوي ، مرجع سابق ، ص 35 .

(2) عصام خوري ، عدنان سليمان ، مرجع سابق ، ص 30 .

وتتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب حيث تعتبر الضرائب نوعا من أنواع الادخار الإجباري وتمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد. وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة للاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منه .

وتنقسم الضرائب إلى قسمين رئيسيين أولهما الضرائب المباشرة والتي يتحمل عبئها من يقوم بدفعها وثانيها الضرائب غير المباشرة والتي يستطيع من يقوم بدفعها من نقل عبئها إلى الآخرين وتلاءم الضرائب الغير مباشرة اقتصاديات الدول النامية بينما تلاؤم الضرائب المباشرة اقتصاديات الدول المتقدمة (1) .

## 3 - 2 ـ التمويل المصرفي

تعتبر المصارف من أهم المنشات المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية .

وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء أكان عاما أو خاصا وسواء كان يعمل في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى ، في تمويل كل من رأس المال العام ، أي تتمثل في احتياجاتها إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.

### أ ـ سو ق المال وسوق النقد

يتم مقابلة هذه الاحتياجات التمويلية عن طريق سوق المال وسوق النقد ، فتحصل المؤسسات والشركات والأفراد على احتياجاتهم التمويلية المتوسطة والطويلة الأجل عن طريق سوق المال في صورة إصدار سندات وأذون وعقود قروض ويقوم بهذه المهمة البنوك المتخصصة بأشكالها المختلفة وبنوك الأعمال والاستثمار ومؤسسات وهيئات التامين والادخار ويتم هذا في حالات عديدة بالتعاون مع البنوك التجارية التي كثيرا ما يعهد إليها بالإشراف على إصدار السندات وتسويقها .

أما القروض والتسهيلات قصيرة الأجل فتتم عن طريق سوق النقد حيث تقوم البنوك التجارية وبنوك الخصم والقبول بأشكالها المختلفة بهذه المهمة ، ومع ذلك فكثيرا ما تقدم البنوك التجارية قروضا متوسطة الأجل ، كما تقدم البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار قروضا قصيرة الأجل.

### ب ـ البنوك البريطانية والبنوك الألمانية

كانت البنوك البريطانية والتي هي من أقدم البنوك في العالم تلتزم بالإقراض القصير الأجل أخذا بمبدأ الحيطة والحذر في الوقت الذي كانت المنشآت الصناعية والتجارية وغيرها تقوم بتمويل استثماراتها من مواردها الذاتية ، وكذلك عن طريق إصدار الأسهم والسندات للاكتتاب العام .

---

(1) محمد عبد العزيز عجمية ،إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 60 .

**ج ـ البنوك التجارية والقروض متوسطة وطويلة الأجل**

الأسباب الرئيسية لقيام البنوك التجارية تتلخص فيما يلي :

ـ يوجد قدر من موارد البنوك التجارية يمثل حقوق الملكية رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة والذي عادة لا يمثل إلا نسبة محدودة إلى مجموع موارد البنوك التجارية ؛

ـ أصبح من المعلوم أن قدرا هاما من الودائع الجارية يعتبر في حكم الموارد المستقرة نسبيا ، لذلك ليس هناك من مشكلة أو مخاطرة إذا استخدم جزء من هذه الودائع المستقرة في الإقراض متوسط و طويل الأجل في ظل الأوضاع والظروف العادية ؛

ـ لا شك انه في ظل قيام البنوك المركزية القوية وما تضعه من قواعد وتنظيمات تستطيع البنوك التجارية تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل ، وعلى الأخص تلك التي تتمشى مع الصالح الاقتصادي العام .

**د ـ البنوك التجارية والبنوك المتخصصة**

فيما يتعلق بالبنوك التجارية ترتكز نشاطاتها في القروض القصيرة الأجل وبقدر محدود في القروض متوسطة وطويلة الأجل ، وتتمثل القروض قصيرة الأجل في خصم الأوراق التجارية ، قروض بضمانات عينية (البضائع الأوراق المالية والأوراق التجارية) قروض بضمانات عقود التوريد ، فتح الاعتمادات المستندية ، قروض بضمانات شخصية أو دون ضمانات ، كما تقوم بإصدار خطابات الضمان (1) .

أما فيما يتعلق بالقروض متوسطة وطويلة الأجل فإنها تقوم بها في الحدود الآمنة والتي لا ترتكز على سلامة وأمن الودائع بها وتتمثل في قروض وإسهامات في مشروعات تتوفر لها سبل النجاح ومشروعات تستهدف صالح الاقتصادي ، وكثيرا ما تقدم لبعض البنوك غير التجارية في شكل مباشر أو عن طريق الاكتتاب في شهادات إيداع أو سندات تصدرها تلك البنوك (2) .

**هـ ـ البنوك المتخصصة**

يمكن التطرق إلى الأنواع التالية :

**ـ البنوك العقارية**

تقدم البنوك العقارية القروض لآجال متوسطة وطويلة (قد تصل إلى عشرين عاما) للأفراد والشركات والمؤسسات وجمعيات البناء والمجالس المحلية والبلدية وذلك لأغراض البناء وشراء الأراضي لتجزئتها واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والصرف وغيرها .

(1) محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، مرجع سابق ، ص 57 .
(2) مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص 39 .

**ـ البنوك الصناعية**

إن هذه البنوك تقدم القروض متوسطة وطويلة الأجل اللازمة لإقامة المباني والمستودعات وكذلك لشراء الآلات ومعدات الإنتاج ، كما أنها تقدم القروض قصيرة الأجل التي تستخدم في عملية التشغيل مثل شراء مستلزمات الإنتاج ودفع الأجور والمرتبات ومصاريف التسويق والإعلان وغيرها ، وتتمثل قروض البنوك الصناعية في:

- القروض الخاصة بتمويل الأصول الثابتة وتتراوح مدتها بين ثلاثة وعشرة أعوام ؛
- التسهيلات الخاصة بتمثيل عمليات تصدير المنتجات تامة الصنع لمدة تتراوح بين العام والثلاثة أعوام ؛
- التسهيلات الخاصة بتمثيل مستلزمات الإنتاج ومصاريف التشغيل والتي عادة لا تتجاوز العام .

وتقدم البنوك الصناعية القروض متوسطة وطويلة الأجل مقابل ضمانات عينية (الرهن العقاري و الرهن التجاري ) .

**3 - 3 ـ التمويل الأجنبي**

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية بشقيها الاختياري والإجباري عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية أي نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة ، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية ، ويأخذ التدفق الأجنبي من الخارج الأشكال الرئيسية التالية :

1- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية ؛

2- المنح والمعونات من الدول الأجنبية ؛

3- الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من الأفراد والشركات والهيئات الأجنبية (1).

**أولا ـ التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية**

أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي ، ولعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية .

**أ ـ البنك الدولي للإنشاء والتعمير**

جاء إنشاء البنك الدولي كثمرة رئيسية من ثمار اتفاقية برتن وودز في 1944، وهو يمثل اكبر أفراد عائلة مؤلفة من ثلاثة مؤسسات تقوم بتقديم المعونات والقروض إلى الدول النامية ولكل طريقتها ، ويستمد البنك أمواله من حصص الدول الأعضاء (153 دولة ) ومن حصيلة ما يصدره

(1) محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، مرجع سابق ، ص 60 .

من سندات تتداول في الأسواق المالية العالمية وتجعله المقرض الأول في العالم ولا يقدم البنك قروضه إلا للدول النامية على أساس شروط الإقراض السوقية [1] .

**ب ـ مؤسسة التنمية الدولية**

تمثل هذه المؤسسة مصدرا هاما للقروض السهلة أي قروض فوائدها شديدة الانخفاض وأجالها طويلة والتي تقدم للدول النامية ذات الدخل المنخفض ، وتأتي مصادرها والتي تتراوح بين 3-4 بليون دولار سنويا من المنح التي تقدمها 32 دولة غنية كل ثلاث سنوات ، وشروط القروض المقررة في الفترة الأخيرة تتلخص في أن آجالها تبلغ أربعين عاما وبدون فائدة وبفترة سماح تبلغ عشرة سنوات .

**ثانيا ـ المنح والمعونات الأجنبية الرسمية**

تعتبر المعونات من الدول الصناعية المتقدمة ومن دول النفط والذي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض ويرجع ذلك إلى عدم ملائمة قروض البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وعدم كفاية معونات هيئة المعونات الدولية .

**ثالثا ـ الاستثمار الأجنبي الخاص**

يحتل الاستثمار الأجنبي الخاص مكانة واضحة في اقتصادات الدول النامية حيث أن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي ، وقد يكون مباشرا عندما يستثمر في امتلاك أصول رأسمالية تتيح له السيطرة وحق الإدارة ، أو قد يكون الاستثمار غير مباشر في صورة شراء أسهم وسندات لا يترتب عليها حق الإدارة .

**خلاصة الفصل :**

تعد التنمية المحلية أحد مستويات التنمية وأداة من أدوات ترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن بإتباع سياسات واستراتيجيات معينة لإنجاز مختلف البرامج التنموية ، كما تقوم التنمية المحلية باستثارة الجهود الذاتية من خلال المشاركة الشعبية للرفع من معدلات التنمية في جانبها المحلي ، هذه الأخيرة التي يعترض تحقيقها وتجسيدها ، العديد من العوائق أهمها عدم توفر المورد المالي .

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سابق ، ص 60 .

# الفصل الثالث

## دراسة ميدانية لواقع المناطق الصناعية لمدينة باتنة

رفعت الجزائر منذ استقلالها شعار العمل الدءوب من أجل تحقيق التنمية الشاملة، وما يصاحبها من رفاه اجتماعي يسود أفراد المجتمع ، بعد حقبة طويلة من الفقر والاضطهاد إبان الاستعمار الفرنسي ، ولبلوغ غايتها هذه تم إتباع في بادئ الأمر نهج سياسي واقتصادي ذو طابع اشتراكي ، يعتمد على مصادر الثروة الطبيعية لبسط آليات التخطيط المركزي ، في ظل تغييب الوحدات المحلية الممثلة لأفراد المجتمع المحلي ، رغم توفر قاعدة تشريعية تضمن مساهمة فعالة لهذه الأخيرة في نمط التنمية ، ومع فشل الخيار الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق ، برزت الأهمية القصوى لتجسيد المبادئ الأساسية المحلية بالجزائر ، وكذا اعتبارها شريكا أساسيا في عملية التنمية الشاملة ، وبالتالي ضرورة تفعيل الوحدات المحلية ممثلة في الجماعات المحلية ، من خلال ضمان توفير جميع الوسائل المادية والمالية ، التي تكفل لها القدرة على قيامها بالدور المناط بها في عملية التنمية ، في ظل مشاركة شعبية مؤمنة بمبدأ فعالية المجتمع المحلي على تحقيق النهضة التنموية ، وكذا الثقة في قدرة القيادات المحلية على تحمل مسؤولياتهم .

**المبحث الأول : واقع التنمية المحلية في الجزائر**

نتج عن أزمة التسعينات من القرن الماضي ، بما تحمله من جوانب مختلفة وأثار متعددة ، كان أهمها ما ترتب عنها من تأثير على واقع التنمية المحلية ، حيث شهدت هذه الأخيرة تراجعا كبيرا أدى إلى تراكم المشاكل والآفات في المناطق الحضرية ، جعلت من الجماعات المحلية أداة شبه عاجزة عن ممارسة أي مهام خارج ما تقدمه من خدمات تسيير للمواطنين ، كما أن الآثار الاقتصادية والأمنية للازمة ، أدت إلى استفحال المشاكل الاجتماعية ، نظرا للعجز الذي أصبحت تعرفه كذلك جل المرافق الخدمية صحية كانت أم تعليمية أو ثقافية ... الخ [(1)].

وبما أن الفرد يعتبر الأداة الرئيسية لأي عملية تنموية ، تم إلقاء نظرة على الدور الذي لعبته المشاركة الشعبية في العمل على المحافظة على الاستقرار وتغطية النقائص التنموية المسجلة ، ومدى وجود وعي جماهيري لضرورة تكفل أفراد المجتمع بشؤونهم، خاصة وأن الجزائر وفرت الجو الملائم لأي نشاط جماهيري ، من خلال فتح المجال واسعا أمام العمل الجمعوي مع بداية التسعينات من القرن الماضي ، ومن هنا فإن فترة الأزمة تعتبر محكا هاما لمعرفة القدرات الكامنة في المجتمع الجزائري ، والتي لا يمكن تجاهلها عند تسيطر أي سياسة للخروج من أثار الأزمة ، بل يجب العمل على تعزيز هذه القدرات وتفعيلها لتكون أحد الركائز الأساسية لتحقيق سياسة تنموية محلية ناجحة .

(1) http://www.djazairess.com/elayem/105648.

**المطلب الأول : أثر أزمة التسعينات على التنمية المحلية**

لقد تراكمت الأعباء التنموية على المستوى المحلي بشكل كبير كنتيجة للازمة متعددة الجوانب ، التي مست الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي ، حيث تعمق العجز المالي لمجموع بلديات الوطن وأصبحت تسير في مجملها بمندوبين تنفيذيين، يفتقرون للخبرة ولا يخضعون للمحاسبة ، مما جعلهم يتركون ورائهم ديونا متراكمة جعلت من البلديات هيكلا عاجزا عن تأدية أدنى مهامه التسييرية ، دون الحديث عن جانب التجهيز ، فضلا عن المشاكل التي أصبحت تعرفها المناطق الحضرية ، نتيجة النزوح الريفي لها ، بحثا عن الأمن المتوفر بها ، مما جعل المحيط الحضري يعرف تشوها ومشاكل متعددة [1] .

**1 - الآثار الاقتصادية للازمة**

عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل عديدة منذ سنة 1986 ، نتيجة الانخفاض الحاد لسعر البترول في الأسواق العالمية ، مما أدى إلى اختلال في التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني ، ويمكن تقسيم مرحلة الأزمة الاقتصادية الى :

- مرحلة الأزمة الاقتصادية 1986 - 1988 ؛
- مرحلة معالجة الأزمة .

**1 - 1 - مرحلة الأزمة الاقتصادية 1986 - 1988**

تظهر أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة الممتدة من سنة 1986 الى غاية سنة 1989 حجم الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ، وسيتم التركيز على كل من النمو الاقتصادي، وحجم المديونية ، ومعدل التضخم ، ومعدل البطالة ، والجدول التالي يلخص نسب هذه المؤشرات خلال مرحلة الأزمة [2]: **الجدول رقم (07) : نسب المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال مرحلة الأزمة 1986 - 1988**

| مؤشرات اقتصادية كلية | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 |
|---|---|---|---|---|
| 1) نمو الناتج المحلي الحقيقي ٪ | 5.6 - | 0.2- | 0.7- | 1.9+ |
| 2) نمو قطاع المحروقات الحقيقي ٪ | 5.7+ | 1.2+ | 7.1- | 1.9+ |
| 3) حجم المديونية مليار دولار | 18.40 | 22.90 | 25.02 | 26.74 |
| 4) رصيد الحساب الجاري مليار دولار | 1.03+ | 2.23- | 0.14+ | 2.044- |
| معدل التضخم ٪ | 10.5 | 12.3 | 7.5 | 5.9 |
| معدل البطالة ٪ | 9.7 | - | 21.4 | - |

**المصدر :بوفليح نبيل، بوفليح نبيل ، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية – دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2004 - المطبق بالجزائر ،مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الشلف ، 2005 ، ص 82 .**

(1) تومي عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 35 .

(2) بوفليح نبيل ، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية – دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2004 - المطبق بالجزائر ،مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الشلف ، 2005 ، ص 82 .

ويتضح جليا من مؤشرات الاقتصاد الكلي بهذا الجدول والتي ميزت مرحلة الأزمة 1986 - 1988 ، حجم هذه الأخيرة ، حيث أن معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي شهدت قيما سالبة في معظم سنوات الأزمة ، مما يعبر عن التراجع الحاد في نسب الإنتاج ، ويعكس وضعية المنشآت الاقتصادية ، فضلا عن التبعية التامة لقطاع المحروقات ، والذي عرف انخفاضا حادا في معدلات النمو [1].

### 1 - 2 ـ مرحلة معالجة الأزمة

إن العجز عن استيفاء المديونية المستحقة للدائنين الدوليين نادي باريس ونادي لندن ، جعل السلطات تشرع في إصلاحات جذرية ، بعيدا عن الإجراءات الترقيعية والتي كان من أهمها الاستدانة من اجل خدمة المديونية ، وتحويل المخصصات المالية للبرامج التنموية لخدمتها ، ونتج عنه حدوث شلل تام في العمل التنموي عجل بفقدان الملاءة المالية لها بالأسواق المالية الدولية ، وبروز فكرة اللجوء الى المؤسسات النقدية الدولية ، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي بغية جدولة الديون والحصول على قروض تساعد على تجسيد الإصلاحات المرجوة ، مقابل القبول بوصفة الإصلاحات المقدمة من طرف الصندوق ، وهو ما تم فعلا من خلال اتفاقيات تمت بعد مفاوضات عسيرة للطرف الجزائري وهي كالآتي :

- برنامجي الاستعداد الإنتمائي الأول والثاني (3 ماي 1989 و3 جوان 1991) ؛
- سياسة التثبيت الهيكلي ( 1994 - 1995 ) ؛
- سياسة التعديل الهيكلي ( 1995 - 1998 ) ؛
- مرحلة ما بعد سياسات الإصلاح ( 1999- 2000 ) .

**أولا ـ برنامجي الاستعداد الإنتمائي الأول والثاني (3 ماي 1989 و3 جوان 1991)**

يعتبر برنامجي الاستعداد الانتمائي الأول ، والثاني ، أولى خطوات الجزائر في التعامل مع صندوق النقد الدول ، وكغيرها من الدول الاشتراكية كان عليها أن تقوم بمجموعة من الإصلاحات العاجلة ، كبادرة تعاون ومؤشر للتحول ، نحو ميكانيزمات السوق الحر ، وعموما يمكن أن تلخص أهم الإصلاحات المنفذة من خلال البرنامجين السابقين فيما يلي :

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص العجز ؛
- إصلاح المنظومة الضريبية والجبائية ؛
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة ؛
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار ؛

(1) زرقين عبود ، مرجع سابق ، ص 45 .

- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

**ثانيا ـ سياسة التثبيت الهيكلي (1994 - 1995)**

في ظل التراجع المستمر للاقتصاد الجزائري وتحقيقه لمعدلات نمو سالبة ، وكذا تدهور مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي ، جاءت سياسة التثبيت الهيكلي لتجسد منطق صندوق النقد الدولي والتي تنادي بضرورة إعطاء الأولوية للسياسة النقدية وكذا التحكم في الطلب الداخلي وتثبيته ، نظرا للعجز الذي يعرفه جهاز العرض الداخلي ، والذي يجب أن يتم تحفيزه من خلال تخفيض قيمة العملة، مما يعطي المنتجات المحلية ميزة تنافسية على الصعيد الدولي ، وهذا لا يتم إلا مت خلال فصل الدائرة النقدية عن الدائرة الحقيقية ، وهو ما جسده قانون النقد والقرض 90 - 10 ، وتحرير اسعار الفائدة للوصول الى معدلات موجبة مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتثبيت مؤشرات الإقتصاد ومنعها من التدهور عن طريق العمل على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- إصلاح هيكل الإيرادات الضريبية عن طريق تجسيد الإصلاح الضريبي لسنة 1992 ، والذي يهدف الى توسيع القاعدة الضريبية ، وتعديل بعض الضرائب والرسوم، وتطبق الرسم على القيمة المضافة والمعول عليه كثيرا في تجنب الكثير من تعقيدات النظام الجبائي والرفع من مردوديته؛

- ترشيد الإنفاق الحكومي عن طريق تقليص نفقات التسيير ، والحد من المديونية العمومية ، والدعم الحكومي للأسعار ؛

- العمل على تحرير التجارة عن طريق إزالة الحواجز التي كانت تواجه عمل الخواص في هذا القطاع نتيجة سيطرة الدواوين الحكومية عليه ؛

- إعطاء أهمية اكبر للسياسة النقدية عن طريق تعزيز استقلالية البنك المركزي ، والتحكم في حجم الكتلة النقدية وكذا رفع اسعار الفائدة الاسمية للوصول الى اسعار حقيقية من لجل تعزيز الادخار المحلي، فضلا عن مراجعة سعر الدينار للوصول الى قيمته الحقيقية حيث انخفضت قيمته بنسبة 17.40٪ سنة 1994 ؛

- تحسين وضعية الميزان التجاري من خلال ضمان التمويل الخارجي وإعادة جدولة الديون الخارجية [1].

**ثالثا ـ سياسة التعديل الهيكلي : (1995 - 1998)**

بعد القيام بمختلف الإجراءات المتعلقة بسياسة التثبيت الهيكلي ، جاء الدور لتنفيذ الشطر الثاني من إصلاحات صندوق النقد الدولي ، والتي تهدف الى معالجة الاختلال الهيكلي بين العرض

---
(1) زرقين عبود ، مرجع سابق ، ص 47 .

الداخلي والطلب الداخلي ، وبما أن السياسات السابقة قامت بتثبيت الطلب الداخلي والتحكم فيه ، فان هذه السياسة ستعمل على تحفيز العرض الداخلي من خلال إجراءات متنوعة تمس المؤسسات العمومية ، وتحضرها لعملية الخوصصة ، ويمكن تلخيص أهم أهداف هذه السياسة في :

- مواصلة عملية التحرير الاقتصادي ؛
- تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية و البدء بخوصصة جزء منها؛
- تحقيق نمو اقتصادي في اطار الاستقرار المالي ، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات ، وذلك بتحقيق نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5٪ خلال فترة البرنامج ؛
- تحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية [1].

ومن اجل نظرة أكثر وضوحا عن التغيرات التي عرفتها مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري ، الجدول التالي يبين مؤشرات الاقتصاد الجزائري من خلال مرحلة معالجة الأزمة .

**الجدول رقم (08):يوضح أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1994-1998)**

| السنوات | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|
| نمو اقتصادي ٪ | 0.7- | 3.9 | 4.3 | 1.1 | 5.1ا |
| صادرات مليار دولار | 8.9 | 10.2 | 13.2 | 13.8 | 10.1 |
| واردات مليار دولار | 9.2 | 10.4 | 9.1 | 8.1 | 8.6 |
| ديون خارجية مليار دولار | 29.5 | 31.6 | 33.7 | 31.2 | 30.6 |
| احتياطي الصرف مليار دولار | 1.1 | 2.3 | 4.5 | 8.3 | 6.8 |
| سعر البرميل من البترول /دولار | 16.3 | 17.6 | 21.7 | 19.5 | 12.9 |
| معدل التضخم ٪ | 29.0 | 29.8 | 18.7 | 5.7 | 5 |

**المصدر : فرحي محمد ، تخطيط التنمية الاقتصادية ، من منظور إسلامي – حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص 82 .**

ويتضح جليا من مؤشرات الاقتصاد الكلي بهذا الجدول والتي ميزت مرحلة الأزمة 1994 - 1998 ، حجم هذه الأخيرة ، حيث أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت ارتفاع في معظم سنوات الأزمة ، مما يعبر عن التراجع في قيمة كل من الصادرات ، الواردات ، احتياطي الصرف وسعر البرميل من البترول .

## رابعا - مرحلة ما بعد سياسات الإصلاح 1999 - 2000

يمكن القول إن هذه المرحلة طبعها الترقب في ظل المؤشرات الكلية للاقتصاد بين سنتي 1998 - 1999 ، نتيجة انخفاض اسعار البترول بسبب الأزمة الآسيوية لسنة 1997 ، إضافة الى التطلع لمعرفة مدى قابلية الاقتصاد الجزائري على تحقيق نتائج ايجابية خارج قطاع المحروقات ، خاصة بعد التعديلات الهيكلية التي مست المؤسسات العمومية ، كما تعد فرصة لتحديد النقائص التي

(1) فرحي محمد ، مرجع سابق ، ص 55 .

ميزت تطبيق سياسات الإصلاح ومعالجة ما ترتب عنها من انخفاض في الطلب الداخلي ، والذي من شانه أن يحد من تحفيز نمو القطاع الإنتاجي ، فضلا عن الضغوط الاجتماعية التي أصبح يعرفها المجتمع الجزائري ، والناتجة عن تقلص الدور الاجتماعي للدولة (1) .

إذن فهي مرحلة ضرورية للقائمين على شؤون الدولة لكي يضعوا إستراتيجية جديدة للاقتصاد الجزائري ، تعزز من مكاسب الإصلاحات ، وعلى رأسها تخلي الدولة عن التدخل المباشر في العملية الإنتاجية ، مما يفسح لها المجال لتوسيع تكلفها بالشؤون الاجتماعية وكذا توفير المناخ الملائم للاستثمار من خلال تعزيز المنظومة التشريعية ، ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية وعلى رأسها إصلاح المنظومة المصرفية وإنجاح عمليات الخوصصة للمؤسسات العمومية ، ولعل الارتفاع الذي أصبحت تشهده اسعار النفط خلال هذه المرحلة ، عزز من النظرة التفاؤلية ويسمح بالذهاب بعيدا في دفع الاقتصاد نحو التقدم ، من خلال الحديث عن تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي من شانها الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، وتحسين الوضع للأفراد (2).

**2 ـ الآثار الاجتماعية للأزمة**

إن الحديث عن الجانب الاجتماعي للازمة ، سيأخذ بلا شك الى جوانب ومجالات مختلفة تتعلق به ، وهذا ما سيدفع الى إظهار أهم التغيرات التي عرفتها المؤشرات المتعلقة بمجالات التنمية الاجتماعية وهي : البطالة ، التعليم ، الصحة والمرأة .

**2 - 1 ـ مؤشرات الفقر**

لقد قامت المحافظة الوطنية للتخطيط بإجراء دراسة تتعلق بقياس نسبة الفقر في الجزائر لسنوات : 1988 – 1995 - 2000 معتمدة على مؤشرين رئيسيين لقياس نسبته هما:

**مؤشر الفقر الغذائي الأدنى :** حيث يعتبر هذا المؤشر، أن كل فرد يستهلك اقل من 2100 حريرة يوميا ، يعتبر فقيرا ، مع التركيز على إنفاق الفرد المرتبط بالمنتجات الغذائية.

**مؤشر حد الفقر العام :** ويتم قياسه عن طريق إضافة مكون غذائي أدنى ، إلى مؤشر حد الفقر الأدنى ، أي أنه ذلك المستوى من الإنفاق ، الذي يخصصه الفرد الذي بإمكانه تلبية حاجياته الغذائية المعادلة لــ : 2100 حريرة يوميا ، على المنتجات غير الغذائية الأساسية مقابل التنازل عن نفس النسبة من الإنفاق الموجه للمنتجات الغذائية الأساسية ، و الجدول التالي يلخص أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة :

(1) زرقين عبود ، مرجع سابق ، ص 46 .
(2) فرحي محمد ، مرجع سابق ، ص 56 .

**الجدول رقم (09) : نتائج الدراسة المتعلقة بالفقر في الجزائر (1988 - 2000)**

| | المؤشرات | 1988 | | | 1995 | | | 2000 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الحضر | الريف | الوطن | الحضر | الريف | الوطن | الحضر | الريف | الوطن |
| عتبة الفقر للفرد/دج | حد الفقر الغذائي | 2181 | 2165 | 2172 | 10991 | 10895 | 10943 | 13946 | 13849 | 13905 |
| | حد الفقر العام | 2177 | 2809 | 2791 | 14706 | 14946 | 14827 | 19794 | 19692 | 19751 |
| معدل الفقر/% | حد الفقر الغذائي | 1.9 | 5.2 | 3.6 | 3.6 | 7.8 | 5.7 | 2.9 | 3.4 | 3.1 |
| | حد الفقر العام | 4.8 | 11.0 | 8.1 | 8.9 | 19.3 | 14.1 | 10.3 | 14.7 | 12.1 |
| توزيع الفقراء/% | حد الفقر الغذائي | 24.8 | 75.2 | 100 | 31.3 | 68.7 | 100 | 54.9 | 45.1 | 100 |
| | حد الفقر العام | 28.2 | 71.8 | 100 | 31.3 | 68.7 | 100 | 49.5 | 50.5 | 100 |
| أعداد الفقراء/1000 | حد الفقر الغذائي | 210 | 639 | 849 | 504 | 1107 | 1611 | 532 | 429 | 951 |
| | حد الفقر العام | 532 | 1353 | 1885 | 1247 | 2739 | 3986 | 1842 | 1876 | 3718 |

**المصدر : تومي عبد الرحمان : واقع و أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 83 .**

من خلال هذا الجدول لوحظ ما يلي :

ـ عرفت ظاهرة الفقر في الجزائر نموا مضطردا منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي ، وكانت فترة التسعينات من القرن الماضي الأكثر من حيث نسبة الفقر بنسبة 14.1% ، مقابل 8.1% و12.1% لمعدل حد الفقر العام لسنتي 1988 و 2000 ؛

ـ مازال الريف الجزائري يشهد أكبر معدلات الفقر بالنظر إلى المدينة ، حيث زادت الهوة عمقا للفقراء "مؤشر الفقر" ، 1842000 متواجدين بالمدن و1876000 متواجدين بالأرياف ، مع العلم أن عدد سكان المدن يفوق عدد سكان الأرياف بعشرات المرات ، و هذا يعني أن 1842000 فقير بالمدينة ، لا يشكلون ثلث سكانها ، لكن 1876000 في الريف يشكلون أكثر من النصف وهو يدل على حجم استفحال الظاهرة في الأرياف نظرا لظروف الأزمة .

## 2 - 2 ـ البطالة

إن ظاهرة البطالة ذات شقين اقتصادي من حيث ارتباطها الوثيق بسوق العمل ، والذي يعتبر محورا رئيسا للسياسات الاقتصادية ، وشق اجتماعي باعتبارها أحد الأسباب الرئيسية لظهور جل المشاكل الاجتماعية للفرد والأسرة ، حيث أن الفرد البطال هو في الأصل منعدم الدخل ، مما يجعله غير قادر على التكفل بمصاريف الخدمات الاجتماعية المقدمة له ، وظاهرة البطالة في الجزائر لم تكن وليدة الإصلاحات الإقتصادية ، لأن هذه الأخيرة لم تكن سوى سببا في إظهارها للعلن ، بدلا من الوجه المقنع الذي كانت تكتسبه عن طريق تكديس العمال في المصانع والإدارات دون فائدة(1).

إن معدلات البطالة قد عرفت ارتفاعا رهيبا مع بداية تجسيد الإصلاحات الاقتصادية، والتي كان من أهم شروطها ، إعادة هيكلة المؤسسات الجزائرية ، حيث يتم تأهيل الفاعلة منها قصد خوصصتها ، ولا تمر عملية التأهيل إلا من خلال الاكتفاء بالعدد المناسب من العمال ، وهو ما ترتب عنه طرد الآلاف منهم ، أو إغلاق المؤسسة وتعويض العمال ، ويتم الإغلاق بقصد طرح المؤسسة

---
(1) حمداني محي الدين ، مرجع سابق ، ص 29 .

على الخوصصة فيما بعد ، والجدول التالي يوضح لنا التطور السريع لمعدلات البطالة خلال مرحلة الأزمة :

**جدول رقم (10): تطور معدل البطالة خلال الفترة (1990-2000)**

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة ٪ | 19.7 | 20.3 | 21.3 | 23.3 | 24.4 | 28.3 | 28.1 | 28.3 | 28.6 | 29.3 | 29.8 |

**المصدر : حمداني محي الدين : محاولة تقييم عملية التنمية الفلاحية ولاية المدية ضمن التنمية المتبعة في الجزائر للفترة 1989-1999 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص 84 .**

يوضح الجدول تطور معدل البطالة خلال مرحلة الأزمة الذي كان في سنة 1990 : 19.7% ليأخذ مسار مرتفع ليصل سنة 1992 إلى 21.3 % واستمر في الإرتفاع حيث بلغ سنة 1995 : 28.3% ليصل سنة 2000 إلى : 29.8% بعدما كان 28.6 % سنة 1998 ومن بين الأسباب التي أدت إلى ذلك نجد هشاشة شبكة النقل والمواصلات مما حال دون الاستغلال العقلاني للموارد الأولية المتاحة كحديد منجم غار جبيلات في تندوف ، كما نجد عدم تحكم الأيدي العاملة الصناعية في التكنولوجيا الحديثة إضافة إلى تمركز الصناعة التحويلية في الشمال بعيدا عن الموارد الأولية كالبترول في ورقلة ـ حاسي مسعود ـ ، الغاز بالأغواط ـ حاسي الرمل ـ ، الفحم في بشار ـ القنادسة ـ.

**3 ـ الأثر على التمويل المحلي للجماعات المحلية ومدى قدرتها على ممارسة مهامها خلال فترة الأزمة**

إن بداية التسعينات من القرن الماضي ، كانت جد إيجابية على نمط تسيير الجماعت المحلية، حيث أن صدور قانوني 90 - 09 الموافقين لـ : 7 أفريل 1990 والمتعلقان بالبلدية والولاية ، منهيان بذلك فترة حكم الحزب الواحد لهذه الجماعات ، ومعلنان بداية فترة جديدة يسودها التنافس الحاد بين عدد من الأحزاب ، كل بإطاراته من أجل الظفر بمقاعد المجالس المحلية ، وكذا مقعد رئيس المجلس الشعبي البلدي (1).

إن النتائج التي أفرزتها أول انتخابات بلدية في ظل التعددية الحزبية ، حتى وإن غلب عليها فوز الإسلاميين ، إلا أنها فتحت المجال أمام العديد من الإطارات ، من أجل تسلم زمام الأمور وتسيير شؤون مجتمعاتهم المحلية بحكمة بالغة ، وفي ظل ظهور الأزمة الاقتصادية، لكن مع تشابك عناصر الأزمة وإلغاء هذه النتائج، ودخول الجزائر في إصلاحات اقتصادية مع المؤسسات النقدية الدولية ، برزت الجماعات المحلية كأكثر مؤشر لمدى حدة الأزمة ، حيث يوجد عدد كبير من هذه الأخيرة بدأ يشهد اختلال حادا ، متعدد الأسباب موضحة فيما يلي :

(1) حمداني محي الدين ، مرجع سابق ، ص 30 .

سوء تسيير الجماعات المحلية في ظل تعيين المندوبين التنفيذيين وتخفيض الرقابة الإدارية عليهم ، نظرا لطبيعة الظرف الخاص الذي كانت تمر به الجزائر ، حيث تم تسجيل ارتفاع نفقات التسيير بشكل كبير وانعدام نفقات التجهيز في معظم السنوات ، مما يفسر تعطيل الحركة التنموية على مستوى الجماعات المحلية عدا المشاريع التي تخدم المصالح الأمنية ، والجدول التالي بين ذلك ويوضح هذا الارتفاع لنفقات التسيير :

**الجدول رقم (11) : تطور نفقات التسيير للجماعات المحلية خلال الفترة (1995 - 1999) الوحدة : مليون دج**

| طبيعة النفقة | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|
| أجور المستخدمين | 36501 | 35242 | 40200 | 42966 | 46376 |
| باقي نفقات التسيير | 9367 | 9842 | 6027 | 7762 | 6806 |
| المجموع | 45868 | 45084 | 46227 | 50728 | 53182 |

**المصدر : زرقين عبود ، صناعة الحديدي والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية للجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1996 ، ص 85 .**

يوضح الجدول تطور نفقات التسيير للجماعات المحلية خلال الفترة (1995 - 1999) الذي بلغت قيمة كل من أجور المستخدمين وباقي نفقات التسيير سنة 1995 : 45868 مليون دينار لترتفع هذه القيمة وتصل سنة 1999 إلى : 53182 مليون دينار، بعدما كانت 46227 مليون دينار سنة 1997 وهذا راجع لأسباب عديدة من أهمها(1):

أ - انخفاض القيمة الحقيقية للنقود: حيث يعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي تستطيع الحصول عليها بوحدة النقد الواحدة (القوة الشرائية للنقود) ، إن انخفاض القدرة الشرائية للنقود يعود إلى ارتفاع الأسعار والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات ( 1 دج في الفترة ≠1 دج في الفترة ن+).

ب - الزيادة المضطرة في عدد السكان : تعتبر المشكلة السكانية من أعظم المشاكل التي تعاني منها دول العالم ، والزيادة السكانية تعني الزيادة في النفقات العامة ومثلا زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية ، تأهيل ، صحة ، ...الخ ، كذلك ارتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد المسنين يؤدي إلى تخصيص مبالغ إضافية بزيادة المعاش التقاعدي ولرعايتهم صحيا واجتماعيا ، كذلك البطالة .

ج - اختلاف طرق المحاسبة الحكومية : قد ترجع زيادة النفقات العامة إلى اختلاف طرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن اتبع مبدأ عمومية الموازنة ( الموازنة الإجمالية ) ، أين أصبحت تقيد في الموازنة العامة للدولة جملة الإيرادات والنفقات دون

(1) حمداني محي الدين ، مرجع سابق ، ص 32 .

إجراء المقاصة بينهما ، ومن الواضح أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة ولكن في الواقع زيادة ظاهرية .

د ـ أسباب اجتماعية وهي مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل .

هـ ـ أسباب اقتصادية ناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني مما يتطلب نفقات مالية متزايدة مما يعني زيادة في حجم النفقات العامة .

و ـ أسباب سياسية مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيّرات السياسية كتعدد الأحزاب ، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية ، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام .

ي ـ أسباب إدارية ناتجة عن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة والتي تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة ، بالإضافة للتطوير والتحديث والتدريب ، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها[1].

إن العجز الكبير الذي أصبحت تعرفه معظم البلديات منذ التسعينات من القرن الماضي ، والذي يعود لكون النفقات المسجلة أكبر بكثير من الإيرادات الحقيقية المسجلة بالميزانية ، مما يضطر البليدة إلى تقديم طلب لمنح الإعانة لإعادة التوازن للميزانية ، لأن مبدأ التوازن في ميزانية البلدية ، يتركز على التوازن المالي أي الإيرادات تساوي النفقات ، ونظرا لعدم قدرة السلطات على امتصاص عجز الجماعات المحلية في المدى المتوسط ، تحول العجز المتراكم إلى مديونية مفرطة ، وأصبح يعتبر أحد أهم المشاكل التي تعانيه البلديات أو الإدارة المحلية عموما ، والجدول التالي يبين لنا تطور العجز المالي للبلديات خلال هذه الفترة :

**جدول رقم (12) : يوضح تطور العجز المالي للبلديات (1986 - 2000) الوحدة : مليون دج**

| السنوات | 1986 | 1987 | 1988 | 1992 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد البلديات التي سجلت عجزا | 52 | 63 | 96 | 300 | 775 | 889 | 1090 | 1158 | 1249 | 1207 | 1280 |

**المصدر : بوفليح نبيل ، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية – دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004 – المطبق بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشلف ،2005 ، ص 86 .**

(1) حمداني محي الدين ، مرجع سابق ، ص 33 .

يوضح الجدول تطور معدل تطور العجز المالي للبلديات وارتفاع عدد البلديات المتضررة وهذا خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 2000 والذي كان عددها سنة 1986: 52 بلدية ليرتفع عددها إلى 889 بلدية سنة 1995 ليصل عددها إلى 1280 بلدية عام 2000 .

وهناك عدة أسباب لظهور العجز وتراكمه منها :

- سوء تقدير المشاريع أو وضعيات ظرفية تتطلب مصاريف طارئة ؛

- ضعف الموارد حيث تحدد الديون بأنها نتائج نفقات التسيير خارج الميزانية نظرا لنقص موارد الميزانية ؛

- انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية وغلق مؤسسات ، مما يعني نقصان الإيرادات الجبائية كما أن تسريح العمال يؤثر سلبا كذلك على هذه الإيرادات ؛

- عدم وجود الإطارات المؤهلة في المسائل المالية (1)؛

- كثرة الميادين التي تتدخل فيها البلديات حيث تقدر مجموع ما تصرفه البلدات من نفقات على المدارس بــ : 7 مليار دينار أي ما يعادل عجز جميع بلديات العاصمة ، إضافة إلى نسبة 7% المقتطعة من ميزانيات البلديات لصالح الشباب والرياضة وهي ما مقداره ثلاثة ملايير دينار جزائري ؛

- تردي الوضع الأمني وهو ما ساهم في زيادة نفقات التسيير ، خاصة الأمنية منها ، تحت ظروف خاصة ، وهو ما أثقل كاهل الجماعات المحلية وجعلها عاجزة عن القيام بدورها التنموي ؛

- انخفاض الدعم المقدم من طرف الإدارة المركزية ، ومعلوم أن هذا الدعم يقدم إما في شكل إعانة للمخططات البلدية ، أو إعانات من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية والذي يعتبر المسئول الأول عن أي عجز يحدث لهذه الأخيرة ، وهنا لابد من التطرق إلى مختلف التعديلات التي مست الدور المناط بالصندوق المشترك للجماعات المحلية خلال هذه المرحلة ، حيث تم توحيد صندوق الضمان للجماعات المحلية مع صندوق التضامن ، وحصر المهام التمويلية في مهمتين أساسيتين ابتداءا من سنة 1995 :

- التكفل بالحرس البلدي ؛
- التكفل بعجز الموازنة للبلديات .

وفيما يلي أهم الإجراءات والتكاليف التي يتحملها للتكفل بهاتين المهمتين :

(1) حمداني محي الدين ، مرجع سابق ، ص 35 .

**أ ـ المساهمة في تسيير الحرس البلدي**

كلف الصندوق المشترك للجماعات المحلية بالتكفل بمصاريف الحرس البلدي المقدرة بـ: 31.5 مليار دج سنويا وهو ما يساهم بـ 50% من نفقات هذا الجهاز الأمني تتكفل ميزانية الدولة بـ 50% الأخرى [1].

**ب ـ العجز المالي للبلديات**

من الناحية القانونية يساهم الصندوق المشترك للجماعات المحلية بـ 05% من موارده لتغطية عجز ميزانية الجماعات المحلية ، إلا أن ضخامة العجز لهذه الأخيرة يجعل من نسبة 05% من الموارد والمقدرة بحوالي مليار دينار جزائري لا تكاد تغطي 06% من هذا العجز ، وقد دفعت هذه الوضعية الخطيرة مجلس التوجيه إلى عدم تطبيق التوزيع المحدد في النصوص التنظيمية للدور التمويلي له ، وتخصيص جميع موارد الصندوق لهذين النوعين من النفقات فقط "الحرس البلدي والعجز المالي للبلديات" ، وهو بذلك يخصص إعانة بمقدار 09 مليار دينار جزائري ، بعنوان الإعانة الاستثنائية لتوازن ميزانيات البلديات، وتوزع اعتبارا للمقاييس التالية : نسبة ثراء البلدية ، المنطقة الجغرافية ، عدد السكان ، طول الطرقات ، قنوات التطهير ، شبكات الكهرباء ، وهي معايير تخدم البلديات الأكثر ثراءا وتنوعا في الموارد ، كما تم تجميد منحة 05 مليار دينار ، وهي منحة التوزيع العادل للضرائب والتي تنقسم إلى 04 مليار دينار للبلديات ، ومليار دينار للولايات ، ورغم كل هذه الإجراءات فإن منحة تغطية العجز "09 مليار" لا تغطي نسبة 58% من الحاجات الحقيقية للبلديات ، وهو ما يؤدي إلى تراكم العجز المالي لبعض البلديات وبالتالي إيجاد ديون تثقل كاهلها ، وتحد من قيامها بمهامها .

**4 ـ الأثر على طبيعة البيئة المحلية**

تتنوع عناصر البيئة المحلية من مجتمع محلي والمنطقة الجغرافية الموجودة بها ، من مدينة وريف ولكل منها خصائص تميزها ، حيث تعتبر المدينة منذ زمن بعيد ، حقلا هاما للبحث العلمي الإنساني ، في ضوء هذا الاهتمام الفكري والأوضاع التاريخية المميزة لهذه الحقبة من الزمن ، أشارت الدراسات الحديثة إلى جملة من الملاحظات أهمها تشير إلى ولادة عالم جديد يختلف اختلافا جذريا في بنيته وتكوينه عن السابق .

إن المدينة الجزائرية لازالت تعيش الصراعات المرتبطة بالفقر والصحة والسكن، الأمر الذي أنتج خللا في التماسك الاجتماعي ، وأدى إلى فوضى في توزيع السكان ، وزاد من حدة الانحراف والعنف والإجرام ، جميع هذه العوامل دفعت السكان إلى الانعزال وعدم التكيف مع التغيير

(1) موازي بلال ، مرجع سابق ، ص 45 .

السريع الذي مس شتى مجالات الحياة ، ولهذا التغير انعكاسات نفسية واجتماعية واقتصادية ، يمكن أن تصبح آفة خطيرة ، إذا لم يستطع المواطن الجزائري ضبط مسيرته نحو الاندماج في مختلف الميادين ، وهو ما يظهر افتقار المدن والمناطق المحلية بالجزائر خلال فترة الأزمة ، إلى المرافق الضرورية لتلبية الحاجات المحلية ، وإن وجدت فإنها تتميز برداءة خدماتها وعدم كفاءتها فضلا عن الاختلال الحاصل في توفرها من ولاية لأخرى ، فقد أظهرت دراسة أجريت على مجموع بلديات الوطن في سنة 1996 ، أن هناك أربع أصناف من البلديات هي :

**المجموعة الأولى :** والتي تساعد على التنمية وتمتلك إمكانيات خاصة لضمان تطور ملائم للأهداف الوطنية ، وهي مقسمة إلى فرعين :

**الأول :** يتكون من 116 بلدية ، ونسبة عالية قدرها 483 دج / للفرد الواحد

**الثاني :** يضم 186 بلدية ذات غنى متوسط قدره 405 دج / للفرد الواحد ، وتتميز هذه الفئة بضعف النشاط الفلاحي .

**المجموعة الثانية :** لا تسمح لها وسائلها الخاصة بالتطور وتتطلب دعما معتبرا ، تشكل هذه المجموعة 877 بلدية ، وتتميز بأعلى نسبة نشاط في القطاع الفلاحي .

**المجموعة الثالثة :** تتوفر فيها فرص تنمية متوسطة القدر ، وتتطلب دعما من السلطات العمومية وتتكون من 358 بلدية ، وتتميز بنسبة متوسطة قدرها 241 دج / للفرد الواحد .

**المجموعة الرابعة :** ومتشكلة من 04 بلديات تتوفر على أعلى نسبة غنى في الوطن، تفوق 4000 دج / للفرد الواحد [1].

كما وضعت الدراسة تصنيفا آخر للولايات كما يلي :

**التصنيف الأول :** ولاية الجزائر وتتميز عن باقي الولايات بجل المرافق والاستثمارات نظرا لنشاطاتها المتعددة .

**التصنيف الثاني :** ولايتا إليزي وتندوف كأكثر الولايات تهميشا .

**التصنيف الثالث :** 13 ولاية حضرية تمثل الصناعة النشاط الرئيسي بها وهي : بجاية ، البليدة ، تلمسان ، تيزي وزو ، عنابة ، قسنطينة ، ورقلة ، وهران ، بومرداس ، الطارف ، تيبازة ، غليزان ، سكيكدة .

**التصنيف الرابع :** 23 ولاية صحراوية وهي مناطق فلاحية ورعوية : أدرار ، الشلف ، الأغواط ، أم البواقي ، بسكرة ، تيبازة ، تمنراست ، تبسة ، تيارت، الجلفة ، سعيدة، سيدي بلعباس ،

---

(1) موازي بلال ، مرجع سابق ، ص 48 .

قالمة ، مستغانم ، معسكر ، البيض ، الوادي ، خنشلة ، سوق أهراس ، عين الدفلى ، النعامة ، غرداية .

**التصنيف الخامس :** 09 ولايات في المناطق الجبلية والهضاب العليا ، يرتبط النشاط الأساسي فيها بالفلاحة وهي : باتنة ، البويرة ، جيجل ، سطيف ، المدية ، المسيلة، برج بوعريريج ، تيسمسيلت ، ميلة .

ما يستنتج ، أنه كانت هناك آثار جسيمة للأزمة على واقع المناطق الحضرية تجسدت في المشاكل المتعددة التي أصبحت تعرفها هذه الأخيرة ، على جل الأصعدة مما جعل من عملية التخفيف من هذه الآثار جد صعبة ، وتمثل رهانا لمخططات التنمية المحلية بصفة خاصة والتنمية الوطنية بصفة عامة ، في ظل وجود اختلالات جهوية حادة ، بين مختلف المناطق في الجزائر [1] .

أما آثار الأزمة على الريف فكانت أشد وطأة ، حيث غيرت هذه الأخيرة معظم الخصائص التي كان يتميز بها الريف الجزائري ، فتزامن الأزمة الأمنية مع فترات الجفاف وانخفاض الدعم الفلاحي ، شكل في مجمله تحالفا ضد التنمية الريفية لتتحول المناطق الريفية إلى أماكن معزولة وفقيرة ، تنعدم فيها أدنى الخدمات الاجتماعية ، في ظل توقف مشاريع التنمية الريفية ، لتعرف الجزائر بذلك إحدى أكبر عمليات النزوح الريفي في العالم بأكثر من مليون نازح نحو المدن ، في حين أن حجم التراكمات من الأزمة يعتبر مذهلا للغاية وجسيما جدا ، لكن النهضة التنموية المحلية بإمكانها أن تحدث، وتحقق الغايات المرجوة منها ، وعلى رأسها التوازن المطلوب بين الريف والمدينة.

**المطلب الثاني : واقع التنمية المحلية بعد الأزمة**

ساهم ارتفاع أسعار البترول مع بداية الألفية الثالثة في ارتفاع عوائد الجزائر من البترول ، مما جعل الجزائر تقوم بوضع برنامجين اقتصاديين هامين هما برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2004-2009) والتي كانت آثارهما كبيرة على المستوى المحلي والوطني .

**1 - برنامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المحلية ( 2001 - 2004 )**

ويشتمل على البرامج التالية :

**1 - 1 - البرامج الخاصة بالتنمية المحلية والبشرية :** تنقسم الى ثلاث محاور رئيسية هي:

- برنامج خاص بالتنمية المحلية ؛
- برنامج خاص بالتشغيل والحماية الاجتماعية ؛

(1) موازي بلال ، مرجع سابق ، ص 49 .

- برنامج خاص بالموارد البشرية.

**أولا ـ البرنامج الخاص بالتنمية المحلية**

نظرا للصعوبات التنموية المتعددة التي تعاني منها الجماعات المحلية وعلى رأسها البلديات وما ترتب عن التنمية المحلية من آثار ايجابية على ظروف حياة افراد المجتمع فان الدولة لم تكن غافلة عن هذا الأمر وهو ما دفعها الى تخصيص غلاف مالي قدره 97 مليار دينار لتجاوز هذه الصعوبات والانتقال الى تحقيق ظروف تنمية محلية بالاستدامة ، كما أعطيت الأولوية الى الأكثر تضررا من الإرهاب وقد اتخذت الإعانات الحكومية للجماعات المحلية تحت البند ستة أشكال هي : دعم المخططات التنموية البلدية « LE PCD» ، دعم مشاريع حماية البيئة، دعم مشاريع البريد والمواصلات ، دعم مشاريع الأشغال العمومية ، دعم الهياكل الإدارية (1).

**ثانيا ـ برنامج خاص بالتشغيل والحماية الاجتماعية**

ينقسم الى قسمين:

**أ ـ برنامج خاص بالتشغيل :** ويشمل كل من برنامج المشاريع المصغرة ومشاريع الأشغال ذات اليد العاملة الكثيفة فضلا عن تأطير سوق العمل :

**ـ برنامج المشاريع المصغرة :** أهم أهدافه محاربة الفقر من خلال الآليات الآتية:

- تخفيض معدل البطالة خاصة في المناطق الريفية ؛
- تحقيق التنمية المحلية عن طريق المؤسسات المصغرة و الإنتاج المنزلي ؛
- المحافظة على الكثافة السكانية في المناطق الريفية المتضررة جدا من الإرهاب والاستجابة للطلب الكبير على هذا النوع من القروض والتي بلغت 100.000.

**ـ مشاريع الأشغال ذات اليد العاملة الكثيفة ( THP-HIMO ) :** ويهدف الى محاربة البطالة من خلال الآليات الآتية :

- تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة العاملة في مجال الأشغال العمومية ؛
- تأهيل المؤسسات المتخصصة في مجال صيانة الهياكل القاعدية ؛
- تجديد معظم شبكات الطرقات البرية الولائية والبلدية وكذا الأشغال العمومية الملحقة بها كتنظيف الطرقات وترميم وإنشاء القنوات المرتبطة بها .

**ب ـ برنامج خاص بالمساعدات والنشاطات الاجتماعية**

ويشمل كل من برنامج خاص بالنقل المدرسي وتصفية المستحقات السابقة من الإعانات الاجتماعية وكذا تأهيل المؤسسات المتخصصة .

(1) السبتي وسيلة ، مرجع سابق، ص 60 .

**ـ المساعدات الخاصة بالنقل المدرسي :** وتهدف إلى :

- توسيع شبكة النقل المدرسي إلى البلديات العاجزة والمتضررة من الأزمة ؛
- تطوير المؤسسات المصغرة العاملة في مجال توزيع وسائل النقل ؛
- المساهمة في القضاء على الفقر من خلال مساعدة الأطفال المعوزين المتمدرسين .

**ثالثا ـ برنامج خاص بالموارد البشرية**

أتمم البرنامج بكل من [1]:

- التربية الوطنية والتعليم العالي ؛
- التكوين المهني ؛
- الصحة والسكان ؛
- الشبيبة والرياضة ؛
- الثقافة والاتصال .

كما أن أهم أهدافه تتمثل في :

- تغطية العجز الحاصل في هذه المجالات ؛
- إعادة تأهيل الهياكل القاعدية لكل من قطاعي الصحة والتعليم ؛
- التركيز على المناطق التي عرفت نزوحا ريفيا بقصد إعادة الأهالي إليها ؛
- الرفع من الطاقة الاستيعابية للجامعات من أجل ضمان دراسة أفضل في السنوات اللاحقة ؛
- توسيع حجم المساحات المخصصة للرياضة والترفيه مع العمل على نشرها عبر كامل بلديات التراب الوطني ؛
- العمل على تحديث الهياكل المرتبطة بقطاع الثقافة والاتصال قصد بعث فعالية أكثر.

**2 ـ برنامج دعم النمو على التنمية المحلية ( 2004-2009 )**

أما من حيث حجم و طبيعة المشاريع المراد إنجازها في إطار برنامج دعم النمو هي كالآتي:

**2 - 1 ـ المشاريع المتعلقة بقطاع التربية**

لقد تم برمجت ما مجموعه 3470 مشروع متعلق بقطاع التربية ضمن مخطط دعم النمو والجدول الآتي يوضح طبيعة المشاريع و هيكل توزيعها :

(1) السبتي وسيلة ، مرجع سابق، ص 65 .

**جدول رقم (13) : يوضح حجم و هيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع التربية الوطنية خلال الفترة 2005-2009 .**

| طبيعة المشروع / القطاع | مشاريع مستغلة | مشاريع قيد الانجاز | مشارع مبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2005-2009 | مجموع الشاريع قيد الانجاز و المشاريع المبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2005-2009 | المجموع العام للمشاريع عند نهاية سنة 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| مدارس ابتدائية | 16899 | - | 100 | 100 | 16999 |
| طاقات استعاب قاعات التدريس | 127473 | - | - | - | 127473 |
| الاقسام | - | 5555 | 800 | 6355 | 6355 |
| المدارس الاساسية | 3740 | 309 | 620 | 929 | 4669 |
| الثانويات | 1381 | 134 | 300 | 434 | 1815 |
| المطاعم المدرسية | 7950 | 598 | 700 | 1298 | 9248 |
| نصف المنح | 1309 | 285 | 350 | 635 | 1944 |
| الانترنيت | 896 | 65 | 100 | 165 | 1061 |
| الهياكل الرياضية والمدرسية | - | - | 500 | 500 | 500 |
| المجموع العام | 159648 | 6946 | 3470 | 10407 | 170064 |

**المصدر : تومي عبد الرحمان : واقع و أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 86 .**

يوضح الجدول حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع التربية الوطنية خلال الفترة 2005-2009 التي وصلت إلى 3470 مشروع والتي وزعت كالآتي :

- مدارس ابتدائية استفادت من 100 مشروع ؛
- المدارس الأساسية 620 مشروع ؛
- الثانويات 300 مشروع ؛
- المطاعم المدرسية 700 مشروع ؛
- نصف المنح 350 مشروع ؛
- الأنترنيت 100 مشروع ؛
- الهياكل الرياضية والمدرسية 500 مشروع .

## 2 - 2 - المشاريع المتعلقة بقطاع التعليم العالي

استفاد قطاع التعليم العالي بعدد لا باس به من المشاريع المتعلقة به والجدول التالي يبين حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع التعليم العالي خلال الفترة (2005 - 2009 ) [1] :

(1) السبتي وسيلة ، مرجع سابق، ص 67 .

**جدول رقم :(14) يوضح حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع التعليم العالي خلال الفترة ( 2005-2009 ) .**

| طبيعة المشروع / القطاع | مشاريع مستغلة | مشاريع قيد الانجاز | مشارع مبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2005-2009 | مجموع الشاريع قيد الانجاز و المشاريع المبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2005-2009 | المجموع العام للمشاريع عند نهاية سنة 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| مقاعد بيداغوجية | 660000 | 101000 | 130000 | 231000 | 891000 |
| اسرة الاقامات الجامعية | 253000 | 35000 | 150000 | 185000 | 438000 |
| مطاعم مركزية | 23 | 8 | 10 | 18 | 41 |
| بناء إدارات مركزية | - | - | 30 | 30 | 30 |
| المجموع العام | 913023 | 136008 | 280040 | 416048 | 1329071 |

**المصدر : تومي عبد الرحمان : واقع و أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 86 .**

يوضح الجدول حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع التعليم العالي خلال الفترة ( 2005-2009 ) والتي استفادت من 280040 مشروع موزعة كالآتي:

- مقاعد بيداغوجية 130000 مشروع ؛
- أسرة الإقامات الجامعية 150000 مشروع ؛
- مطاعم مركزية 10 مشاريع ؛
- بناء ادارات مركزية 30 مشروع .

## 2 - 3 - المشاريع المتعلقة بقطاع الصحة

استفاد قطاع الصحة بعدد لا باس به من المشاريع المتعلقة به والجدول التالي يبين حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع الصحة خلال الفترة ( 2005 - 2009) [1]:

(1) السبتي وسيلة ، مرجع سابق، ص 67 .

**جدول رقم :(15) يوضح حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع الصحة خلال الفترة ( 2005-2009 ) .**

| طبيعة المشروع / القطاع | مشاريع مستغلة | مشاريع قيد الانجاز | مشاريع مبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2005-2009 | مجموع الشاريع قيد الانجاز و المشاريع المبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2005-2009 | المجموع العام للمشاريع عند نهاية سنة 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| مستشفيات | 187 | 8 | 7 | 15 | 202 |
| مستشفيات جامعية | 13 | - | - | - | 13 |
| عيادات صحية مختصة | 32 | - | 02 | 02 | 34 |
| عيادات متعددة التقنيات | 513 | 05 | 50 | 55 | 568 |
| عيادات توليد | 1280 | 12 | 100 | 113 | 1393 |
| مركز صحي لمرض السرطان | 77 | 04 | - | 04 | 81 |
| معهد مرض السرطان | - | - | 01 | 01 | 01 |
| معهد المراقبة الصحية | 12 | - | 06 | 06 | 18 |
| معهد التكوين شبه الطبي الافريقي | - | - | 01 | 01 | 01 |
| منشات صحية متنوعة | 03 | 1 | 17 | 17 | 20 |
| المجموع | 2117 | 30 | 184 | 214 | 2331 |

**المصدر : تومي عبد الرحمان : واقع و أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 88 .**

يوضح الجدول حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع الصحة خلال الفترة (2005 - 2009 ) والتي استفادت من 184 مشروع موزعة كالآتي :

- مستشفى 07 مشاريع ؛
- عيادات صحية مختصة 02 مشروع ؛
- عيادات متعددة التقنيات 50 مشروع ؛
- عيادات توليد 100 مشروع ؛
- معهد مرض السرطان 01 مشروع ؛
- معهد المراقبة الصحية 06 مشاريع ؛
- معهد التكوين الشبه طبي الإفريقي 01 مشروع ؛
- منشآت صحية متنوعة 17 مشروع .

## 2 - 4 - المشاريع المتعلقة بالشباب والرياضة

لقد بلغت مجموع المشاريع المسجلة ضمن البرنامج الخماسي لدعم النمو والمتعلقة بقطاع الشباب والرياضة 766 مشروعا وفقا للجدول الآتي [1]:

جدول رقم :(16) يوضح حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع الشباب والرياضة خلال الفترة ( 2005-2009 ) .

| طبيعة المشروع / القطاع | مشاريع مستغلة | مشاريع قيد الانجاز | مشارع مبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2005-2009 | مجموع الشاريع قيد الانجاز و المشاريع المبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2005-2009 | المجموع العام للمشاريع عند نهاية سنة 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| مخيمات الشباب | 39 | 02 | 15 | 17 | 56 |
| دور الشباب | 85 | 09 | 50 | 59 | 144 |
| بيت الشباب | 802 | 22 | 50 | 72 | 874 |
| قاعة متعددة الرياضات | 163 | - | 15 | 15 | 178 |
| ملاعب أولمبية (5400مقعد) | 60 | 14 | 05 | 19 | 79 |
| ملاعب أخرى | 676 | - | - | - | 976 |
| قاعات أولمبية | 192 | 09 | 40 | 49 | 241 |
| مسابح مغطاة | 62 | 09 | 30 | 39 | 101 |
| مسابح الغطس | 57 | 125 | 100 | 225 | 282 |
| مركبات رياضية | 144 | 134 | 100 | 234 | 378 |
| قاعات رياضية متخصصة | 491 | - | 15 | 15 | 506 |
| فضاءات للعب | 2593 | 81 | 300 | 381 | 2974 |
| مراكز للترفيه العلمي | - | 08 | 20 | 28 | 28 |
| مراكز ثقافية | 422 | - | 05 | 05 | 427 |
| هياكل إدارية | 48 | - | 05 | 05 | 53 |
| ملعب للعدائين | 05 | - | 05 | 05 | 10 |
| هياكل رياضية متعلقة بالمديريات المركزية للرياضة و الشباب | - | - | 12 | 12 | 12 |
| ملاعب أولمبية (400.000 مقعد) | 3 | - | 04 | 04 | 07 |
| المجموع | 5842 | 413 | 771 | 1184 | 7026 |

المصدر : موازي بلال ، الاستثمار والتنمية الاقتصادية – تجربة الجزائر – مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص 89 .

(1) السبتي وسيلة ، مرجع سابق، ص 68 .

يوضح الجدول حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع الشباب والرياضة خلال الفترة ( 2005 - 2009 ) والتي استفادت من 184 مشروع موزعة كالآتي :

- مخيمات الشباب 15 مشروع ؛
- دور الشباب 50 مشروع ؛
- بيت الشباب 50 مشروع ؛
- قاعات متعددة الرياضات 15 مشروع ؛
- ملاعب أولمبية ذات 5400 مقعد 05 مشاريع ؛
- قاعات أولمبية 40 مشروع ؛
- مسابح مغطاة 30 مشروع ؛
- مسابح الغطس 100 مشروع ؛
- مركبات رياضية 100 مشروع ؛
- قاعات رياضية متخصصة 15 مشروع ؛
- فضاءات اللعب 300 مشروع ؛
- مراكز للترفيه العلمي 20 مشروع ؛
- مراكز ثقافية 05 مشاريع ؛
- هياكل إدارية 05 مشاريع ؛
- ملاعب للعدائين 05 مشاريع ؛
- هياكل رياضية متعلقة بالمديريات المركزية للرياضة و الشباب 12 مشروع ؛
- ملاعب أولمبية ذات 400.000 مقعد 04 مشروع .

**2 - 5 - المشاريع المتعلقة بقطاع التكوين المهني**

لقد سطر لقطاع التكوين المهني برنامج يحتوي على إنشاء ما يقارب 30000 مقعد تكويني إلى 507 مشروع آخر يلخصها الجدول الآتي [1]:

(1) السبتي وسيلة ، مرجع سابق، ص 69 .

**جدول رقم :(17) يوضح حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع التكوين المهني خلال الفترة ( 2005-2009 ) .**

| طبيعة المشروع / القطاع | مشاريع مستغلة | مشاريع قيد الانجاز | مشارع مبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2005-2009 | مجموع الشاريع قيد الانجاز و المشاريع المبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2005-2009 | المجموع العام للمشاريع عند نهاية سنة 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| مقاعد تكوينية | 193.915 | 18.675 | 30.000 | 48.675 | 242.590 |
| انترنيت | - | 10 | 100 | 110 | 110 |
| تهيئة المؤسسات التكوينية | - | - | 250 | 250 | 250 |
| تجهيز المؤسسات التكوينية | - | 40 | 145 | 185 | 185 |
| إكمال إنجاز مؤسسات تكوينية | - | - | 12 | 12 | 12 |
| المجموع | 193.915 | 18.725 | 30.507 | 49.232 | 243.147 |

**المصدر : السبتي وسيلة ، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة) ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص نقود وتمويل ، غير منشورة ، جامعة بسكرة ، 2005 ، ص 91 .**

يوضح الجدول حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع التكوين المهني خلال الفترة ( 2005 - 2009 ) والتي استفادت من 184 مشروع موزعة كالآتي :

- مقاعد تكوينية 30000 مشروع ؛
- أنترنيت 100 مشروع ؛
- تهيئة المؤسسات التكوينية 250 مشروع ؛
- تجهيز المؤسسات التكوينية 145 مشروع ؛
- إكمال انجاز المؤسسات التكوينية 12 مشروع .

## 2 - 6 - المشاريع المتعلقة بقطاع العدالة

تم تسطير 85 مشروعا متعلقا بقطاع العدالة موزعة كما يوضح الجدول الآتي[1]:

(1) السبتي وسيلة ، مرجع سابق، ص 70 .

**جدول رقم :(18) يوضح حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع العدالة خلال الفترة ( 2005-2009 ) .**

| طبيعة المشروع / القطاع | مشاريع مستغلة | مشاريع قيد الانجاز | مشارع مبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2005-2009 | مجموع الشاريع قيد الانجاز و المشاريع المبرمجة ضمن المخطط الخماسي 2005-2009 | المجموع العام للمشاريع عند نهاية سنة 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| مجالس القضاء | 36 | 11 | 03 | 14 | 50 |
| محاكم | 192 | 24 | 10 | 34 | 226 |
| مؤسسات الإصلاح | 128 | 18 | 40 | 58 | 158 |
| غرف انفرادية | - | 30 | - | 30 | 30 |
| مركز للأرشيف | - | 05 | 05 | 10 | 10 |
| مؤسسات مرتبطة بانفتاح قطاع العدالة | - | - | 25 | 25 | 25 |
| معهد البحث النرتبط بالإجرام و العدالة | - | - | 02 | 02 | 02 |
| المجموع العام | 356 | 88 | 85 | 173 | 501 |

**المصدر : تومي عبد الرحمان : واقع و أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 93 .**

يوضح الجدول حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع العدالة خلال الفترة ( 2005 - 2009 ) والتي استفادت من 85 مشروع موزعة كالآتي :

- مجالس القضاء 03 مشروع ؛
- محاكم 10 مشروع ؛
- مؤسسات الإصلاح 40 مشروع ؛
- مركز الأرشيف 05 مشروع ؛
- مؤسسات مرتبطة بانفتاح قطاع العدالة 25 مشروع ؛
- معهد البحث المرتبط بالإجرام والعدالة 02 مشروع .

يبين الجدول ادناه نتائج برنامج دعم النمو على المتغيرات الاقتصادية الداخلية والتي كانت اجابية جدا (1):

**جدول رقم ( 19 ) : بعض المتغيرات الاقتصادية الداخلية خلال الفترة 2003-2009 .**

| السنوات | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي % | 6.8 | 5.1 | 5.2 | 5.5 | 5.8 | 4.6 | 5.0 |
| النفقات الداخلية الخام% | 4.9 | 6.1 | 4.3 | 4.1 | 5.0 | 4.5 | 5.0 |
| الاستهلاك العائلي % | 3.9 | 2.5 | 2.9 | 3.2 | 3.4 | 3.7 | 3.5 |
| الاستثمار% | 6.5 | 7.0 | 6.4 | 6.2 | 6.0 | 5.8 | 6.0 |

**المصدر : بوفليح نبيل ، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية – دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004 – المطبق بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشلف ،2005 ، ص 88.**

(1) السبتي وسيلة ، مرجع سابق، ص 71 .

يوضح الجدول بعض المتغيرات الاقتصادية الداخلية خلال الفترة 2003 - 2009 الذي كان فيه معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي 6.8 % سنة 2003 لينخفض إلى 5.1 % سنة 2004 ويصل إلى 4.6 % سنة 2008 إلا أنه ارتفع سنة 2009 ووصل إلى 5.0%، أما معدل النفقات الداخلية الخام فقد كانت نسبته 4.9 % سنة 2003 لينخفض إلى 4.1 % سنة 2006 ويصل سنة 2009 إلى 5.0 % ، في حين كانت نسبة الاستهلاك الداخلي سنة 2003 : 3.9 % لتنخفض سنة 2004 إلى 2.5 % وتتصاعد تدريجيا خلال السنوات وتصل إلى 3.5 % سنة 2009 ، أما نسبة الإستثمار فقد كانت سنة 2003 : 6.5 % إلا أن هذه النسبة تذبذبت خلال السنوات من 2004 إلى 2008 لتصل سنة 2009 إلى 6.0 % .

**3 - القطاعات التي يتناولها البرنامج**

يركز هذا البرنامج على خمس قطاعات رئيسية هي:

- قطاع الخدمات العمومية الإدارية ؛
- القطاع الاقتصادي ؛
- قطاع الهياكل القاعدية ؛
- قطاع التنمية البشرية ؛
- قطاع الإسكان والظروف المعيشية .

وقد تم تقسيم النفقات المخصصة ضمن البرنامج بين القطاعات وفقا لما يوضحه الجدول الاتي :

**الجدول رقم (20) يوضح هيكل توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو على مختلف القطاعات .**

| القطاع | حجم النفقات المخصصة له (الوحدة مليار دج) | نسبة هذه النفقات من المجموع العام |
|---|---|---|
| قطاع الخدمات العمومية الإدارية | 790,4 | 20,8 ٪ |
| تطوير قطاع التنمية البشرية | 600,4 | ٪15,8 |
| تطوير قطاع الهياكل القاعدية | 862,6 | ٪22,7 |
| دعم القطاع الإقتصادي | 577,6 | ٪15,2 |
| تحسين ظروف الإسكان و الإطار المعيشي | 969 | ٪25,5 |
| المجموع العام | 3800 | ٪100 |

**المصدر : بوفليح نبيل ، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية – دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004 – المطبق بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشلف ،2005 ، ص 86.**

وكملاحظة عامة فإن هذا الأخير قد اختلف من حيث تحديد تفاصيله عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حيث لم يحتوي على تحديد دقيق للمشاريع ولأماكن تنفيذها كما لم يتم تحديد نسب توزيع النفقات على كل قطاع خلال كل سنة من سنوات تنفيذ البرامج وإنما تم التطرق إلى المشاريع المراد

تنفيذها بصفة عامة وضمن كل قطاع مستهدف في إطار عام هو تنفيذ المخطط الوطني للتنمية وكذا المخططات البلدية ، كما تم التركيز في كل قطاع على جوانب معينة هي كالآتي (1) :

- في إطار تطوير قطاع الخدمات العمومية الإدارية للهياكل المتعلقة بقطاع العدالة فقد تم تخصيص مبلغ 790.4 مليار دينار أي بنسبة 20.8 ٪ ؛

- في إطار قطاع التنمية البشرية فقد خصص له أكثر من 600 مليار دينار أي بنسبة 15.8٪ من مجموع النفقات المخصصة له توجه لتمويل هياكل وتجهيزات متعلقة بقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي ؛

- في إطار قطاع الهياكل القاعدية فقد استفاد من 862.6 مليار دينار أي بنسبة 22.7 ٪ من النفقات المخصصة له تمنح لكل من قطاع المياه والأشغال العمومية ؛

- في إطار المخطط التنموي الخاص بالإسكان وتحسين ظروف معيشة الأفراد أكثر من960 مليار دينار أي بنسبة 25.5 ٪ من النفقات المخصصة له تمنح لقطاع الإسكان والتهيئة الحضرية ؛

- في إطار البرنامج الخاص بدعم القطاع الاقتصادي فإن كل من قطاع الفلاحة والتنمية الريفية ينال أكثر من نصف المخصصات المتعلقة بهذا القطاع (2).

**4 - أهم الإجراءات التشريعية المرافقة لتطبيق البرنامج**

أجرت الحكومة تعديلات تشريعية عديدة من اجل تجسيد أهم الجوانب الضرورية لتحقيق أهداف البرنامج ولعل سلسلة التعديلات التي عرفتها سنة 2005 تعتبر بداية ومؤشرا قويا على هذا الأمر وفيما يلي سيتم تلخيص أهم التعديلات التشريعية التي تضمنها قانون المالية لسنة 2005 (3):

- تخفيض النفقات الجبائية والشبه جبائية ؛
- تسديد بعض الأعباء الاجتماعية السابقة ؛
- تخفيض بعض الأعباء الجبائية المفروضة على المؤسسات ؛
- الأمن المالي للبلاد ؛
- اجراء تعديلات على الجباية المفروضة على الودائع لأجل ؛
- تطوير سوق العقار والسكن ؛
- إضفاء الشفافية على الإجراءات المتعلقة بمحاربة الغش والتهرب الضريبي ؛
- تطوير الاستثمارات الأكثر امتصاصا للبطالة ؛

(1) السبتي وسيلة ، مرجع سابق، ص 72 .
(2) حمداني محي الدين ، مرجع سابق ، ص 35 .
(3) موازي بلال ، مرجع سابق ، ص 60 .

- احترام الاتفاقات الخارجية .

**4 - 1 ـ تخفيض النفقات الجبائية والشبه جبائية**

في هذا الإطار تم تحويل أعباء المنح العائلية (خارج القطاع العمومي) من عاتق الحكومة الى عاتق المتعاملين الاقتصاديين بنسبة 50٪.

**4 - 2 ـ تسديد بعض الأعباء الاجتماعية السابقة**

حيث تقرر دفع المستحقات المالية للصندوق الوطني للتأمينات على البطالة والمتعلقة بالسنوات الممتدة خلال الفترة 2000-2003 [1].

**4 - 3 ـ تخفيض بعض الأعباء الجبائية المفروضة على المؤسسات**

أقر قانون المالية بلسنة 2005 بعض التعديلات في الأعباء شبه الجبائية المفروضة على المؤسسات وهي :

- تخفيض الدفع الجزافي من 2٪ الى 1٪ ليلغى كلية سنة 2005 ؛
- تخفيض نسبة مساهمة أرباب العمل في الصندوق الوطني للحماية الاجتماعية بنقطة واحدة فبعد أن كانت 12.5٪ سنة 2004 أصبحت 11.5٪ سنة 2005

**4 - 4 ـ الأمن المالي للبلاد**

ويقصد بالأمن المالي للبلد ضرورة ضمان مصادر تمويل محلية دائمة تجعل من عمليات الاقتراض الأجنبي الاستثناء لا الأصل كما يجب توفير آليات ضمان تسديد القروض الأجنبية مما يجنبنا العجز عن سدادها ومن ثم الوقوع في فخ المديونية وهنا جاء الاقتراح بإنشاء صندوق لضمان تسديد القروض الخارجية ولا يزال العمل مستمرا لتحديد ومصادر تمويل هذا الصندوق .

**4 - 5 ـ اجراء تعديلات على الجباية المفروضة على الودائع لأجل**

حيث تم اتخاذ اجرائين هما [2]:

- تخفيض الرسوم المتعلقة بالدخل الناجم عن الفوائد المحصلة من الودائع لأجل والتي تتراوح بين 50.000 دج و 200.000 دج بنسبة 1٪ ؛
- الرفع بنسبة 40٪ الى 50٪ في قيمة الرسوم المفروضة على الودائع غير مبررة المصدر وهذا لمحاربة السوق الموازية وبعض الأعمال المشبوهة .

**4 - 6 ـ تطوير سوق العقار والسكن**

من اجل تحفيز سوق العقار والسكن تم اتخاذ اجرائين هامين هما:

---

(1) السبتي وسيلة ، مرجع سابق، ص 73 .

(2) حمداني محي الدين ، مرجع سابق ، ص 38.

- تخفيض ما بين 10٪ الى 15٪ في قيمة الرسوم المتعلقة ببيع السكنات ؛
- تخفيض ما بين 7٪ الى 10٪ في قيمة الرسوم المتعلقة بكراء السكنات .

**4 - 7 - إضفاء الشفافية على الإجراءات المتعلقة بمحاربة الغش والتهرب الضريبي**

في هذا الصدد تضمن قانون المالية لسنة 2005 عدة إجراءات منها:

- ضرورة وجود آليات معينة تحتويها العقود المبرمة لدى الموثقين ؛
- تجريم كل من يتلاعب بالوثائق المتعلقة بتحديد الرسم على القيمة المضافة ؛
- وضع إجراءات تنفيذية لتجنب الغش في التصريحات الخاصة بالمداخيل والأجور ؛
- تحسن آليات الضريبة على الدخل بالنسبة لأعمال تجارية معينة منها قاعات الحفلات والسيرك ؛
- إنشاء وحدة خاصة بتحصيل الضرائب المرتبطة بأعمال الشركات الكبرى .

**4 - 8 - تطوير الاستثمارات الأكثر امتصاصا للبطالة**

وهذا من خلال تأسيس صندوق دعم الاستثمارات المتعلقة بالشغل (FSIE) والذي يعول عليه كثيرا في إعطاء دفعة قوية للمستثمرين الراغبين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1].

**4 - 9 - احترام الاتفاقات الخارجية**

وفي هذا الإطار تضمن قانون المالية لسنة 2005 بعض الإجراءات التي من شانها احترام الاتفاقيات الخارجية وهي :

- إعادة الترخيص باستيراد الخمور وذلك وفقا للمادة 46 من قانون المالية لسنة 2005 بعد أن تم منع استيرادها سنة 2004 وهو ما اعتبر أمرا متعارضا مع اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية ؛
- فتح المجال للمنافسة في بعض المهن الحرة وذلك بتخفيض إجراءات تقديم الاعتماد بها وهذه المهن : التدقيق المحاسبي ، محافظي الحسابات ، المحاسبون المعتمدون[2].

**المبحث الثاني : معوقات التنمية في لجزائر وحلولها**

إن عملية التنمية المحلية قد تصطدم بالعديد من العقبات والعراقيل التي تعيق أو تعترض تحقيق أهدافها ومعوقات التنمية أو تحديات التقدم متعددة ومختلفة تبعا لظروف كل مجتمع وإمكاناته وفي الآتي سيتم التعرف على معوقات التنمية والحلول المناسبة لها.

**المطلب الأول : معوقات التنمية**

(1) ، (2) حمداني محي الدين ، المرجع نفسه ، ص 38- 40 .

تعترض عملية التنمية في الجزائر إلى العديد من العقبات التي تتداخل فيما بينها بحيث تجعل العمل من اجل تحقيق هذه العملية دون المستوى المطلوب ، الامر الذي يؤدي الى استمرار حالة التخلف ، ومن الصعب تناول كل المعوقات في هذا الصدد ، ولذلك سوف يتم التركيز على بعض ابرز هذه المعوقات ، وهي :

**1 - الحلقات المفرغة**

إن حالة التخلف تؤدي إلى ظهور الحلقات المفرغة والتي هي كثيرة في الاقتصاد المتخلف ، وان مضمون الحلقة المفرغة يشير الى ان الجزائر لا تواجه عقبات منفصلة ، بل انها تواجه عقبات تتبادل التاثير فيما بينها ، اذ ان أي عقبة من العقبات تؤثر وتتاثر بالعقبات الاخرى ، أي ان كل عقبة من هذه العقبات هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه للعقبات الاخرى ، ومما يزيد من هذه المشكلة في الجزائر هو النمو السكاني المرتفع فيها الامر الذي من شانه الابقاء على حالة الانخفاض في المستويات الاقتصادية والاجتماعية أي بقاء الجزائر في حالة توازن عند مستوى منخفض من مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجالات المختلفة (1) .

إن الجزائر تواجه حلقة مفرغة رئيسية ، هي ما يطلق عليها بالحلقة المفرغة للفقر، والتي يمكن تصويرها كالآتي :

ان الجزائر تعاني من عقبات عديدة ، تعترض عملية التنمية فيها ، من ابرزها نواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والتخلف البشري وشحة رأس المال ، وهذه السمات بمجموعها تشكل أسبابا مهمة في انخفاض الانتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي ، وبالتالي انخفاض الادخار والذي ينجم عنه انخفاض الاستثمار الذي يؤدي بدوره الى استمرار سمات التخلف المتمثلة بنواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والبشرية وشحة رأس المال .

**1 - 1 - السوق**

إن نواقص السوق تمثل أبرز العقبات التي تعترض عملية تحقيق التنمية في الجزائر، وخاصة في الاطار الذي تتم فيه هذه العملية ضمن سياسة الاقتصاد الحر الذي يعتمد على آلية السوق أساسا في القيام بالنشاطات الاقتصادية وفي تطورها ، وذلك لأن السوق في الجزائر تعترضها عقبات كثيرة تبعدها عن النموذج النظري للسوق ، وهو سوق المنافسة التامة الى حد كبير ، ذلك أن جمود عناصر الانتاج وتحجر الأسعار وعدم مرونتها والجهل بأحوال السوق وتحجر التركيب الاجتماعي وقلة التخصص كلها عوامل تؤدي الى اعاقة الاستخدام الكامل والكفؤ للموارد الاقتصادية المتاحة (2).

---

(1) http://birelater12.ibda3.org/t114-topic .

(2) http://www.4shared.com/get/YMX2S4Oa/___.html .

ان عناصر الانتاج تعاني من ضعف قدراتها على الحركة حيث الدخل والمردود الأعلى بسبب عوائق كثيرة تحد منها ، اذ كثيرا ما توجد موارد اقتصادية مستخدمة في مجالات تحقق دخلا أقل ، اذ يوجد الكثير من الأفراد الذين يعملون في مجالات عمل تحقق لهم دخلا أقل من الدخل الذي يتحقق في مجالات عمل أخرى فيما لو تم انتقالهم اليها بحكم الروابط الأسرية والاجتماعية القوية التي تحد من انتقال الأفراد ، كما أن انخفاض كفاءتهم وفقرهم عوامل تحد هي الأخرى من انتقال الفرد من منطقة الى منطقة أخرى أو من مهنة ونشاط الى مهنة ونشاط اخر ، اضافة الى الجهل بأحوال السوق وكذلك الصيغ الاحتكارية أو شبه الاحتكارية كلها عوامل تقيد حركة الموارد وتحد من انتقالها بما فيها العمل حتى وان توفر الدخل أو المردود والعائد الأعلى ، كذلك فان تحجر الأسعار وعدم مرونتها تساهم هي الأخرى في هذا الجمود والعوامل المذكورة جميعها تتفاعل فيها بينها ، بحيث ينجم عنها ضعف درجة الكفاءة في توزيع الموارد على استخدامها المختلفة وعدم المساواة في المردود بين هذه الاستخدامات والناجم عن انخفاض كفاءة الانتاج في بعض المجالات وبقاء الموارد دون الاستخدام الكامل والكفؤ واتجاه هذه الموارد اتجاهات خاطئة وبالشكل الذي لا يؤدي الى الاسهام بشكل فعال في تحقيق التنمية .

**1 - 2 - نقص الادخار**

ان الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك وبما أن الدخل القومي في الجزائر منخفض ، فان هذا يترتب عليه انخفاض متوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد في هذه الجزائر ، وبالتالي فان ذلك يؤدي الى ارتفاع الميل الى الاستهلاك وانخفاض الميل الى الادخار ، وما يقود اليه ذلك من انخفاض الادخارات المتاحة في الجزائر [(1)] .

ويكون من المهم في هذا الصدد التمييز بين مفهومين للادخار ، أو ما يطلق عليه البعض الفائض الاقتصادي ، وهما الفائض الاقتصادي الفعلي الذي يمثله الفرق بين الانتاج الفعلي للمجتمع واستهلاكه الفعلي الجاري ، وهو بذلك يتطابق مع الادخار الجاري ، أما الفائض الاقتصادي الاحتمالي فهو الفرق بين الناتج الذي يمكن انتاجه في ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة بالاعتماد على الموارد الانتاجية التي يمكن استخدامها وبين ما يعد استهلاكا ضروريا وحيث أن مفهوم الفائض الاحتمالي غير محدد بشكل أو بآخر ، كما يستلزم تغيرات جذرية وعميقة في هيكل الاقتصاد والمجتمع ، كما يتطلب اتباع سياسات معينة في مجالات متعددة ، فان الاهتمام هنا سيكون بالفائض الاقتصادي الفعلي وأسباب انخفاضه والعوامل التي تتحكم فيه ، حيث أن الفائض الاقتصادي الفعلي هذا ما هو الا الجزء المتبقي ، ولذا فان الاهتمام سينصب على الأنصبة الأخرى من الناتج القومي

(1) http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23847 .

التي يتوقف على حجمها تحديد الفائض الاقتصادي الفعلي ، وهي الاستهلاك بشكله العام والخاص ، وبصورة خاصة الاستهلاك الخاص .

**1 - 3 - العقبات الاخرى**

هناك العديد من العقبات التي تعترض عملية التنمية ومن ابرز هذه العقبات تلك المتصلة بالعوامل الاجتماعية والكفاءة الادارية والظروف الدولية وبالنسبة للعوامل الاجتماعية تبرز خصائص السكان الكمية والنوعية في الجزائر ، وكما تمت الاشارة الى ذلك فيما سبق ، يلاحظ ان الجزائر البلدان تعاني من كثافة سكانية مرتفعة ، أي من ارتفاع حجم السكان قياسا بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة والمستخدمة في مستوى معين من التكنولوجيا (1).

كذلك تعاني الجزائر من ارتفاع معدلات نمو السكان بشكل يفوق كثيرا معدلات النمو التي تحققت في البلدان المتقدمة خلال فترات تطورها او التي تتحقق فيها حاليا ، الامر الذي يجعل الاثر الصافي لنمو الدخل منخفضا ، وكذلك ضعف ملاءمة التركيب العمري للسكان فيها ، حيث ترتفع نسبة صغار السن وتنخفض نسبة من هم في سن العمل ، الامر الذي يجعل من مشاركة السكان في ارتفاع نسبة المستهلكين في المجتمع الى المنتجين ، وما يفرضه ذلك في توجيه القسم المهم من الدخل الى الاستهلاك على حساب انخفاض الادخار والاستثمار، اضافة الى اعباء تكوين واعداد النسبة المرتفعة من السكان المتمثلة بصغار السن .

كذلك تعاني الجزائر من انخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية ووجود بيئة ثقافية لا تساعد على تحقيق التنمية ، بل تساعد على استمرار حالة التخلف متمثلة في انتشار الامية وانخفاض المستويات التعليمية وضعف ارتباط التعليم بالمجالات العملية وخاصة الانتاجية منها ، وعدم توفر الامكانات الكافية للتدريب وانخفاض ما متاح منها من حيث كفاءتها في توفير تدريب ناجح ، وانخفاض دوافع الافراد ومحدودية طموحاتهم.

هذا ينعكس بشكل انخفاض في درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد المستخدمة وانخفاض القدرة على ايجاد موارد جديدة ، وتطوير وتحسين ما موجود من موارد ، كذلك فان انخفاض المستويات الصحية والمعاشية وغيرها ، يؤدي بالضرورة الى انخفاض قدرات الافراد الانتاجية ، وهذا ينعكس بشكل انخفاض في مستوى الانتاجية عموما ، وفي انخفاض انتاجيتهم خصوصا ، اضافة الى ضعف القدرة على الحركة والتغيير المهني والجغرافي ، الامر الذي يترتب عليه جمود النشاطات الاقتصادية وضعف درجة تطورها ، اضافة الى الجهل الاقتصادي وقلة المنظمين ، وما الى ذلك (2).

---

(1) http://futuregeneration.yoo7.com/t8028-topic .

(2) حمداني محي الدين ، المرجع نفسه ، ص 40 .

اما انخفاض مستوى كفاءة الحدود الادارية والتنظيمية فهي ظاهرة واضحة سواء على مستوى المشروعات الخاصة ، او على المشروعات الحكومية والمؤسسات الخدمية، وبما ان الحكومة في الجزائر قد اتجهت لان تاخذ على عاتقها القيام بعملية التنمية اساسا ، بسبب عجز المشروعات الخاصة عن القيام بها بقدرة وفاعلية ولذلك تواجه الحكومة وهي تتصدى لذلك عقبة انخفاض القدرات الادارية والتنظيمية ، وتتمثل هذه العقبة في جانب كمي ونوعي [1].

ففي الجانب الكمي يلاحظ عدم توفر الاجهزة الحكومية التي تكفي للقيام بالمشروعات الانتاجية في المجالات المختلفة ، إضافة الى القيام بتادية الخدمات العامة اما الجانب النوعي فيتمثل في ضعف قدرة الاجهزة الادارية والتنظيمية على وضع السياسات المختلفة وكذلك ضعف قدرتها على تنفيذ هذه السياسات ، بسبب انخفاض كفاءة الكادر الاداري والتنظيمي وانخفاض مستوى الجدية والحرص والامانة في العديد من جوانبه ، وكذلك ضعف ملاءمة النظم والتشريعات وجمود الكثير منها ، وعدم متابعتها للتغيرات التي تحصل في الواقع مما يؤدي الى اعاقة العمل من اجل تحقيق التنمية .

كذلك فان عدم الاستقرار السياسي المتمثل بالتغييرات السياسية نتيجة عدم امتلاك العديد من الحكومات السائدة في الجزائر والمؤسسة التي تستند اليها وتضمن استمرارها، وما يؤدي اليه ذلك الى قيام التغيرات السياسية المتعاقبة ، اضافة الى ان كثرة اجراء التغييرات يجعل من رسم السياسات وتنفيذها امرا بعيدا عن حالة الاستقرار المطلوبة .

اما العوائق التي تفرضها الظروف الدولية فتتمثل في اعتماد الجزائر في الكثير من جوانب العمل من اجل تحقيق التنمية على البلدان المتقدمة سواء تمثل ذلك براس المال او التكنولوجيا ، اضافة الى المنافسة القوية التي تمثلها منتجات الدول المتقدمة امام منتجات الجزائر سواء في السوق الدولية او حتى على مستوى السوق المحلية في كثير من الحالات ، مما يؤدي الى عدم تطور الانتاج فيها وكذلك العوائق التي تفرضها الدول المتقدمة في مجال التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا من خلال سيطرتها الاحتكارية او شبه الاحتكارية على هذا المجال حيث تضع القيود على صادرات الجزائر اليها وتفرض اسعار منخفضة عليها ، كما تمنع توفير السلع والادوات والتكنولوجيا التي يمكن ان تسهم بشكل جدي وحقيقي في تطوير هذه البلاد وتفرض اسعار تتصاعد باستمرار على ما تستورده الجزائر منها اضافة الى الشروط والاعباء التي ترافق عقد القروض وتقديم المساعدات الفنية والتي تؤدي في النهاية الى خدمة البلدان المتقدمة وعدم اسهامها بشكل جدي في تحقيق التطور في الجزائر .

(1) http://www.emjad.net/article1711.html .

وكل ما سبق يمثل عامل اعاقة خطيرا امام الجزائر ، وهي تتجه الى تحقيق التنمية فيها ، وتمارس من خلاله الدول المتقدمة عملية استنزاف واسعة لثروات وموارد هذه البلاد بالشكل الذي يعيق عملية تطورها بشكل جدي [1] .

**المطلب الثاني : الحلول المقترحة لعملية التنمية**

للتخلص من مشاكل التنمية لدى الدول هناك مجموعة من الإقتراحات والتي يجب اتباعها وهي كالآتي :

**1 - تحسين المردود المالي للجباية المحلية**

سعيا وراء تقوية القدرة الذاتية للمحليات في الاعتماد على نفسها في إدارة عملية التنمية وتحقيق أهدافها والحصول على الاستقلالية المالية التامة وجب اتخاذ عدة إجراءات جبائية ومالية منها [2]:

- مكافحة الغش والتهرب الجبائي وهذا من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التشريعية لجعل القوانين الجبائية مرنة وأيضا تطبيق غرامات جبائية وجنائية ردعية على كل من يقوم بالغش الضريبي ؛
- تدعيم الإدارة الجبائية بالوسائل الحديثة ، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية ؛
- وضع التحفيزات والكفاءات المهنية ؛
- تشجيع المشاريع الاقتصادية على المستوى المحلي مما يؤدي الى تحقيق عائدات مالية معتبرة التي يتم توجيهها لصالح الجماعات المحلية ؛
- إصلاح مداخيل الأملاك من خلال تثمين ممتلكاتها ومراجعة جميع الإيرادات والإيجارات والرسوم المتعلقة باستغلال الأملاك ؛
- تخلي الدولة عن بعض الضرائب لصالح الجماعات المحلية مما يؤدي الى تحسين وضعيتها المالية ؛
- إن تحسين الحالة المالية للجماعات المحلية لا يجب أن يقتصر على الموارد فقط إذ أن الإجراءات الخاصة بجمع الإيرادات يجب أن تتبع بالضرورة بترتيبات أخرى ترمي إلى ترشيد النفقات المحلية .

---

(1) http://www.emjad.net/article1711.html .
(2) http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=98844 .

**2 ـ ترشيد النفقات العمومية المحلية**

إن للجماعات المحلية دورا أساسيا في صرف الموارد لخدمة المواطنين في مختلف المجالات ومع تزايد المتطلبات وجب عليها إتباع سياسة إنفاق رشيدة ، كما يستوجب تعزيز مراقبة خاصة على النفقات المحلية .

**3 ـ مساهمة القيادات المحلية في تنفيذ برامج التنمية المحلية**

تعرف القيادة المحلية على أنها مجموعة من الأفراد والجماعات يقيمون في المجتمع المحلي يستشعرون مشكلات هذا المجتمع ويقومون بتشجيع الجميع نحو المشاركة والإسهام في علاج المشكلات باستثمار أفضل لموارد البيئة المحلية .

تعتبر مساهمة القيادات المحلية أساسية في تنفيذ برامج التنمية لمجتمعهم المحلي من خلال الدراسة الجيدة لإمكانياتها الاقتصادية وتحسين كفاءة العمليات التنظيمية والرقابية على النشاط الاقتصادي من اجل توفير بيئة أعمال ملائمة ، وهذا يتطلب وجود فريق عمل له مهارات إدارية متنوعة وقدرة وكفاءة التخطيط المحلي من خلال حصر وتجميع احتياجات المجتمع المحلي في شتى القطاعات وترجمتها الى مشروعات تنفيذ وفق درجة أهميتها وأولويتها ومن أهم خصائص القائد أن يكون محل ثقة الناس وأن قنع الجماهير بشخصيته وعدم استسلامه لمن يحيطون به ، مع الحكمة والبصيرة والقدرة على الفهم السريع وقوة الحجة ومواجهة عملية التنمية والتطوير .

ضرورة تضافر الجهود وتكامل الأدوار بين القيادات المحلية الرسمية والشعبية للمساهمة في عملية التنمية .

**4 ـ دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية**

إن المشاركة الشعبية تعني إسهام أفراد المجتمع المحلي تطوعا واختيارا في أعمال التنمية حيث تعبر احتياجاتها الفعلية وتوجيه الجهود الحكومية نحو المشروعات التنموية الضرورية وذلك باعتبار التنمية المحلية العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي (1) .

وتعرف المشاركة الشعبية بأنها : العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز الأهداف (2) .

(1) http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=6a6adb2f49c10ff4 .
(2) http://www.p48bac.com/viewtopic.php?f=128&t=8688 .

إن المشاركة الشعبية من حيث فكرتها وفلسفتها ليست وليدة الحاضر ، بل إنها وتيرة سارت عليها البشرية منذ أقدم العصور ، فهي ترتبط بالدرجة الأولى بمشاعر وأحاسيس نابعة من أفراد البيئة المحلية كأفراد أو جماعات تجمعهم للبذل والعطاء للإسهام والتكاتف لتحقيق رغبة مشتركة أو مواجهة حاجة أو خطر ما .

وتتعاظم هذه المشاركة في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى بسبب الوضع الاقتصادي الذي خلقته أعباء معارك التحرير وما صاحبه من ديون خارجية وانخفاض في مستوى بعض المرافق العامة بالإضافة إلى اعتبارات أخرى كالزيادة السكانية وزيادة معدلات الدعم بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك وما تقتضيه هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا من معاونة جادة صادقة من القطاع الشعبي للجهود الحكومية ووجود حاجة ملحة لزيادة معدلات التنمية المحلية ، ومما لاشك فيه أن المجالس الشعبية المحلية يمكن أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في تنمية المشاركة الشعبية بمفاهيمها المختلفة سواء كانت تنمية إسهام الأهالي تطوعا في أعمال التنمية بالرأي أو العمل أو التمويل أو إسهامهم في التصميم أو الإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة المحلية.

ويتمثل دور المجالس الشعبية المحلية في تنمية الوعي وزيادة الحماس والاهتمام للمواطنين وعلى ضرورة إسهامهم في التأثير على وضع القرارات المتعلقة بالمشروعات المحلية التي تتعلق بمصالحهم والعمل على رفع مستواهم المعيشي والحفاظ عليها .

إن مشاركة المواطن في عملية التنمية المحلية عملية ضرورية وأساسية لتحقيق النتائج وبلوغ الأهداف المرجوة ، ويمكن أن تبيين أهمية المشاركة الشعبية في النقاط التالية :

- يعتبر المواطن المحلي أكثر حساسية من غيره لما يصلح لمجتمعه وحاجته ؛
- تمكن المشاركة الشعبية من اكتشاف المشاكل المتعددة التي يعاني منها الأفراد والتي يصعب العمل على حلها عن طريق الموظفين في الإدارة المحلية ؛
- إن اشتراك الأفراد في عمليات التنمية يؤدي الى مساندتهم لها والاهتمام بها مما يجعلها أكثر ثباتا واعم فائدة ؛
- في المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للإنفاق الحكومي ؛
- الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات ودور المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي للجهد الحكومي وهو ضروري للخطة الإنمائية ؛

- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف وتقليل الأخطاء (1).

## المبحث الثالث : واقع المناطق الصناعية بمدينة باتنة

استفادت ولاية باتنة في اطار البرنامج الوطني لتأهيل المناطق الصناعية، من غلاف مالي يقدر بـ 55 مليار سنتيم، لتأهيل واعادة تأهيل ثلاث مناطق صناعية بباتنة واريس ونقاوس، ويندرج هذا ضمن البرنامج الخماسي 2009/2005 لتوفير كل المرافق الضرورية من شكبات الإنارة والطرقات.

### المطلب الأول : تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية

تعتبر هذه الخطوة من الخطوات المهمة في إعداد البحث لأنها الأهم والأساس من قيمة البحث من جهة وأكثر ما يراجع من قبل المشرف على البحث من جهة أخرى في حين أن المراحل السابقة تجيب اجابة دقيقة ، وافية وعلمية على أهم سؤالين وهما : عن ماذا يتم البحث ؟ ولماذا يتم البحث ؟وان هذه الخطوة كفيلة بتوضيح الطريقة التي اتبعها الباحث في تصميمه للبحث وتحديد خطواته الإجرائية وهذا يتطلب التطرق إلى ما يلي :

**1 ـ الإطار العام للدراسة وفيه :**

- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- فروض الدراسة
- حدود الدراسة
- منهج البحث

**1 ـ 1 ـ أهداف الدراسة**

تكشف أهداف الدراسة عن مدى فعالية البحث في حل المشكلة المطروحة والمتمثلة في الإجابة على السؤال : لماذا يجري البحث وتتمثل أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية :

- معرفة واقع المناطق الصناعية بمدينة باتنة ؛
- دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية ؛
- محاولة استعراض المفاهيم النظرية للمناطق الصناعية وذلك من خلال ما جاء في الأدبيات؛
- إثراء المكتبة نظرا لقلة البحوث في مجال المناطق الصناعية .

(1) http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/1219 .

**1 - 2 - أهمية البحث**

تساهم أهمية البحث في إبراز القيمة الحقيقية المرجوة من البحث فهي توضح حجم المشكلة المبحوثة وجديتها وتبرز أهمية هذه الدراسة في :

- ما المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية المحلية و المناطق الصناعية ؛
- أهمية المناطق الصناعية وضرورة الاهتمام بها والمحافظة عليها ؛
- تبيان دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية في الولاية ؛
- واقع المناطق الصناعية في الولاية وما مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية .

**1 - 3 - فرضيات البحث**

تتمثل فرضيات البحث في إجابات أولية على أسئلة البحث والمستمدة من أسس علمية وتتضمن هذه الدراسة :

**أولا - فرضية البحث الرئيسية**

هناك علاقة قوية بين تنمية و تطوير المناطق الصناعية كأداة للتنمية المحلية .

**ثانيا - الفرضيات الجزئية**

ولاختبار فرضية البحث توجب إدراج مجموعة من الفرضيات الثانوية والتي ستكون على النحو التالي:

- تعتبر المناطق الصناعية المحدد الأساسي للتنمية المحلية ؛
- تتميز المناطق الصناعية بولاية باتنة بالتسيير العقلاني وبالاستقرار المؤسساتي ؛
- أداة تمويل المناطق الصناعية يعتبر أهم عائق لتنمية هذه المناطق ؛
- التنمية المحلية في الولاية متوازنة في القطاع الزراعي ، الصناعي والخدمي .

**1 - 4 - حدود الدراسة**

ليس هناك حد فاصل بشكل قطعي للمشكلات البحثية في العلوم السلوكية ، فقد تكون المشكلة الواحدة ذات امتداد موضوعي أو زمني أو مكاني بالمشكلات الأخرى ، وحدود هذه الدراسة هي :

**أولا - الحدود الموضوعية**

اقتصر البحث على تبيان دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية مع القيام بدراسة ميدانية في المنطقة الصناعية بمدينة باتنة .

**ثانيا ـ الحدود الزمنية**

يمتد المجال الزمني لهذه الدراسة بشقيها النظري و التطبيقي على مدار سنة كاملة ابتداء من أكتوبر 2011 تاريخ بداية جمع المادة النظرية حول الموضوع ، أما الدراسة الميدانية فكانت حوالي شهرين فيفري ومارس 2012، أين تم على الموافقة لإجراء الجانب الميداني للدراسة بالمنطقة الصناعية المعنية مع ضرورة ضبط فترة الدراسة في اتفاقية أبرمت بين المنطقة الصناعية والجامعة .

**ثالثا ـ الحدود المكانية**

جرت هذه الدراسة في المنطقة الصناعية بمدينة باتنة .

**1 - 5 - منهج البحث**

لكل ظاهرة من الظواهر منهج خاص يتلاءم مع طبيعة تركيبها ، وقد تفرض ظاهرة أو مشكلة ما على الباحث أن يطبق منهجا دون سواه ، فالمنهج بصفة عامة هو " الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث " ، لكن ارتباط البحث العلمي بأبعاد زمنية ومكانية متعددة وسعيه لتحقيق أهداف مختلفة يتطلب تعدد أساليب تطبيقه .

وبما أننا نقوم بدراسة موضوع المناطق الصناعية ودورها في التنمية المحلية فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي لأنه الأكثر ملائمة لمعالجة مثل هذه المواضيع ، حيث يهدف هذا المنهج إلى الحصول على البيانات والحقائق الكافية لتشخيص الظاهرة في الحاضر ووصفها وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة وتحليلها وتفسيرها تفسيرا دقيقا مع استخلاص النتائج الهامة كآخر مرحلة تستعمل فيها وظيفة المنهج الوصفي التحليلي .

**المطلب الثاني : المنطقة الصناعية بمدينة باتنة**

ولاية باتنة هي ولاية من ولايات الشرق الجزائري ، وعاصمة الولاية هي مدينة باتنة ومن أهم مدنها نجد : مدينة عين التوتة ، بريكة وأريس... تحيط بها من الشرق ولاية خنشلة ، ومن الشمال الغربي ولاية سطيف وولاية المسيلة ، من الشمال الشرقي ولاية أم البواقي ومن الجنوب بسكرة .

**1 - النشأة**

تأسست مدينة باتنة عن طريق المرسوم المؤرخ في 12 سبتمبر 1848 الصادر عن نابليون، وذلك بعد أن قررت اللجنة الاستشارية الكائن مقرها بقسنطينة جعل باتنة مدينة مستقبلية نظرا لموقعها الاستراتيجي على محاور بسكرة ، تبسة ، سطيف وقسنطينة ، حيث تتموقع ولاية باتنة في قلب الأوراس ، وتتميز بتضاريسها الوعرة وبحلة ثلوجها شتاءا ، والمناظر الخلابة ربيعا وصيفا،

يمتاز شعبها بالكرم والجود ، تعتبر مدينة باتنة عاصمة الأوراس ومقر الولاية ، تقع على بعد 425 كم جنوب شرق الجزائر العاصمة وترتفع عن سطح البحر بـ 1200م وتقع في مركز قطب الهضاب العليا الشرقية حيث تتربع على مساحة تصل إلى 12.038.76 كم2 يقطنها ما يزيد عن 1.149.623 نسمة موزعين على 61 بلدية وتمتاز ولاية باتنة بتضاريسها المتنوعة فهي تحتوي على مناطق جبلية معروفة بغاباتها وقممها ومناطق سهلية صالحة لتطوير الثروة الحيوانية وغراسة الأشجار ، كما تمتاز ولاية باتنة بإرث تاريخي حضاري عريق يضرب جذوره إلى ما قبل التاريخ مما يجعلها متحفا على الهواء الطلق لما تزخر به من مدن ومواقع أثرية وتاريخية (1) .

**2 - المناخ**

مناخ مدينة باتنة شبه رطب في الولاية اما في المناطق الجبلية فمناخ رطب كأشمول واينوغيسن واريس وثنية العابد ومنعة وبوزينة والشلعلع ...الخ تتراوح درجات الحرارة بين 0 و 4 درجات مئوية في جانفي نهارا وفي الجبال من تحت الصفر إلى 4 درجات ومن 0 إلى - 6 درجات ليلا في باتنة ومن 0 الى - 10 درجات وتصل في بعض الأحيان إلى - 15 درجة ليلا في الجبال و30 درجة في جويلية في باتنة المدينة اما الجبال فتتراوح من 20 إلى 28 درجات نهارا تحت الظل وفي الليل تتراوح من 10 الى 20 درجات في الجبال وفي الشتاء تنخفض درجة الحرارة إلى أقل من الصفر ليلا مع تكون الجليد لوجود قمة شليا على ارتفاع 2328 م التابعة لولاية خنشلة وقمة المحمل ارتفاعها 2320 م وقمة أشمول 2060 م وهناك قمم أخرى يتجاوز ارتفاعها عن 2000 م لذلك باتنة باردة جدا في الشتاء والربيع وشهرين من الخريف ومعتدلة صيف الشهر الأول من الخريف وباتنة مشهورة بجبالها المرتفعة الوعرة حيث كمية الأمطار المتساقطة فهي مختلفة من عام إلى اخر حيث كمية سقوط المطر فيبلغ حوالي 800 مم في السنة في مدينة باتنة ويتجاوز 1000 مم في الجبال ، أما الثلج فيسقط من أواخر أكتوبر إلى أواخر أفريل وقد يمتد إلى ماي خاصة في المناطق الجبلية فيبقى إلى وقت الحصاد

**3 - المواصلات**

للموقع مدينة باتنة ميزات ذات قيمة ، فهي تقع في ملتقى طرق هامة : المحور شمال - جنوب الذي يربط الشمال بالجنوب ومحور شرق - غرب الذي يمر عبر الهضاب العليا ، كما استفادت باتنة بالمطار الدولي مصطفى بن بولعيد الذي يبعد عنها بـ 25كم والذي يربط الولايات الداخلية للوطن وبعض المدن الأوروبية كباريس ، ليون ، مرسيليا وإسطنبول ، ونظرا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي فالولاية تعتبر همزة وصل بين الجنوب الشرقي والشمال الشرقي للوطن ،

(1) http://ar.wikipedia.org .

بفعل شبكة الطرق الوطنية التي تعبرها في عدة محاور وكذلك بفضل السكة الحديدية الرابطة بين سكيكدة وتقرت مرورا بقسنطينة وباتنة ولا شك ان المنشات القاعدية ستزداد تطورا بولايتنا في المستقبل القريب بانجاز الطريق السيار للهضاب العليا وفتح طرق جديدة اخرى مما يؤهل ولاية باتنة لان تلعب دورا رائدا في التنمية المحلية والاقليمية والوطنية وهذا ما يتطلب جهودا اكبر من كل الشركاء [1].

**4 - السياحـة**

بالقرب من مدينة باتنة توجد أجمل المواقع الأثرية كالآثار الرومانية والنوميدية ومنها:

- ضريح إيمدغاسن الذي شيد عام 300 قبل الميلاد ويعتبر أقدم نصب للدولة النوميدية في الجزائر .
- مدينة تيمقاد الرومانية وهي مدينة الرومان الرئيسية في أفريقيا في عهد تراجان.
- تازولت العاصمة النوميدية السابقة في شمال أفريقيا .
- نقاوس مدينة الروم القديمة .
- موقع تمثال ملكة تيهيا الكاهنة .
- جبل بلزمة .
- منطقة تجمع الرومان أريس .
- جمال وبهاء كهوف الغوفي ، المعافا .
- مخازن الغلال تستخدم لتخزين الغذاء ، الذي هو محافظ على نفسه منذ آلاف السنين.
- قنطرة بين باتنة وبسكرة .
- المفروشات والمجوهرات البربرية .
- ضريح مخصص لشهيد بن بولعيد مصطفى في بلدة العريس .
- مسرح مدينة باتنة .
- دار الثقافة ومكتبة باتنة .
- فنادق ومطاعم باتنة المشهورة بمأكولات الشاوية [2] .

---

(1) http://www.marefa.org

(2) http://www.dtbatna.com

**5 - واقع التنميــة**

خلال السبعينات فضل التوجه الاقتصادي السائد الصناعة وإقامة الهياكل القاعدية الكبيرة (المخطط الخاص لسنة 1969)، مما سمح بإنشاء العديد من المركبات (الجلود ، النسيج ، الصلب ،...) والتي تعرف صعوبات جمة الآن ، أما اليوم فتحاول مدينة باتنة النهوض بواقع التنمية بمختلف فروعه وذلك بتنشيط كل الفاعلين والعمل على خلق الفرص الاقتصادية لمختلف شرائح المواطنين .

**6 ـ الاستثمار في القطاع الصناعي**

نظرا للعناية والاهتمام الكبيرين الذين أولتهم الدولة لولاية باتنة منذ فجر الاستقلال فقد تدعمت هذه الأخيرة بجملة من الانجازات في القطاع الصناعي حيث بدأت بإنشاء مصنع النسيج في بداية الستينات من القرن الماضي ، وتدرجت إلى إنشاء مناطق صناعية منذ السبعينيات لتتوسع في الثمانينيات إلى خلق مناطق للنشاطات ، تهدف كلها إلى تعزيز أكبر لفرص الاستثمار الصناعي بالولاية ، ورغم حالة الازدهار النسبي الذي كانت تعرفه هذه الفضاءات خلال فترة الاقتصاد المخطط ، بفضل التدخل المباشر للدولة في سوق الاستثمار الصناعي ، فان حركة الصناعة بالولاية تعرضت إلى انتكاسة كبيرة، بسبب الآثار السلبية الناتجة عن المرحلة الانتقالية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، وهو الأمر الذي وضع الاستثمار الصناعي بولايتنا في المرحلة الراهنة أمام رهنات وتحديات كبيرة ، تتطلب جهودا معتبرة لرفعها من طرف كل الشركاء .

**6 - 1 - العقار الصناعي**

يشكل العقار الصناعي إحدى الركائز الأساسية لبعث النشاط الصناعي وتطويره وترقيته ورغم وجود العديد من الاستثمارات الصناعية بولايتنا خارج إطار المناطق الصناعية ومناطق النشاطات ، فان ما يهمنا هنا هو التعرض إلى العقار الصناعي المنظم ضمن هذه المناطق .

**أولا ـ المناطق الصناعية**

تعتبر المناطق الصناعية المكان الأمثل الذي يستقبل المستثمر ويوفر عليه الكثير من المجهود في إدارة نشاطه خاصة فيما يتعلق بالتهيئة والعوامل الضرورية لنجاح نشاطه الاقتصادي ، إلا أن الملاحظ بالنسبة لهذه الأخيرة أنها تعرف حالة تدهور كبير .

سعيا إلى تنمية المناطق الصناعية بادرت الدولة بموجب المرسوم رقم 45 - 73 الصادر في 1973/02/28 والمرسوم رقم 55 - 84 الصادر في 1984/03/03 إلى وضع جهاز عام لإنشاء المناطق الصناعية وتأطيرها وتمثل هذه المنطق مساحات محددة مخصصة لاحتضان الاستثمارات الصناعية .

وتحتضن ولاية باتنة ثلاثة مناطق صناعية بمساحة إجمالية تقدر بـ 524 هـ 90 أر و65 س مجزاة إلى 278 قطعة مستحدثة و5035 منصب شغل وهي :

- المنطقة الصناعية باتنة ؛
- المنطقة الصناعية بريكة ؛
- المنطقة الصناعية أريس ؛

**أ ـ المنطقة الصناعية باتنة**

تتشكل هذه المنطقة من 124 قطعة منها 87 قطعة في حالة نشاط موزعة بـ 34 قطعة للقطاع العام و53 للقطاع الخاص ، أما بالنسبة للقطع غير المنتجة وعددها 36 منها 7 تابعة للقطاع العام و29 للقطاع الخاص وتتوزع الوحدات في هذه المنطقة حسب نوع النشاطات كما يلي :

- 16مؤسسة في مجال الإنتاج ؛
- 48 مؤسسة في مجال الخدمات ؛
- 23 مؤسسة البناء و الأشغال العمومية وتنقسم المنطقة الصناعية إلى منطقتين :

**- المنطقة الصناعية باتنة 1 :**

أنشئت هذه المنطقة بموجب القرار رقم 1128 /72 المؤرخ في 1972/12/18 وهي تتربع على مساحة إجمالية قدرها 148 هـ 23 آر و91 س مجزأة إلى 88 قطعة وحسب التقرير الوارد من مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان هذه المنطقة توفر عددا إجماليا لمناصب الشغل يقدر بـ 30346 منصبا وهي مستغلة من طرف وحدات عمومية وخاصة .

**- المنطقة الصناعية باتنة 2 :**

أنشئت هذه المنطقة بموجب القرار رقم 02334 /76 المؤرخ في 1976/12/13 وهي تتربع على مساحة إجمالية قدرها 96 هـ 97 آر و61 س مجزاة إلى 36 قطعة وقد استحدثت 1.198 منصب شغل .

وقد استفادت المنطقة الصناعية باتنة في إطار تنمية الهضاب العليا 2006 من مشروع إعادة تأهيل بغلاف مالي يقدر بأكثر من 205 مليون دينار جزائري بعد أن استفادت سنة 2003 من مشروع إعادة التأهيل بغلاف مالي قدره 44.3 مليون دينار ، إضافة إلى أنها تحتوي على خمس وحدات صناعية مغلقة علما أنها تستحوذ على مساحات هامة وهي :

- القطعة رقم : 8 – 9 ENMTP ؛
- القطعة رقم : 83 DIPROCHIM ؛
- القطعة رقم : 10 BATIMELAL ؛

- القطعة رقم : 24 DNC ؛

- القطعة رقم :33 ENTRABA .

**ب - المنطقة الصناعية بريكة :**

أنشئت هذه المنطقة بموجب القرار رقم 76/1111 المؤرخ في 04 /06/ 1976 وتتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 123هـ 138 آر و95 س مجزاة إلى 141قطعة وتوفر حسب نفس المصدر 491 منصب شغل .

**ج - المنطقة الصناعية آريس :**

أنشئت هذه المنطقة بموجب قرار رقم 52/ 87 المؤرخ ب 15 / 02 / 1987 وتتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 50 هكتار مجزاة إلى 13 قطعة ، وقد استفادت هذه المنطقة في إطار برنامج تنمية الهضاب العليا لسنة 2007 من مشروع إعادة تأهيل بغلاف مالي يقدر بأكثر من 96 مليون دينار جزائري .

**7 - مناطق النشاطات**

إن مناطق النشاطات تمثل مساحات محددة مخصصة لاحتضان الاستثمارات لأنشطة مختلفة وتوجد بولاية باتنة 7 مناطق للنشاطات موزعة على البلديات التالية: باتنة ، بريكة، مروانة ، نقاوس، عين جاسر ، عين ياقوت والمعذر ، حيث تقع مسؤولية تسيير هذه المناطق على عاتق شركة التسيير العقاري(SGI) لولاية باتنة.

**7 - 1 - منطقة النشاطات والتخزين باتنة**

أنشئت منطقة النشاطات والتخزين بباتنة بموجب القرار رقم 1886 المؤرخ في 1983/11/19 وتتربع على مساحة 36 هكتار 24 أر و 48 س ا ، مجزأ إلى 111 قطعة وزعت كلها ووضعتها كالآتي :

- المشاريع المنجزة و المنتجة ،43 قطعة ؛

- القطع الأرضية الشاغرة 27 قطعة ؛

- 37 قطعة مشاريعها في قيد الانجاز منذ 1983 ،منها 5 قطع تم استغلال أجزاء من مساحتها في بناء مساكن فردية ، وتم التصرف في احدها بالبيع من طرف المستفيد ؛

- 4 قطع تم احتلالها عن طريق البناء الفوضوي .

وفيما يخص وضعية التهيئة لمنطقة النشاطات والتخزين بباتنة فهي جزئية ونسبة انجازها كما يلي :

- شبكة التزود بالماء 90٪ ؛

- شبكة قنوات الصرف 90 ٪ ؛
- شبكة الطرقات 30٪ ؛
- الكهرباء 40٪ ؛
- الغاز 00٪ .

وخلال الزيارة الميدانية سجلت الملاحظات التالية :

- إن عدم اكتمال أعمال التهيئة جعل فضاء هذه المنطقة بعيدا كل البعد عن فضاء منطقة النشاطات النموذجية ؛

- إن بعض القطع أقيمت عليها مساكن بالطابق الأول ومراب بالطابق الأرضي وهي الخاصية التي تمتاز بها المناطق العمرانية ، مما جعل فضاء هذه المنطقة لا يتطابق مع الهدف الذي أنشئت من أجله .

**7 - 2 - منطقة النشاطات بريكة**

أنشئت منطقة النشاطات ببريكة بتاريخ 1988/01/03 على مساحة قدرها 14 هـ 37 آر و22 س آر مجزأة إلى 58 قطعة أرضية وزعت منها 43 قطعة ، أما باقي القطع فمنها ما بقي شاغرا وأخرى تم تسبيحها وأنجزت عليها بنايات ، وقد أنجزت بهذه المنطقة أربعة (04) مشاريع استثمارية من مجموع 43 قطعة أما فيما يخص التهيئة فهي جزئية ، إذ بلغت نسبة إنجاز شبكة التزود بالماء بـ 70 ٪ ، كما بلغت نسبة إنجاز قنوات الصرف 80٪، أما تهيئة الطرقات فهي بنسبة 40 ٪ ، بالإضافة إلى الكهرباء بنسبة 40 ٪ وخلال الزيارة الميدانية لهذه المنطقة سجلت اللجنة أنها تفتقد للتسييج والحراسة مما جعلها مكانا لرمي النفايات وملجأ لبعض المتشردين .

**7 - 3 - منطقة النشاط مروانة**

تم إنشاء منطقة النشاط بمروانة بتاريخ 1988/06/02 على مساحة إجمالية تقدر بـ 15 هـ 91 آر 46 س آر ، تضم 111 قطعة أرضية وزعت منها 16 قطعة وبقيت 95 قطعة دون توزيع أما عدد القطع المنجزة والمنتجة (03) ثلاث قطع و13 قطعة منجزة وغير منتجة ، أما فيما يخص التهيئة فإن منطقة النشاطات تتوفر على شبكة التزود بالمياه منجزة بنسبة 100 ٪ وكذا شبكة الصرف بنسبة 100 ٪ وأما شبكة الطرقات فإن نسبة الإنجاز تقدر بـ 15 ٪ وعن شبكة الكهرباء فهي منعدمة بهذه المنطقة ما عدا بعض الأعمدة الموصولة من طرف الخواص .

وأثناء الزيارة الميدانية لاحظت أن المنطقة غير مسيجة ولا توجد بها شبكة إنارة عمومية مع عدم إنجاز الأرصفة وتزفيت الطرقات .

**7 - 4 - منطقة النشاطات بنقاوس**

أنشئت منطقة النشاطات لبلدية نقاوس بتاريخ 1986/01/01 على مساحة تقدر بـ 17 هـ و38 آر و88 س آر مجزأة إلى 51 قطعة أرض ، وزعت منها قطعة واحدة لإنجاز وحدة صناعة الأجر وهي منتجة حاليا أما عن التهيئة فهي منجزة بنسبة 100 ٪ لشبكة التزود بالماء وشبكة صرف المياه المستعملة بالإضافة للطرقات والأرصفة والكهرباء وذلك بعد استفادتها في إطار البرنامج الوطني لإعادة تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاطات خلال الفترة الممتدة من 2005 البرنامج الوطني لإعادة تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاطات خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 بمبلغ 250 مليون دينار جزائري .

وبعد تشخيص المنطقة وتسجيل البيانات في استمارة الملاحظة وبعد ترتيبها وتحليلها تم الوقوف على النقاط التالية :

- تعتبر هذه المنطقة فضاء نموذجيا يستوجب أن تكون عليه باقي مناطق النشاطات بالولاية ؛
- من بين أسباب عزوف المستثمرين عن الاستثمار أو إقامة مشاريع بهذه المنطقة غلاء الإتاوات الخاصة بإيجار القطع الأرضية .

**7 - 5 - منطقة النشاطات بعين جاسر**

أنشئت منطقة النشاطات بعين جاسر بتاريخ 1996/08/17 على مساحة إجمالية قدرها 04 هـ و77 آر و77س آر ، مجزاة إلى 35 قطعة تم توزيع 12 قطعة منها وبقيت 13 قطعة شاغرة وبعد تشخيص المنطقة لاحظت مايلي :

- المنطقة غير مهيأة ومعظم القطع شاغرة وبها أكوام من الأتربة والحجارة؛
- تم تحويل واجهة المنطقة إلى نشاطات تجارية غير مطابقة لدفتر الشروط .
- وجود 5 ملفات طلب رخص للبناء معطلة ، كما أن هناك مستثمر آخر يرغب في انجاز وحدة لتصبير الطماطم ولم تتلقى البلدية أي رد

**7 - 6 - منطقة النشاطات بعين ياقوت**

أنشئت منطقة النشاطات بعين ياقوت في 1986/03/10 على مساحة إجمالية يقدر بـ 24 هـ و64 آر و50 س آر ، مجزاة إلى 105 قطعة أرض تم التنازل على 65 قطعة منها 15 قطعة منجزة وغير منتجة ، المنطقة مهيأة بنسبة 100٪ لشبكة التزود بالماء وكذا شبكة صرف المياه المستعملة أما الطرقات والأرصفة والإنارة العمومية وشبكة الكهرباء فلم تنجز وقد لاحظت من خلال زيارتي للمنطقة مايلي :

- عدم تهيئة الطرق وتحديدها وتزفيتها ؛

- وجود بعض أعمدة توصيل الكهرباء تمت على عاتق بعض المستثمرين فقط ؛

- قيام الكثير من المستفيدين بناء سكنات عائلية مما حول منطقة النشاطات عن الوجهة المخصصة لها .

**7 - 7 - منطقة النشاطات ببلدية المعذر**

عبارة عن مشروع يحتوي على 78 قطعة انتهت دراسته التقنية وحول الملف إلى مديرية البناء والتعمير قصد الحصول على رخصة التجزئة .

**8 - شبكة الاستثمارات الصناعية في الولاية**

رغم أن النسيج الصناعي لولاية باتنة يتمتع بالتنوع في الفروع إلا انه لا يزال عاجزا عن تحقيق الإقلاع الصناعي بالولاية ، حيث يشمل هذا النسيج فروع الصناعات المعدنية وصناعة مواد البناء والصناعات الغذائية والصناعات النسيجية وصناعة الجلود والصناعات البتر وكيميائية والصناعات الورقية ، في حين أن العدد الإجمالي للوحدات الصناعية الناشطة في كل هذه الفروع لا يتجاوز ثلاثين (30) وحدة ، وهو ما يبين هشاشة هذا النسيج ومحدوديته في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار الصناعي ، ولا تتوفر سوى على حوالي 5.000 منصب عمل حسب الإحصائيات الواردة في تقرير مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

إن ما يميز أيضا التركيبة العامة للوحدات الصناعية السابقة الذكر أن جزءا منها يتمثل في مؤسسات عمومية تم عرضها للخصوصية على غرار المجمع الصناعي المواد الحمراء في فسديس ووحدتي العصير بمنعة ونقاوس ، ومنبع باتنة وهي كلها مؤسسات كانت تساهم سابقا بنسب معتبرة في الجباية المحلية وفي تحقيق الأثر الاجتماعي من خلال العروض التي كانت تقدمها في مجال التشغيل .

إن ما يعاب كذلك على مجمل الشبكة الصناعية للولاية أنها لا تندرج ضمن منظور استراتيجي شامل يستند إلى خطط عملية تضبط الاتجاهات الاستثمارية ذات الأولوية في مختلف الفروع الصناعية ، إذ أنها لا تعدو أن تكون مجرد مبادرات استثمارية فردية تعبر عن نظرة محدودة وجزئية لأصحاب المشاريع وهو ما يتطلب التفكير في وضع خطة محلية للاستثمار الصناعي تهدف إلى تحديد الفروع الصناعية ذات الأولوية وتواكب التوجهات الواردة في الإستراتيجية الوطنية للصناعة .

**المطلب الثالث: مشاكل المناطق الصناعية في مدينة باتنة**

تقع مسؤولية تسيير هذه المناطق الصناعية على عاتق شركة التسيير العقاري (SGI) لولاية باتنة وهي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تم إنشاؤها لتحل محل مؤسسة تسيير المناطق

الصناعية باتنة EGZIB ، وقد سجلت من خلال زيارتي لهذه المناطق جملة من الملاحظات والانشغالات كالآتي:

مشاكل التهيئة ؛

مشاكل التسيير ؛

مشاكل البيئة ؛

انشغالات ومشاكل أخرى .

**أ ـ مشاكل التهيئة**

تمثل مشاكل التهيئة أحد أهم العناصر الأساسية التي تقف عائقا أمام تطوير المناطق الصناعية لولاية باتنة ، حيث لاحظت عدم اكتمال تسييج المنطقة الصناعية لباتنة ، مما جعلها منطقة عبور يومي للعربات والمركبات بين حي كشيدة والمخرج الشمالي لمدينة باتنة ومرتعا مناسبا لتعشيش الآفات الاجتماعية ، والإخلال بالأمن العمومي ، لاسيما وأن المدخل الخلفي للمنطقة يجاور مستودعا لبيع المشروبات الكحولية، وفي نفس السياق مازالت المنطقة الصناعية لبريكة تعرف تدهورا مستمرا للعناصر القاعدية للتهيئة والتي تتجلى في اهتراء حالة الطرق وعدم التسييج ، ناهيك عن مشاكل الإنارة العمومية ، بينما لاحظت في المنطقة الصناعية بآريس ، هدم تزفيت الطرق وغياب الإنارة العمومية ، وقد استفادت المنطقة الصناعية من برنامج إعادة تأهيل سنة 2003 بغلاف مالي قدره 44.3 مليون دينار وبرنامج سنة 2006 بغلاف قدره 205.056 مليون دينار ، وكذا استفادت المنطقة الصناعية لآريس من برنامج آخر سنة 2007 ، بغلاف مالي قدره 96.581 مليون دينار ، فإن اللجنة ترى أن هذه البرامج لم تكن كافية احتياجات التهيئة التي تتطلبها هاتين المنطقتين.

**ب ـ مشاكل التسيير**

لقد ساهم تعدد المتدخلين في شؤون العقار الصناعي في خلق حالة من الغموض حول العديد من المسائل المرتبطة بتسيير المناطق الصناعية ، حيث وجدت اللجنة بعض الصعوبات في تشكيل رؤية محددة ، حول الحدود التي تفصل بين مهام مختلف المتدخلين ، ولعل من المسائل الأكثر غرابة في هذا المجال، أن الطبيعة القانونية للمنطقة الصناعية بآريس ، مازالت موضع اختلاف أو عدم وضوح من جهة إدارية إلى أخرى ، وعلى العموم فإن تسيير المناطق الصناعية يقع اليوم على عاتق شركة التسيير العقاري (SGI) ، والتي تم إنشاؤها بعد حل مؤسسة تسيير المناطق الصناعية EGZIB.

ولعل أهم المشاكل التي تعرفها هذه الشركة في أداء مهامها ، نابعة في الأساس من قانونها الأساسي الذي يصنفها كمؤسسة عمومية اقتصادية ، ذات أسهم وهو ما أوقع مسيري الشركة في ضائقة مالية خانقة ، بسبب عزوف المستثمرين الناشطين بالمناطق الصناعية عن دفع مستحقات هذه الشركة .

وإن كان بعض المستثمرين يبررون عزوفهم هذا ، بتدني الوضعية العامة للمناطق الصناعية والخدمات ، قياسا بالمستحقات المالية المطلوبة ثم أن هذه الوضعية المحيرة قد أدت إلى اقتصار شركة التسيير العقاري SGI لتواجدها الميداني ، على المنطقة الصناعية بباتنة دون المناطق الأخرى لعدم قدرتها المالية ، وهو ما يتطلب تدخلا مباشرا للسلطات المحلية من أجل إيجاد المخرج المناسب لهذا المأزق التسييري ، الذي يحول دون تطوير وترقية مناطقنا الصناعية في الولاية .

**ج ـ مشاكل البيئة**

يرتبط النشاط الصناعي ارتباطا وثيقا بالبيئة نظرا للآثار السلبية التي تنشأ عادة عن النفايات الصناعية ، وهو ما يشكل تحديا جوهريا لدعم مسار التنمية المستدامة بولايتنا ، ورغم استيفاء مؤسساتنا الصناعية لمعايير احترام البيئة أثناء ممارستها لأنشطتها المختلفة إلا أن المسارات الجديدة التي شرعت فيها الدولة لتأهيل المؤسسات ، سيكون من شأنها توفير المناخ المناسب والأرضية الواقعية للشروع في تنمية صناعية صديقة للبيئة ، ومناطق صناعية ذات جودة بيئية نموذجية.

أما من الناحية الميدانية فإني حرصت أثناء زيارتي للمناطق الصناعية بالولاية ، على معاينة الوضعية البيئية في هذه المناطق وقد سجلت فعلا العديد من المظاهر السلبية المسيئة لسلامة المحيط في هذه المناطق ، حيث لاحظت أن نسبة من المياه المستعملة غير المعالجة في مجال الصناعة ، تجرى بعيدا عن محطة تصفية المياه المستعملة ، حيث يجب تنويع الجهود البيئية ، وتوسيع دائرة المتدخلين إلى المجتمع المدني والجامعة، وكل الفاعلين القادرين على إعطاء قيمة مضافة لمحيطنا الصناعي .

**د ـ انشغالات ومشاكل أخرى**

في إطار الخرجات الميدانية للمناطق الصناعية بالولاية سجلت مشاكل وانشغالات أخرى يمكن تلخيصها كما يلي :

ـ أثناء استماعي لآراء الصناعيين حول مشاكل تسيير منطقتهم الصناعية بباتنة ، علمت بأنهم قد أودعوا لدى المصالح المختصة بالولاية ملفا إداريا، لتأسيس جمعية تضم صناعيي المنطقة الصناعية بباتنة .

- وقد استمعت إلى جملة من الانشغالات ، المتعلقة بمشاكل الإنقطاعات المتكررة للكهرباء وما يترتب عنها من عواقب سيئة على عمليات الإنتاج بالإضافة إلى تذمر الكثير من الصناعيين من التسعيرة المرتفعة للمياه الصناعية .

إضافة إلى بعض المشاكل المتعلقة بالمستلزمات والمدخلات والتجهيزات الصناعية وتشمل:

**أ - المشاكل المتعلقة بالمواد الخام**

تفتقر المناطق الصناعية للمواد الخام اللازمة للصناعة لذلك تلجأ معظم فروع الصناعة إلى الاعتماد على السوق الأجنبية في استيراد المواد وبالتالي فإن كثيراً ما تواجه المناطق الصناعية من مشاكل في الحصول على المواد الخام وارتفاع أسعارها والتأخير المستمر في استلامها بسبب الفحص الأمني .

**ب - المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات**

تواجه المناطق الصناعية انخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية من جانب وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر وذلك بسبب أن معظم الآلات والمعدات المستخدمة في المصانع إما قديمة أو متخلفة تكنولوجيا ، مما يترتب على ذلك تعطلها في كثير من الأحيان ، الأمر الذي يزيد من تكلفة الصيانة بالإضافة إلى ما تواجهه هذه المناطق من معوقات في استيراد الآلات والمعدات الحديثة بسبب القيود الأجنبية من فرض رسوم جمركية عليها وصعوبات في التخليص والفحص الأمني مما ترتب عليه إحجام الكثير من أصحاب المصانع على تجديد الآلات والمعدات لمصانعهم الذي يعني انخفاض الكفاءة الإنتاجية وزيادة تكلفة المنتج وضعف القدرة التنافسية لها .

**ج - عدم ملائمة مواقع المصانع وأبنيتها**

تبين من خلال أكثر من مسح ميداني للمناطق الصناعية أن مواقع الإنتاج لمعظمها تقع خارج المناطق الصناعية وهي موزعة ومشتتة في المناطق التجارية والسكنية .

**د - مشاكل متعلقة بالخدمات**

تواجه المناطق الصناعية مشاكل تتعلق بالخدمات الضرورية والتي لا غنى عنها منها المياه والكهرباء والمجاري بالإضافة إلى الاتصالات والنقل وكل هذه الخدمات أصبحت ضرورية للنهوض بالقطاع الصناعي .

**هـ - مشاكل تتعلق بنقص التمويل**

واجهت الصناعة بشكل أساسي مشاكل كثيرة نتيجة لغياب جهاز مصرفي قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة أو تطوير الصناعات القائمة وبالتالي حرم القطاع الصناعي من مصدر هام ورئيسي لتنميته بالتالي نتج عن ذلك أن اعتمدت المناطق الصناعية على التمويل الذاتي .

**و - مشاكل متعلقة بالتسويق**

تعتبر مشكلات التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي ومن أهم تلك المعوقات المرتبطة بالتسويق ما يلي:

أ- صغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين، حيث أضر ذلك بكثير من الصناعات خاصة نتيجة إغلاق منافذ التسويق الداخلية والخارجية .

ب- المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة الأجنبية .

**ي - مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي**

من الواضح أن الخبرة الفنية والتقدم التقني ضروري لمواكبة مدى التقدم الذي يحدث في مجالات الإنتاج والتي تمكن من خلال استيراد ونقل التكنولوجيا زيادة الطاقة الإنتاجية ، إلا أن الدول المتقدمة تضع الكثير من الحواجز والمعوقات لنقل التكنولوجيا هذا بالإضافة إلى النقص الواضح في مجال الخبرة الفنية وذلك يرجع إلى نقص مؤسسات التعليم التقني والفني والمعاهد الفنية المتخصصة التي كان يمكن الاعتماد عليها في تخريج العمالة المدربة اللازمة لمواكبة التقدم التقني والفني اللازم لتطوير القطاع الصناعي .

هذا بالإضافة إلى غياب التنسيق والتنظيم بين المؤسسات الصناعية وغياب التخطيط الصناعي الضروري لانطلاقة حقيقية وصحيحة للقطاع الصناعي .

**ح - مشاكل متعلقة بغياب السياسات والتشريعات والقوانين**

عانت المناطق الصناعية من غياب أي شكل من أشكال السياسات التنموية الصناعية ، وبالتالي لم يكن هناك برامج وخطط للتنمية الصناعية واضحة الأهداف والمعالم ، الأمر الذي يعني أن هذه المناطق كانت تعمل بشكل عشوائي خاصة في ظل غياب القوانين والتشريعات التي تنظم عمل المناطق الصناعية ، وبالتالي لم تكن هناك الدراسات والإحصاءات عن نشاط القطاع الصناعي وكيفية بناء القدرة التنافسية لبعض الصناعات وغياب مرجعية للقطاع الصناعي .

إضافة إلى :

1. الزحف العمراني نحو المدينة فتبدو كأحد أحيائها وكثرة الأبنية غير المرخص بها؛
2. الأسس غير السليمة التي وضعت لاختيار مواقع المناطق وعدم إلتزامها بالشروط المناسبة للحفاظ على البيئة ؛
3. القوانين غير الصارمة التي سنت لتحقيق الهدف المرجو ؛
4. الوقوع في أخطاء عديدة على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي والتقني والبيئي والصحي ؛
5. المشروعات التي تقوم بها المناطق الصناعية لا تدر دخولا تزيد من تنمية المنطقة؛
6. موقعها لا يخدم البيئة المحلية من الناحية الإقتصادية والإجتماعية ؛
7. نظام الموارد المحلية المتاحة لا يدعم برامج التنمية المحلية ؛
8. ضيق الشوارع الرئيسية والفرعية وعدم ترك مساحات على جوانب هذه الشوارع لزراعة الأشجار والمسطحات الخضراء ؛
9. انعدام محطات التنقية لكل مدينة صناعية لاستيعاب الحمل الهيدروليكي الكامل ؛
10. انعدام شبكات الصرف الصحي والتي تخدم جميع قطع الأراضي ومراكز الخدمات داخل المدينة الصناعية ؛

**خلاصة الفصل الثالث :**

نتج عن أزمة التسعينات من القرن الماضي أثار متعددة ، كان أهم ما ترتب عنها التأثير على واقع التنمية المحلية ، وقد اعتمدت الجزائر العديد من البرامج الخاصة لرفع معدلات التنمية المحلية، وأجريت في هذا المجال العديد من الإصلاحات التي مست معظم القطاعات بغرض تفعيل دور كل منها في الرفع من معدلات التنمية المحلية بكافة أنحاء الوطن وبما أن الفرد يعتبر الأداة الرئيسية لأي عملية تنموية فيجب العمل على المحافظة على استقرار الفرد وتغطية النقائص المسجلة ، خاصة وأن الجزائر وفرت الجو الملائم لأي نشاط جماهيري ، من خلال فتح المجال واسعا أمام العمل الجماعي مع بداية التسعينات من القرن الماضي كما يجب العمل على تعزيز هذه القدرات وتفعيلها لتكون أحد الركائز الأساسية لتحقيق سياسة تنموية محلية ناجحة.

# الخاتمة

من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في مختلف المجالات لابد من الاهتمام بالتنمية المحلية التي أصبحت الرهانات الكبرى في مواجهة مختلف الدول لتحقيق التنمية المستدامة عبر مختلف التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويتم ذلك عن طريق الاستغلال العقلاني لكل الموارد والتسيير الصحيح لكل الإمكانيات المتاحة على مستوى كل إقليم

ان المناطق الصناعية تعتبر احد هذه الموارد التي ما إن أحسن استغلالها فإنها حتما سوف تساهم في تحقيق التنمية المرجوة حيث تعتبر المناطق الصناعية تشكيلة من النشاطات المختلفة التي يتفاعل معها العنصر البشري. فهي تحتوي على أعداد كبيرة من اليد العاملة وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية.

إلا أن تميز المناطق الصناعية بالاستقرار والكثافة العمالية العالية نتج عنه خليط من استعمالات الأراضي المختلفة أدى إلى توطين مراكز النشاط ومختلف الوظائف تختلف من حيث موقعها ولا يمكن أن تؤدى (هذه الوظائف) بدون حركة النـاس والبضـائع.

انطلق البحث من إشكالية تأثير المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المحلية ، ليتم إنجازه خلال مراحل عديدة بدءا بالقراءات الأدبية حول الموضوع إلى إخراج الفصول النظرية والتي تضم دراسات عن المناطق الصناعية والتنمية المحلية ثم تليها الدراسة الميدانية التي حاول فيها الطالب إسقاط المفاهيم النظرية حول دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية آخذين بذلك حالة المنطقة الصناعية لولاية باتنة نموذجا لذلك .

وقد استعمل لأجل بلوغ هذا الهدف المنهج الوصفي بأدواته، وتمخضت هذه الدراسة عن نتائج مهمة يمكن تقديمها لتعطي إجابة عن الأسئلة المطروحة ولتقييم فروض البحث :

1. المناطق الصناعية تعتبر احد الموارد التي ما إن أحسن استغلالها فإنها حتما سوف تساهم في تحقيق التنمية المرجوة ؛
2. تعتبر المناطق الصناعية أداة للقضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية في الأقاليم الأقل تطورا وفي المناطق الريفية ؛

3. وبالتالي فإن المنطقة الصناعية يمكن أن تكون جسرا يربط بين التنمية الصناعية الإقليمية من ناحية وبين التخطيط الحضري من ناحية أخرى ؛
4. تؤدي المناطق الصناعية إلى الاستغلال العقلاني لكل الموارد وتسيير صحيح لكل الإمكانيات المتاحة على مستوى كل إقليم ظهرت فيه المناطق ؛
5. تعد المنطقة الصناعية أسلوبًا حديثًا في توطين وتنمية المشاريع الصناعية ؛
6. تؤدي المناطق الصناعية إلى تقليل التكاليف الاقتصادية للصناعة ، سواء تكاليف الإنتاج أو النقل أو الخدمات الأخرى ؛
7. يمكن اعتبار المناطق الصناعية حلقة وصل بين سياستي التصنيع والتحضر ؛
8. تعد التنمية المحلية أحد مستويات التنمية وأداة من أدوات ترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن ؛
9. تقوم التنمية المحلية باستثارة الجهود الذاتية من خلال المشاركة الشعبية للرفع من معدلات التنمية في جانبها المحلي ؛
10. تعتبر التنمية المحلية بالجهود الذاتية من أنجح الوسائل في إثارة حماس المواطنين لقضايا التنمية وتحويلهم إلى عناصر إيجابية في إحداث التنمية ؛
11. تعتبر التنمية المحلية من الوسائل الهامة لاستغلال الموارد المحلية ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للوطن ؛
12. تعتبر جهود المشاركة الشعبية ضرورية في إنجاح برامج التنمية المحلية ؛
13. إن نجاح برامج ومشروعات التنمية يتوقف على مدى مساهمة وحرص الإدارة المحلية في إنجازها ؛
14. تعتبر الموارد المحلية ضرورة لابد منها لإنجاز برامج ومشروعات التنمية المحلية ؛
15. تعتبر الإعانات الحكومية من الموارد الأساسية في التمويل المحلي .

انطلاقا من الحقائق الملموسة في الواقع وتحليل المعطيات والمعلومات وحوصلة النتائج يمكن تقديم بعض الاقتراحات تساعد الأطراف المعنية في إيجاد بعض الحلول أو التقليص من حجم النقائص، وهي فيما يلي:

1. تسليط الضوء أكثر على المناطق الصناعية ودورها في التنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن على المستوى المحلي من خلال إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية ؛
2. التفكير بشكل جدي لإنشاء المناطق الصناعية لإعادة التوطن الصناعي في مواقع معروفة وليس عشوائياً ؛
3. لا بد من البدء بالتفكير بإنشاء مدن صناعية جديدة خارج حدود المخطط العام للمدينة لتخليصه من مصادر التلوث ومخاطره ولإضفاء طابع حضاري على هذه المدينة التي يشهد التاريخ بأنها كانت ويجب أن تبقى تمثل الرقي الحضاري لفترات مهمة من تاريخ البشرية ؛
4. لا بد من وضع أسس سليمة لاختيار مواقعها ومعرفة مدى إلتزامها بالشروط المناسبة للحفاظ على البيئة وسن قوانين صارمة لتحقيق ذلك وأعدادها إعداداً جيداً ، لتجنب أخطاء عديدة على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي والتقني والبيئي والصحي؛
5. ضرورة توجيه المناطق الصناعية إلى مشروعات منتجة تدر دخولا تزيد من تنمية المنطقة على أن تكون هذه المناطق بعيدة عن اتجاهات نمو المناطق السكنية وأن تكون في موقع يخدم البيئة المحلية من الناحية الإقتصادية والإجتماعية ؛
6. إعادة النظر في نظام الموارد المحلية المتاحة بما يدعم برامج التنمية المحلية اضافة الى تنمية الموارد المحلية وتثمينها واستغلالها بشكل عقلاني مع ضرورة توسيع مشاركة المواطنين والأهالي في برامج ومشروعات التنمية المحلية ؛
7. التخطيط الهندسي الجيد مثل اتساع الشوارع الرئيسية والفرعية وترك مساحات على جوانب هذه الشوارع لزراعة الأشجار والحدائق والمسطحات الخضراء ، في مواقع مختلفة في المناطق الصناعية ؛

8. تخصيص محطة تنقية لكل مدينة صناعية مع تصميم شبكة صرف صحي تخدم جميع قطع الأراضي ومراكز الخدمات داخل المدينة الصناعية ؛
9. إنشاء مديرية البيئة والسلامة العامة وأقسام البيئة في المدن الصناعية التي تتولى تقديم الخدمات وإدارة المخلفات الصناعية لتحقيق شعار وبالتعاون مع المؤسسات الأهلية والرسمية داخل المدن الصناعية والجهات الرسمية المعنية ؛
10. توسيع مهام القادة المحليين من خلال مختلف المجالس المحلية الشعبية والولائية في مجال برامج التنمية المحلية إضافة التكوين المستمر للهيئات المشرفة على برامج التنمية المحلية بما يخدم خطط وأهداف التنمية الوطنية الشاملة ؛
11. ضرورة المتابعة لتسيير وتنفيذ برامج التنمية المحلية والحفاظ على المشروعات المنجزة مع تضافر كل الجهود من أجل وضع الخطط والبرامج الواضحة الأهداف والجداول الزمنية لتنفيذها مما تضمن تنسيق الجهود وتكثيفها وحسب الموارد الاقتصادية اللازمة لتنفيذها وإصدار التشريعات والقوانين التي تنظم قطاع الصناعة .

# المراجع

**أ- الكتب :**

1. أحمد مصطفى خطر، التنمية الاجتماعية (المفهومات الأساسية نماذج ، ممارسة) ، دار الكتاب الحديث ، الازرابطية ، الإسكندرية ، 2002 .
2. أحمد زهير نامية ، مبادئ التحليل الاقتصادي ، مكتبة دار الثقافة ، عمان ، 1992 .
3. ادوارد جيم بلاكيلي ، بحوث تنمية المجتمع (المفاهيم والقضايا الاستراتيجيات)، ترجمة حمدي الحناوي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، لبنان، 1990 .
4. رشيد أحمد عبد اللطيف ، أساليب التخطيط والتنمية المكتبية الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 .
5. عبد المطلب عبد الحميد ، التحويل المحلي والتنمية المحلية دار نشر الثقافة ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 .
6. عصام خوري ، عدنان سليمان ، التنمية الاقتصادية ، مطبعة جامعة دمشق ، سوريا، 2002 .
7. علي خاطر شنطاوي ، قانون الإدارة المحلية ، دار وائل للنشر عمان ، الأردن، 2002.
8. كمال التابعي ، تعريف العالم الثالث ، دراسة تغذية لعلم الاجتماع ، التنمية ، القاهرة، دار المعارف ، 1993.
9. محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية وتطبيقية ، بدون مكان ، 2000 .
10. محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها وسياستها ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2001 .
11. مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ،2007 .
12. مريم أحمد مصطفى ، إحسان حفظي ، قضايا التنمية في الدول النامية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2001 .

13. وداد أحمد كيكسو ، العولمة والتنمية الاقتصادية ، نشأتها ، تأثيرها ، تطورها، دار القرش للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2002 .

14. أحمد عادل حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2000 .

15. جمال الدين لعويسات ، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2000 .

16. سالم توفيق النجفي ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر ، 2000 .

17. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2003 .

18. محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2004 .

19. نعمة الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2000 .

20. هوشيار معروف ، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي) ، دار الصفاء للنشر، ط1 ، 2005 .

21. هيثم محمد الزغبي ، الإدارة والتحليل المالي ، دار الفكر الأردن ، ط1 ، 2000 .

22. يونس أحمد البطريق ، السياسات الدولية في المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط2 .

**الكتب باللغة الأجنبية :**

1. Government of India , Annual Report 2000-2001 Department Atomic Energy .

2. Kr. Chondhury. Rabindra “ Planning strategy and the economic policy frames – a study of consistency level with special reference to N.E. India “ In (eds.) Development Planning of north East , India New Delhi , 1990 .
3. UN , India Industrial development review , Vienna , 1995 .
4. UN , India Industrial development review , Vienna , 1992 .

**ب- الأطروحات والرسائل :**

1. بوفليح نبيل ، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية – دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004 – المطبق بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشلف ،2005 .
2. تومي عبد الرحمان : واقع و أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 .
3. حمداني محي الدين : محاولة تقييم عملية التنمية الفلاحية ولاية المدية ضمن التنمية المتبعة في الجزائر للفترة 1989-1999 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2000 .
4. زرقين عبود ، صناعة الحديدي والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية للجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1996 .
5. فرحي محمد ، تخطيط التنمية الاقتصادية ، من منظور إسلامي – حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003 .
6. موازي بلال ، الاستثمار والتنمية الاقتصادية – تجربة الجزائر – مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2000 .

**7.** السبتي وسيلة ، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة) ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص نقود وتمويل ، غير منشورة ، جامعة بسكرة ، 2005 .

**8.** مي ثامر رجب عبود العزاوي ، أثر المستوطنات الصناعية في التنمية الإقليمية - دراسة تطبيقية على مستوطنة النهروان الصناعية في العراق، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، 2000.

**9.** حسن جبار هميم العسكر ، المؤشرات التخطيطية المستمدة من معايير انتقال الصناعة ، رسالة ماجستير ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، 1990 .

**10.** حبيب محمد فرحان ، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط ومساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، 1990 .

**ت- تقارير الهيئات المتخصصة :**

1. تقرير التنمية البشرية (ب) لعام 1993 منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1993 .
2. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1992 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ، 1992 .
3. تقرير التنمية البشرية : منشور لحساب الأمم المتحدة الانتمائي ، بيروت، 1994 .
4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : لجنة التقييم ، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2000 ، نوفمبر 2000 .
5. تقرير التنمية البشرية لعام 1990 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مطابع الأهرام القاهرة 1990.

6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : لجنة تقييم مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003 الدورة العامة الثالثة والعشرون.
7. مركز حماية البيئة ، التعليمات البيئية للمشاريع الصناعية والزراعة والخدمية ، بغداد ، 1999
8. الدليمي مالك ، سهام صديق ، " دور القائد صدام حسين في تطوير بغداد الكبرى"، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد 24 ، 25 نيسان 1990 .
9. منظمة الأقطار العربية ، قطاع الجلود والدباغة في الوطن العربي ، منشورات المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية ، دمشق ،1999 .
10. الشماع سميرة كاظم ، تحليلات الموقع الصناعي ، مجلة الصناعة ، نيسان ، 2001.
11. شمعان أميل جميل والعاني محمد شعبان ، المحاور الصناعية كأسلوب تخطيطي لتحجيم مدينة بغداد ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد الرابع ، بغداد ، 1997.

**ث- المواقع الالكترونية :**

1. http://www.djazairess.com
2. http://www.elaph.com
3. http://www.kuna.net.kw
4. http://www.egovernmentinstitute.com
5. http://www.pecdar.org
6. http://www.arch-news.net
7. http://tellskuf.com
8. http://www.ameinfo.com
9. http://0187361.netsolhost.com
10. http://www.w-tb.com

**11.** http://www.ahewar.org

**12.** http://www.eeaa.gov.eg

**13.** http://www.alkutnet.com

**14.** http://forum.stop55.com

**15.** http://hammdann.net

**16.** http://www.shafaqna.com

**17.** http://www.france24.com

**18.** http://www.adpc.ae

**19.** http://www.alittihad.ae

**20.** http://www.alhindelyom.com

**21.** http://www.moit.gov.ye

**22.** http://www.sfari.com

**23.** http://forum.hawaaworld.com

**24.** http://bouzeguia-said.maktoobblog.com

**25.** http://www.maxtie.com

**26.** http://www.oocities.org

**27.** www.esawa.org.Ib

**28.** www.uluminsania.net

**29.** http://rcenter.net

**30.** http://dalil.arabhs.com

**31.** www.risinc.org

**32.** www.ids.ac.uk/ids/global

**33.** http://www.ibndz.com

**34.** http://www.freemediawatch.org

**35.** http://www.djelfa.info

**36.** http://30dz.justgoo.com

**37.** http://www.ouarsenis.com

**38.** http://kasma-sabra.alafdal.net

**39.** http://www.magharebia.com
**40.** http://www.elmoudjahid.com
**41.** http://hammam24.ahlamontada.net
**42.** http://www.algeriapressonline.com
**43.** http://www.umc.edu.dz
**44.** http://www.hrdiscussion.com
**45.** http://www.radioalgerie.dz
**46.** http://www.elkhabar.com
**47.** http://ferdjioua.algeriaforum.net
**48.** http://al-souwafa.ahlamontada.com
**49.** www.mtess.gov.dz
**50.** http://www.echoroukonline.com
**51.** http://www.magharebia.com
**52.** http://www.djazairess.com
**53.** http://birelater12.ibda3.org
**54.** http://www.4shared.com
**55.** http://www.ahewar.org
**56.** http://futuregeneration.yoo7.com
**57.** http://www.emjad.net
**58.** http://www.djelfa.info
**59.** http://www.p48bac.com
**60.** http://ejabat.google.com
**61.** http://minbaralhurriyya.org
**62.** http://ar.wikipedia.org
**63.** http://www.marefa.org
**64.** http://www.dtbatna.com/

## ملخص

إن العصر الراهن يحتم على بلادنا مواكبة التطورات الحاصلة في مختلف المجالات من أجل تنمية شاملة مستدامة تسعى للوفاء بالحاجات المادية والمعنوية لأفراد المجتمع وفي جميع نواحي الحياة المختلفة ومن أجل تحقيق ذلك لابد من الاهتمام بالتنمية المحلية التي أصبحت من الرهانات الكبرى التي تواجه مختلف الدول لتحقيق التنمية المستدامة والذي يقتضي استغلال عقلاني لكل الموارد وتسيير صحيح لكل الإمكانيات المتاحة على مستوى كل إقليم بالاعتماد على المشاريع المحلية وعلى كل الموارد المتاحة.

إن المناطق الصناعية تعتبر احد هذه الموارد التي ما إن أحسن استغلالها فإنها حتما سوف تساهم في تحقيق التنمية المرجوة حيث تعتبر المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على المستويين البيئي والتنموي وإستراتيجية المناطق الصناعية انطلقت من قناعة الدولة بضرورة تعزيز القدرة التنافسية للصناعة وتحقيق التكامل في مختلف قطاعاتها نظرا لما تواجهه من تحديات اقتصادية واجتماعية إقليمية ودولية فرضتها التطورات الاقتصادية العالمية أساسا على ثورة المعلومات والاتصالات والخدمات وظهور عنصر التجديد كأساس ثالث لزيادة الترويج للمنتجات إضافة الى الجودة والسعر.



**Summary**

The current era makes it imperative for our country keep up with developments in various fields for the development of a comprehensive sustainable seeks to meet the needs of the physical and moral members of society and in all different aspects of life in order to achieve this has to be attention to local development, which have become stakes faced by different countries to achieve sustainable development which requires a rational exploitation of all resources and conduct true for all the possibilities at the level of each region depending on local projects and all available resources.

The industrial zones are one of these resources once properly harnessed, it inevitably will contribute to the achievement of development desired in areas are of industrial phenomenon of civilization, both environmental and development and strategic industrial areas started from the conviction of the state the need to strengthen the competitiveness of the industry and to achieve integration in the various sectors in view of the face of economic and social challenges imposed by the regional and international developments on the basis of the global economic revolution of information and communication services and the emergence of a third renewal as a basis to increase promotion of products in addition to the quality and price.